

سيرة عائلة  
من صعيد مصر



## مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة- أثناء - النشر (فان)

العائلة السليمية : سيرة عائلة من صعيد مصر / تقديم إسماعيل سراج الدين ؛ إعداد خالد عزب ؛ محمد السيد حمدي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، ح2008.  
ص. سم. (سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة ؛ 3)

تدمك 0-127-452-977-978

1. العائلة السليمية. 2. سليمان، محمود، 1840-1929. 3. محمود، محمد، 1877-1941.
3. السياسيون المصريون — تراجم. 3. مصر — تاريخ — العصر الحديث (1805 م-). أ. عزب، خالد.  
ب. حمدي، محمد السيد. ج. سراج الدين، إسماعيل، -1944 د. السلسلة.

2008374522

ديوي - 962.05092

ISBN 978-977-452-127-0

رقم الإيداع 2008/1836

© (2008) مكتبة الإسكندرية. جميع الحقوق محفوظة

## الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذا الكتالوج للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها "مصدر" تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

## الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذا الكتالوج كله أو جزء منه، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية. وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذا الكتالوج يرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. 138 الشاطبي، الإسكندرية، 21526، مصر. البريد الإلكتروني:

secretariat@bibalex.org

طبع في جمهورية مصر العربية ( بلانك دوت )

1000 نسخة





# سيرة عائلة

من صعيد مصر

تقديم

إسماعيل سراج الدين

إعداد

خالد عزب

محمد السيد حمدي



سلسلة ذاكرة مصر المعاصرة (3)

مجلس إدارة السلسلة

رئيس مجلس الإدارة  
إسماعيل سراج الدين

رئيس التحرير  
خالد عزب

فريق التوثيق

عماد بدر الدين أبو غازي  
محمد السيد حمدي

صبري العدل

أحمد مصطفى

أحمد نبيل

محمد سعد جابر

أحمد القلشاني

أحمد سمير حبيب

مكرم ملقي سلامة

محمد منير

المراجعة اللغوية

عمر حاذق

التصميم والإخراج الفني

هبة الله حجازي

(المستشار العلمي)

(منسق توثيق المجموعة الأرشيفية لمحمد محمود باشا)

(موثق)

(موثق)

(موثق)

(موثق)

(موثق)

(مسئول تكنولوجيا المعلومات)

(جامع مجموعات تذكارية)

(مصور)



## المحتويات

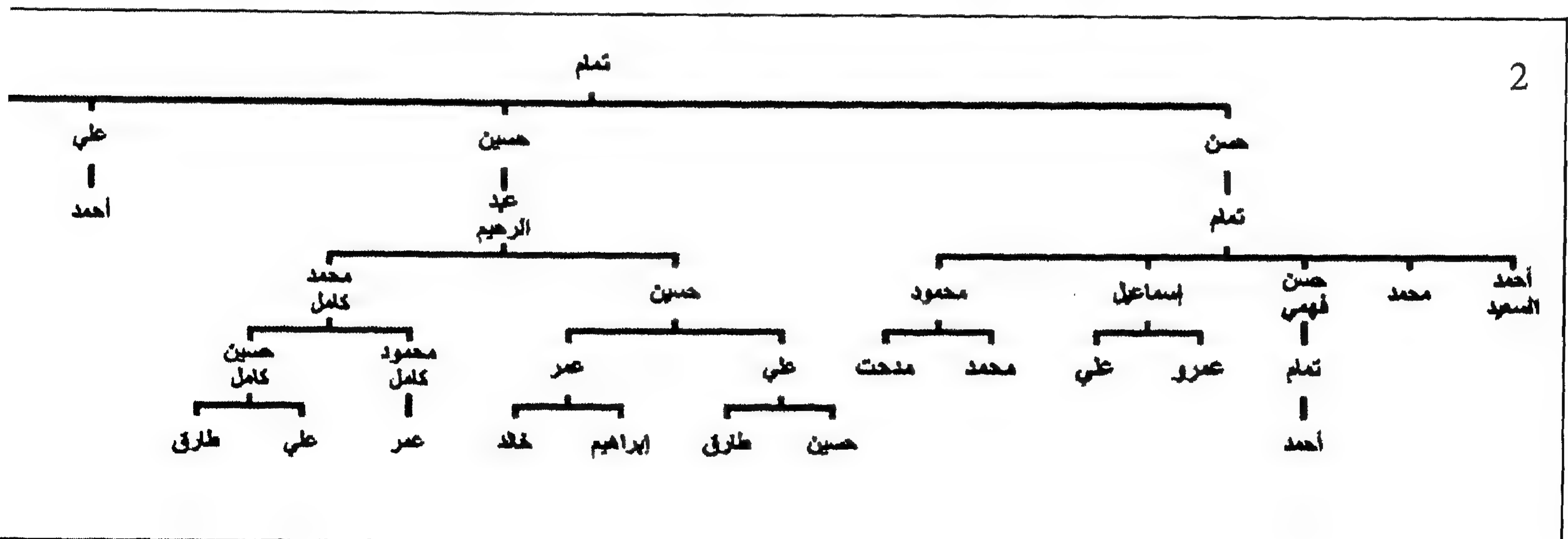
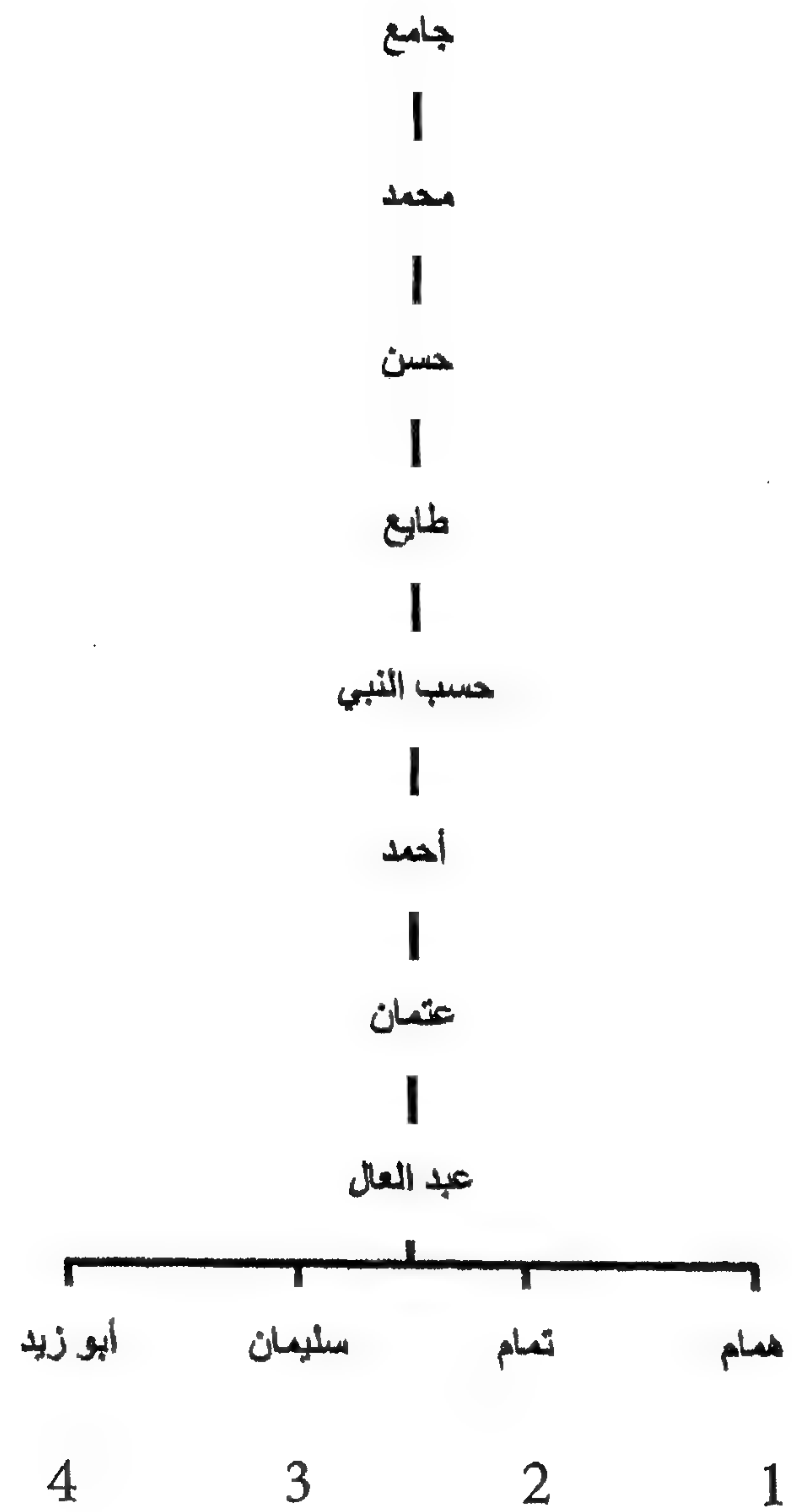
شجرة العائلة	11
تقديم	13
مقدمة	15
شكر وامتنان	17
محمود باشا سليمان	19
محمد محمود باشا	49
رجال ومعارك	297
• حلفي باشا محمود وقضية نراهة الحكم	
• محمود بك محمد محمود وديوان المحاسبة	
• همام محمد محمود وعلم الهندسة	
العائلة السليمية	335
الحواشي المراجع	337





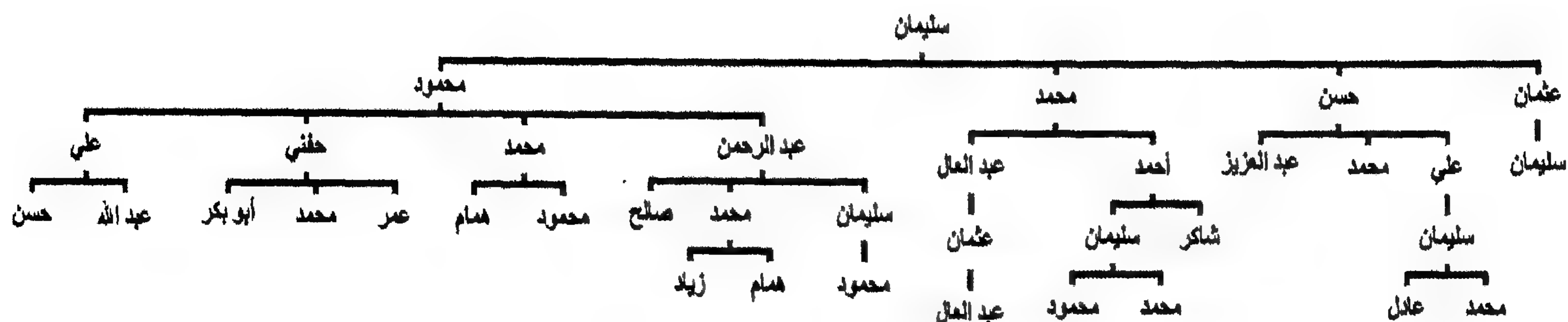


## شجرة العائلة السليمية

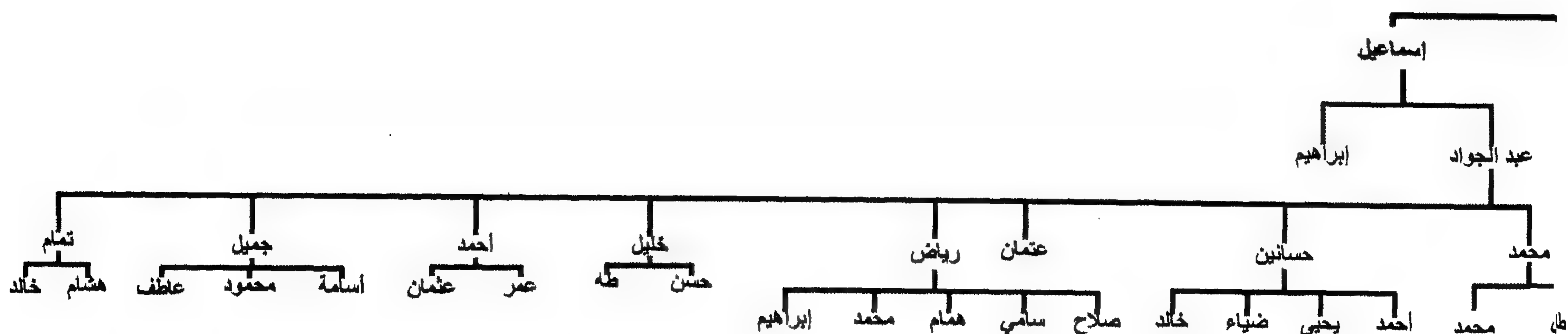
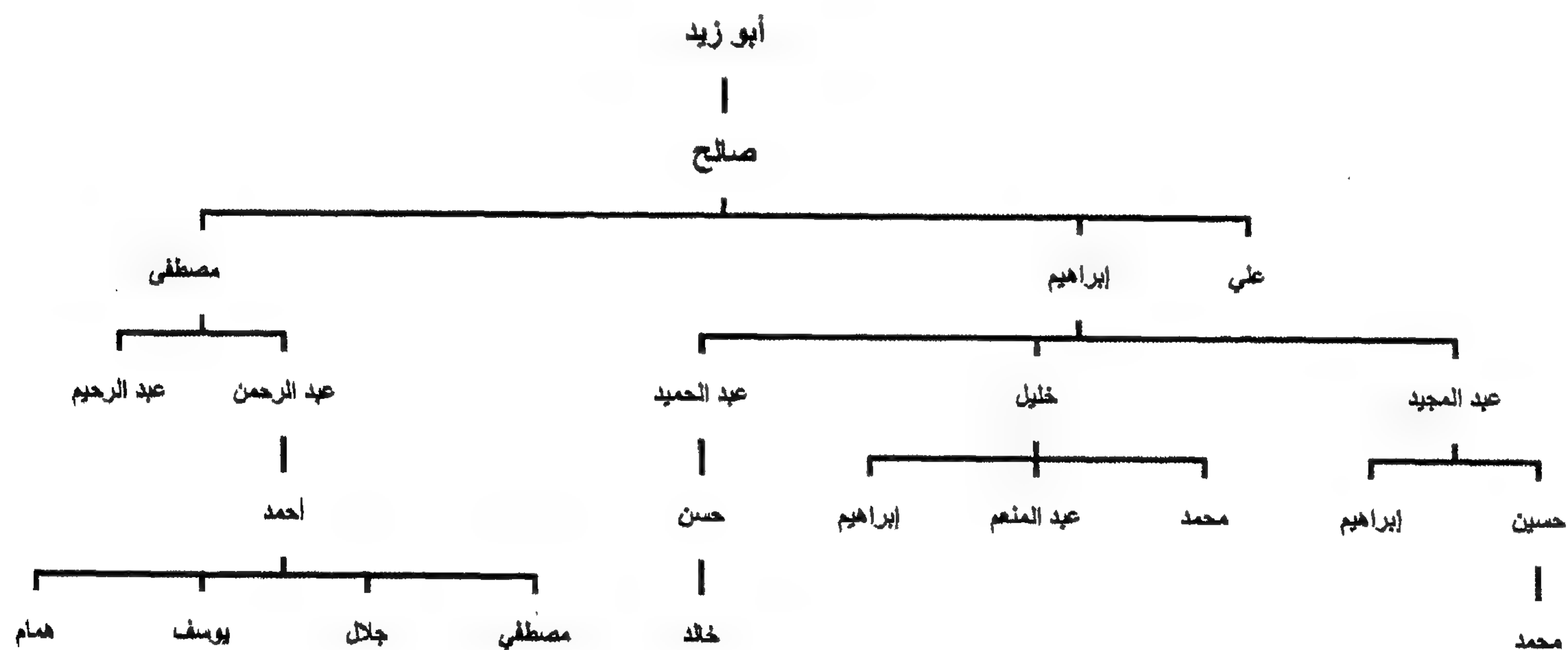




3



4





# تقديم

للحدث التاريخي ثلاث دعائم إذا توفرت له وُجد الحدث؛ هي الفاعل والمكان والزمان. وتاريخ مصر الحديث والمعاصر بمثابة بحر خضم من الأحداث التي صنعها مجموعة من الشخصيات التي أثرت في تاريخ مصر؛ رجال وهبوا أنفسهم من أجل بلادهم، قد نختلف معهم أو نتفق، لكن معطيات العصر تختلف من عصر إلى آخر، فمن الظلم أن نحكم على شخص ما أو حدث ما بمعطيات عصرنا أو العصر الذي تناول فيه المحللون تلك الوقائع التاريخية بالدراسة والوصف، ولكن المنهج التحليلي هو المنهج الأنسب لدراسة الأحداث وصناعاتها.

في تاريخ مصر الحديث عائلات مصرية صنعت تاريخها، كانوا صناعات للقرار، بنائين للفكر المصري الحديث؛ من تلك العائلات المصرية: العائلة السليمية، أو عائلة محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر قبل ثورة 1952. والعائلة السليمية تُعدُّ واحدة من أكبر العائلات المصرية قبل ثورة 1952. وقد وصل الأمر بها إلى أن عرض على أحد أفرادها - وهو محمود باشا سليمان - حكم مصر خلال الحرب العالمية الأولى فرفض، وكان هذا الموقف من المواقف التي يفتخر بها محمد محمود باشا، خاصة أمام الملك فاروق الأول ملك مصر والسودان، والذي كان دائماً ما يردد عبارة: «أنا ابن من عرض عليه مُلك مصر فأبى».

وقد أثمرت شجرة العائلة السليمية عن العديد من الشخصيات التي أثرت الحياة المصرية في العصر الحديث؛ مثل محمود بك محمد محمود، ابن محمد محمود باشا الذي تولى رئاسة ديوان المحاسبة قبيل ثورة 1952، وكشف عن فضيحة تجاوزات حملة فلسطين التي عرفت بفضيحة الأسلحة الفاسدة؛ والمهندس همام محمد محمود مؤسس علم هندسة الإلكترونيات في مصر.

من أجل ذلك رأت مكتبة الإسكندرية أن تخصص هذا الكتاب للدراسة التاريخية للعائلة السليمية وأن تضعه بين يدي القراء، وليكون ثمرة ناضجة للمشروع الذي استمر لمدة أربع سنوات، قامت خلالها مكتبة الإسكندرية بالتعاون مع عائلة محمد محمود باشا بأرشفة مجموعة الاوراق الخاصة بالعائلة كأولى بذور المشروع العملاق الذي تحتضنه مكتبة الإسكندرية؛ وهو مشروع ذاكرة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الذي يعد أول أرشيف إلكتروني لتاريخ مصر من خلال الصور والوثائق؛ حيث تأمل من خلاله مكتبة الإسكندرية أن يكون مدخلاً للتاريخ للعائلات المصرية الكبرى.

وقد قام على إنجاز هذا الكتاب فريق عمل متميز، ساهم في إخراج هذا العمل، وإنجاز المشروع في الوقت المحدد له، ويتكون معظم هذا الفريق من مجموعة من الشباب صغار السن، ولكنهم أصبحوا يمتلكون الخبرة الكافية لإنجاز مشاريع أخرى سوف نعلن عنها في أوقاتها.

وأقدم بشكر خاص إلى عائلة محمد محمود باشا التي اتسع صدرها لنا ملبية كل طلباتنا لإنجاح المشروع، فلهم مني جزيل الشكر لتعاونهم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية





# مقدمة

منذ أربعة أعوام، وبالتحديد في صيف عام 2004، تضاربت في رأسي العديد من الأفكار حول تاريخ مصر الحديث والمعاصر، خاصة أنني قد عانيت كثيراً في دراستي في الحصول على المصادر التاريخية التي تتيح لي تكوين رؤية تاريخية موضوعية حول العديد من أحداث القرنين التاسع عشر والعشرين، خاصة أنني متخصص في العمارة في القرن التاسع عشر.

ومع اختصار الفكرة في ذهني، وتشجيع الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير مكتبة الإسكندرية لنا، حول تكوين أرشيف تاريخي لمصر؛ من الصور والوثائق والمجلات والمواد التذكارية، بدأنا العمل في صمت، وتفتحت أمامنا الأبواب لوضع الهيكل الأساسي لإنشاء ذاكرة رقمية لتاريخ مصر الحديث والمعاصر.

وقد بدأنا العمل في اتجاهين؛ الاتجاه الأول: إيجاد مصدر غير نمطي للمواد الوثائقية، أي تلك المواد التي مصدرها مصالح الدولة؛ فكان الاتجاه إلى المواد الأرشيفية التي تحتفظ بها العائلات المصرية التاريخية كعائلة بطرس باشا غالي، وعائلة الدكتور أحمد باشا ماهر، وعائلة محمد محمود باشا التي عرفت بالعائلة السليمية. وأما الاتجاه الثاني فهو الشراء من الهواة والبائعين المتخصصين لتلك المواد الوثائقية.

بدا الطريق صعباً في البداية حول تكوين وحدة أرشيفية تكون نواة لهذا العمل الواعد، ولذا اخترنا عناصر بشرية متميزة من الباحثين في أعمار سنية مختلفة، بحيث نخرج أجيالاً من الباحثين الذين يسهمون في استمرار العمل ونجاحه.

ومع مرور الأيام، ازدهرت التجربة وازدادت مواردها، ولاحت في الأفق ومضات نجاحها، واليوم إذ أقدم هذا الكتاب باسم فريق العمل في "ذاكرة تاريخ مصر الحديث والمعاصر"، وباسم فريق العمل في "مشروع توثيق الأوراق الشخصية لدولة محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر الأسبق"، فإننا نجني معاً ثمار التجربة، لنتيح للباحثين الوثيقة والصورة والمادة الأرشيفية بصورة سهلة وميسورة في هذا المطبوع، كما نتيحه على موقع خاص على الإنترنت كأول أرشيف إلكتروني لتاريخ مصر الحديث والمعاصر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

ويجيء اختيارنا لعنوان هذا العمل (العائلة السليمية .. سيرة عائلة من صعيد مصر)، ذا مغزى هام وذلك بنظرنا نحو الجنوب، إلى صعيد مصر حيث منبع الأسرار والأصالة، وقد يتساءل البعض، ألا يوجد في صعيد مصر عائلة أخرى غير عائلة محمد محمود باشا؟ والرد بالطبع بلى. لكن هذه هي البداية التي نطمح إلى الانطلاق من خلالها لنؤرخ لعائلات أخرى، مثل: عائلة خشبة باشا ومكرم باشا عبيد، والعائلة الأباضية، وعائلة مخيون، وعائلة بهي الدين باشا بركات في الوجه البحري، وغيرها من العائلات المصرية في الصعيد والدلتا.

إنها بداية الطريق.. الذي رسمناه لأنفسنا، وشجعنا على المضي قدماً فيه، كي نضع بين يدي القارئ والباحث المادة اللازمة لإعادة كتابة تاريخ مصر الحديث والمعاصر، الذي يمكننا أن نقول إنه لم يكتب بعد.

خالد عزب

مدير إدارة الإعلام





# شكر وامتنان

لستُ أودُّ أن أتحدث عن الحياة السياسية لجدي «محمد محمود باشا»، ولكني أريد أن أذكر بعض تفاصيل حياته العائلية. فعلى الرغم من كل مشاغله السياسية فإنه كان يسألني وأخي عن جميع شئوننا اليومية وأحوالنا الدراسية.

لقد أتيح لي أن أعرف جدي وأنا في مُستهل عمري؛ فأذكر أنه كان يأتي عندنا لتناول طعام الغداء معنا كل يوم خميس، ثم كان بعد ذلك يأخذني وأخي في سيارته لنتنزه في طريق مصر الجديدة – السويس، وأذكر أنه قال لي يوماً: انظر إلى هذه الصحراء الجرداء، فستكون في يومٍ ما عامرة.

لقد كانت العلاقة وثيقة بين والدي محمد كامل عبد الرحيم وبين جدي؛ حيث إنه اختاره لأن يكون مديراً لمكتبه أثناء توليه رئاسة الوزارة في سنة 1928. وجدير بالذكر بأنهما كانا دائمي الحديث عن أمور مصر الاقتصادية وتدخل بريطانيا في شئون مصر الداخلية.

وإني أعبر عن جزيل شكري، وشكر جميع أفراد عائلتي لمكتبة الإسكندرية؛ ممثلةً في الدكتور إسماعيل سراج الدين مدير المكتبة، ولأولئك الباحثين الذين قاموا بإخراج هذا الكتاب وخاصة ما فعلوه من مجهودات جبارة في جمع الوثائق والمستندات الخاصة بهذا الكتاب في سبيل إحياء تاريخ مصر، والتكريم الغالي لجدي محمد محمود باشا –رحمه الله–.

محمد كامل عبد الرحيم

حفيد محمد محمود باشا









محمود باشا سلیمان







## أعيان الريف في القرن التاسع عشر

تعد شريحة أعيان الريف من أهم شرائح المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر<sup>1</sup>، التي تتكون في الغالب من العمد والمشايخ الذين يعينون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضي الزراعية<sup>2</sup>، حيث كان شرط الملكية الزراعية ضروريًا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ<sup>3</sup>.

وقد استطاعت هذه الشريحة زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة في بيع أراضيها الزراعية القابلة للاستصلاح في عهدي محمد سعيد باشا والخديوي إسماعيل، فقد نشط هؤلاء في شراء أراضي الميري خلال تلك الفترة. وكذلك أراضي الدومين التي كانت ملكًا للخديوي إسماعيل وأسرته ثم تنازل عنها للحكومة في أكتوبر عام 1878 نتيجة للأزمة المالية التي حدثت في عهده<sup>4</sup>.

كان للعمد والمشايخ من أعيان الريف دورهم السياسي، وكان المجال العلني الذي عبرت فيه هذه الطبقة -بمختلف شرائحها- عن اتجاهاتها هو مجلس شورى النواب الذي أنشأه الخديوي إسماعيل عام 1866 في محاولاته للاستعانة بهذه الطبقة في مواجهة الضغط السياسي من جانب كل من إنجلترا وفرنسا، بعد أن أدت الأزمة المالية إلى اشتداد الضغط الأوروبي ممثلًا في صندوق الدين والمراقبة الثنائية وتعيين وزيرين أوروبيين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي في الوزارة المصرية<sup>5</sup>.

كان مجلس شورى النواب أقرب إلى مجلس للأعيان، إذ قصرت لائحته التنظيمية حق الانتخاب على العمد والمشايخ، وهو الأمر الذي نلاحظه في المجلس الأول، الذي ضم في عضويته 75 عضوًا منهم 58 عضوًا من العمد والمشايخ، زاد عددهم في المجلسين الثاني والثالث، إذ كانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمد مثل مديريات المنوفية والبحيرة والجيزة وبنى سويف<sup>6</sup>.



في مجلس شورى النواب الثالث (1876-1879) بدأ كبار الملاك والأعيان في بلورة حركة اجتماعية سياسية للتصدي لاستبداد مصطفى باشا رياض رئيس مجلس النظار "الوزراء" مطالبين بحق المجلس في مناقشة الميزانية، حيث كان الجانب الأكبر من هذه الميزانية متعلقاً بتسديد ديون الخديوي إسماعيل، وكان العبء الأكبر في تسديد هذه الديون يقع على عاتق كبار الملاك والأعيان لذلك طالب هذا المجلس بضرورة إقرار مبدأ المسؤولية الوزارية. وحينما حاول الخديوي إسماعيل حل هذا المجلس تحول نوابه إلى نواة لتجمع وطني واسع، حيث عقد ستون منهم اجتماعاً في أبريل عام 1879 في منزل إسماعيل باشا راغب انضم إليهم عدد من العلماء والهيئات الاجتماعية وفي مقدمتهم شيخ الإسلام، وبطريك الأقباط، وحاخام اليهود، واثنان وأربعون من الأعيان والتجار، واثنان وسبعون من الموظفين، وثلاثة وتسعون من الضباط، وسُمي هذا الاجتماع "الجمعية العمومية" وصدرت عنه أول وثيقة سياسية قومية في تاريخ مصر عرفت باسم "اللائحة الوطنية" والتي طالب أصحابها بتحويل مجلس شورى النواب إلى برلمان تشريعي، وفصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية، وتأكيد مبدأ استجواب الحكومة أمام البرلمان.

استمرت مساهمة الأعيان في العمل الوطني أثناء الثورة العربية، فقد أيد الأعيان الضباط في مظاهرة عابدين في سبتمبر عام 1881، كما نجحوا في تأليف مجلس نواب جديد في نفس العام، بأغلبية من العمد والأعيان، وعين محمد باشا سلطان رئيساً له، فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذوات الأتراك<sup>7</sup>.

غير أنه بعد تسليم القاهرة، وهزيمة العربيين تنصل جميع العمد والأعيان الذين وقعوا على محضر "الجمعية العمومية" والذي رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديوي محمد توفيق، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع، ويرجع ذلك لبعض مواقف رجال الثورة العربية.



■ مصطفى باشا رياض

■ إسماعيل باشا راغب







■ محمد سعيد باشا

■ الخديوي إسماعيل

بعد أن احتل الإنجليز مصر دخل كبار الملاك من العمد والأعيان المصريين مرحلة أخرى، فلم يتجه الإنجليز إلى إشراكهم في الحكم بصورة إيجابية إلا في وقت متأخر واكتفوا بما منحوه لهم في القانون الأساسي الصادر في مايو عام 1883 الذي نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات نيابية: مجالس المديرية، مجلس شورى القوانين، الجمعية العمومية<sup>8</sup>.

وقد اقتضت عضوية هذه المجالس على الأعيان ومعظمهم من كبار الملاك؛ وذلك حتى يضمن الإنجليز ربط مصالحهم به، حيث حال شرط أداء الخمسين جنيهًا دون دخول متوسطي وصغار الملاك هذه المجالس.

وتعد العائلة السليمية "نسبة إلى ساحل سليم" واحدة من أعرق العائلات المصرية في صعيد مصر حيث تمتعت بقدر كبير من الثراء والنفوذ، كما لعب أفرادها دورًا سياسيًا بارزًا أثر في صنع تاريخ مصر الحديث والمعاصر.

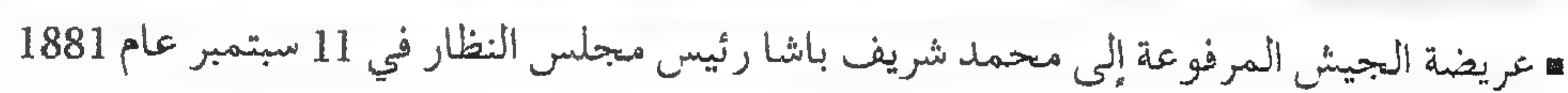




■ أحمد باشا عرابي  
■ محمد باشا سلطان















■ الخديوي محمد توفيق



### أصل العائلة السليمية

نشأت "العائلة السليمية" أسرة محمود باشا سليمان بن الشيخ عبد العال بن عثمان بن أحمد بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع، عن أب ينحدر من أصل عربي ينتهي نسبه إلى قبيلة بني سليم المشهورة في الحجاز<sup>9</sup>، والتي أستقرت أحد بطونها في قرية ساحة سليم الواقعة على الضفة الشرقية لنهر النيل على بعد 26 كم جنوب مدينة أسيوط.

كان سليمان بك عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم وقد وصل إلى منصب مدير مديرية قنا في عهد عباس حلمي باشا الأول ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان بك عبد العال أحد أربعة من المصريين نالوا هذه الرتبة<sup>10</sup>.

اختير سليمان بك عبد العال نائباً عن ساحل سليم "قسم أبو تيج" في المجلس النيابي الأول عام 1866 - 1869<sup>11</sup>، وامتلكت أسرته 528 فدانا من الأطيان الخراجية بناحية الساحل عام 1879<sup>12</sup>.

أما محمود باشا سليمان، الذي ولد عام 1840 فقد أحضر له والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الأساتذة لتعليمه العلوم العربية والفقهية فنال نصيباً كبيراً منها، ثم عهد به إلى عمه همام بك عبد العال العضو في مجلس الأحكام بمثابة "وزارة الحقانية" الذي أخذه معه إلى القاهرة حيث درس بعض النحو والحساب واللغة التركية، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين حيث درس العلوم والآداب<sup>13</sup>.



■ الجامع الأزهر - حلقات الدرس

■ عباس حلمي باشا الأول









■ هوراشيو هربرت كتشنر

■ افتتاح الخديوي عباس حلمي الثاني للجمعية  
التشريعية عام 1914

وعندما عاد إلى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظرًا القسم "أبو تيج" و"ديروط" ومنح سلطة واسعة<sup>14</sup>، ثم رقي إلى منصب وكيل مديرية جرجا في أسيوط<sup>15</sup>، وذلك لأنه ساعد محمد سعيد باشا بتقديمه الميرة للجيش ضد عربان أولاد المصري الذين ثاروا على الحكومة عام 1857. ثم ترك محمود باشا سليمان وظائف الحكومة وتفرغ لإدارة أملاكه التي ورثها عن والده سليمان بك عبد العال، وكانت هذه الأملاك تقع في أسيوط وجرجا وقد استطاع أن يضيف إلى أملاكه 200 فدان من الأراضي العشورية بناحية تاسا بمديرية أسيوط<sup>16</sup>.

في انتخابات مجلس النواب عام 1881 في عهد الخديوي محمد توفيق، رشح محمود باشا سليمان نفسه وانتخب فيه، واختير عضوًا في اللجنة التي تولت الرد على خطاب العرش حيث ألقى هو الخطاب أمام الخديوي في 29 ديسمبر من نفس العام.

ولما قامت الثورة العربية تجنب محمود باشا سليمان الاشتراك فيها، وبعد الثورة العربية اعتزل محمود باشا سليمان العمل السياسي بعد الثورة العربية، وعاد مرة أخرى إلى بلده عام 1882 وظل هناك حتى عام 1895، حيث عزف -على حد قول الدكتور محمد حسين هيكل- عن الاشتراك في أي عمل تحت لواء النظام الجديد الذي فرضه الإنجليز على مصر حين استصدروا من الخديوي محمد توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية<sup>17</sup>.

غير أنه سرعان ما عاد للمشاركة في الحياة السياسية مرة أخرى، ففي عام 1896 اختير محمود باشا سليمان عضوًا في مجلس مديرية أسيوط، كما انتخب عضوًا في مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه عام 1899، حيث عين وكيلًا منتخبًا للمجلس في 22 مارس، وتم تثبيتته في فبراير 1911 واستمر وكيلًا إلى أن حُلَّ المجلس عام 1912<sup>18</sup>.

كما أوعز محمود باشا سليمان إلى ابنه عبد الرحمن بترشيح نفسه في مركز أبو تيج لانتخابات مجالس المديريات.

ونظرًا لمرض محمود باشا سليمان لم يتقدم للاشتراك في الجمعية التشريعية، وهو النظام الجديد الذي أدخله المندوب السامي البريطاني هوراشيو هربرت كتشنر إلى مصر في 21 يوليو عام 1913 كبديل عن مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، ويرجع عدم اشتراكه إلى وجود ولديه محمد بك محمود حيث انتخب عضوًا في الجمعية التشريعية، وعبد الرحمن بك محمود الذي انتخب عن دائرة أبو تيج في الجمعية التشريعية في نفس الفصل التشريعي<sup>19</sup>.







### محمود باشا سليمان وحزب الأمة

عقب توقيع الاتفاق الودي بين كل من بريطانيا وفرنسا عام 1904، تغيرت السياسة البريطانية في مصر من الاعتدال والمهادنة والمراوغة بالوعود المتكررة بقرب موعد الجلاء، إلى العنف والتهديد باستمرار الاحتلال، وشعر الشعب المصري بخيبة أمل كبيرة نتيجة لتراجع فرنسا، التي كان يعتمد عليها في نضاله لتحقيق الجلاء، وكان رد الفعل الطبيعي لفشل سياسة الاعتماد على الدول الخارجية في الحصول على الاستقلال، هو ظهور اتجاه يدعو إلى القومية المصرية، واعتماد المصريين على أنفسهم في الكفاح، وساعد على ظهور هذا الاتجاه، تيار الثقافة الليبرالية الغربية، الذي هب على مصر إثر عودة الطلبة المصريين الذين تلقوا تعليمهم والذين تأثرت ثقافتهم وعقيدتهم بالمذاهب الفكرية والسياسية في غرب أوروبا، ثم عادوا إلى بلادهم يحملون بذور هذه الثقافة الحديثة، وليشعروا حملة على ما يتردى فيه وطنهم من تخلف فكري وحضاري، ونجح هذا الاتجاه في تحويل تيار الحركة الوطنية من الصبر والتواكل والاعتماد على الغير، إلى الاعتماد على الشعب المصري، كما أحدثت آراؤهم ومعتقداتهم الجديدة انقلاباً فكرياً في السياسة المصرية، تمثل في الدعوة إلى الاستقلال التام، فاشتد تيار السخط والغضب بين المصريين تجاه السياسة البريطانية<sup>20</sup>.

وقد تزعم هذا الاتجاه أحمد لطفي السيد بك، الذي حاول تحقيق غايته، فتشاور مع محمد بك محمود، بشأن إصدار جريدة تعبر عن فكرهم وتدعو إلى اتجاههم الجديد، الذي عبر عنه بقوله: "جريدة لا تدور في فلك الخديوي، ولا ترتبط بالوكالة البريطانية". وكان من وجهة نظر الصفوة المثقفة ومنهم الشيخ محمد عبده، أنه ما دامت هناك صحيفة كصحيفة "المؤيد" تناصر المندوب السامي البريطاني، فلا بد من ظهور صحيفة أخرى تحاسب الاثنين معاً.



■ أحمد لطفي السيد بك



■ الشيخ محمد عبده



وعلى هذا فبعد أن عقدا كلاهما النية، بدأت خطوات التنفيذ، فقام عبد العزيز بك فهمي بوضع قانون شركة الجريدة، واختاروا محمود باشا سليمان (والد محمد بك محمود) رئيساً للشركة، وحسن باشا عبدالرازق وكيلاً، وأحمد لطفي السيد بك رئيساً لتحريرها، وعقدوا اجتماعاً في فندق الكونتنتال بوسط القاهرة، وبعد الاتفاق على السياسة والمبادئ التي تقوم عليها صحيفة "الجريدة"، صدر العدد الأول منها في 9 مارس عام 1907، حيث أخذت تنشر دعوتها الفكرية والسياسية في أسلوب اتسم بالكياسة والاعتدال. وفي 20 سبتمبر عام 1907، أعلن حسن باشا عبد الرزاق أن الجمعية العمومية لشركة الجريدة قررت تحويل شركة الجريدة إلى حزب سياسي باسم "حزب الأمة" برئاسة محمود باشا سليمان، وحسن باشا عبدالرازق وعلي باشا شعراوي وكيلين، وأحمد لطفي السيد بك سكرتيراً عاماً<sup>21</sup>.

ولم يقتصر "حزب الأمة" في عضويته على أعضاء شركة الجريدة، بل ضم إليه كل من آمن برأيه من الصفوة التي يمثلها. واستمر انضمام الأعضاء إليه حتى وصل عدد أعضائه إلى 750 عضواً، معظمهم من الأعيان وأصحاب المناصب المالية.

وقد نالت مكانة محمود باشا سليمان السياسية قبولاً من جميع أطراف الخلاف الديني الذي تفجر في ذلك الحين نتيجة مقتل بطرس باشا غالي، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والأقباط كان محمود باشا سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه، فقد كان وكيلاً للمؤتمر المصري الذي عقد في عام 1911 من أجل إزالة هذا الخلاف<sup>22</sup>.

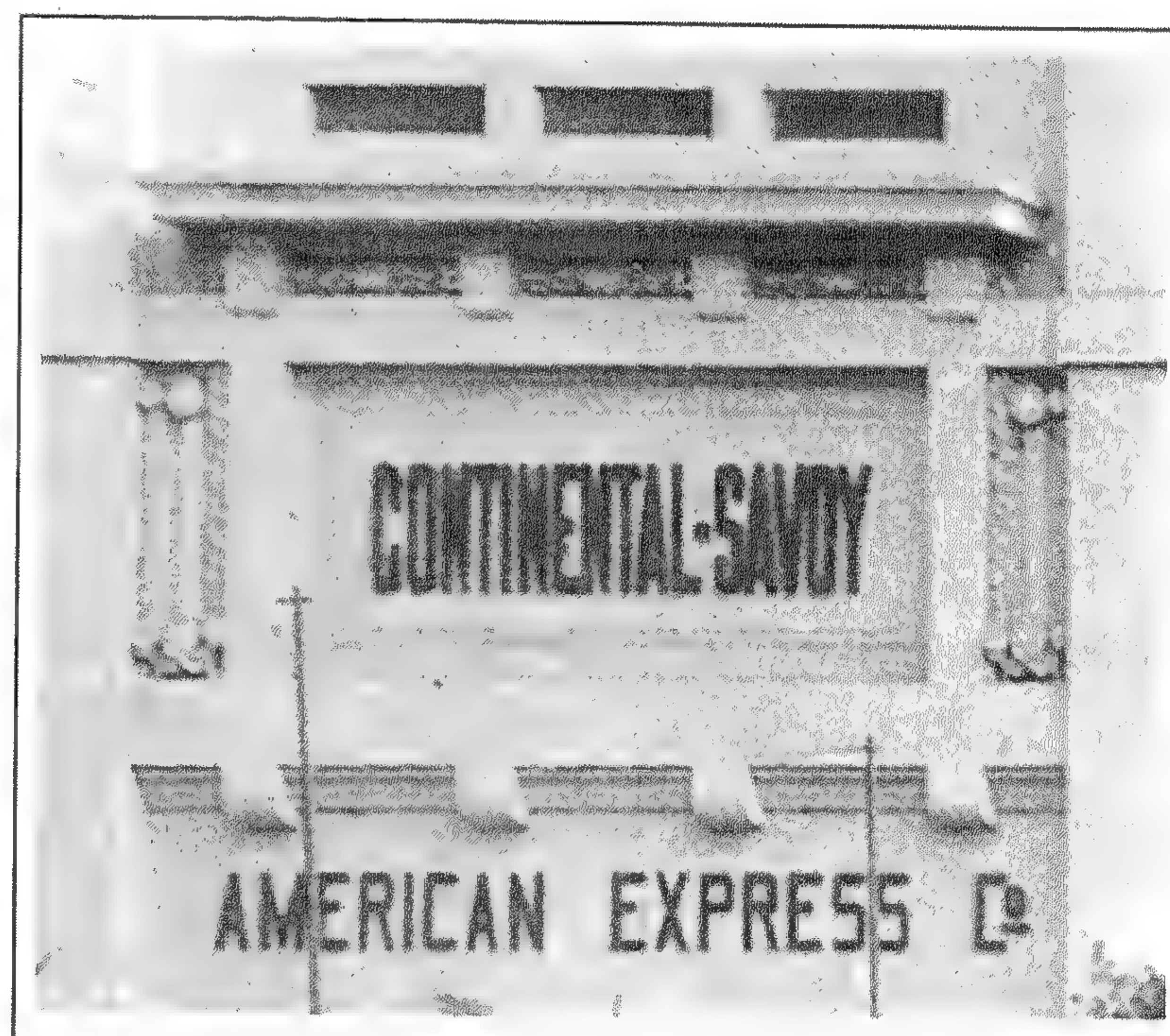
وقد استمر محمود باشا سليمان رئيساً للحزب حتى قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914، ومع تصارع وتيرة الحرب تم تعطيل حزب الأمة وجريدة الجريدة وذلك منذ 1910<sup>23</sup>.



■ حسن باشا عبد الرزاق

■ عبد العزيز بك فهمي





■ فندق الكونتنتال بميدان الأوبرا









■ نعلي بالما شعراوى  
و حرمه هانى هانم شعراوى







### الباشا والخديوي والإنجليز

أثرت الظروف السياسية في العلاقة بين محمود باشا سليمان وكل من الخديوي والإنجليز فقد كان محمود باشا سليمان من الأعيان الذين أيدوا الخديوي عباس حلمي الثاني خلال الأزمة الوزارية عام 1893، كذلك ألقى محمود باشا سليمان خطبة أمام الخديوي عباس حلمي الثاني عندما زاره في منزله عام 1893 عبر فيها عن ولائه وإخلاصه.

غير أن تلك العلاقة لم تدم على حالها مثلما حدث عام 1908 بعد مجيء إلدن جورست المندوب السامي البريطاني، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديوي عباس حلمي الثاني وأهمل الأعيان، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم مع الخديوي، غير أن العداء استمر غالبًا على العموم.

وفي محاولة خاصة من أعضاء حزب الأمة لتحسين العلاقة بينهم وبين الخديوي قبل محمود باشا سليمان يد الخديوي مرتين في الجمعية العمومية عام 1909، وإن كان قد تخلف عن توقيع الخديوي عندما سافر إلى الحج في ديسمبر عام 1909، متعللاً بمرضه<sup>24</sup>.

أما عن علاقة محمود باشا سليمان بالإنجليز فقد سلك مسلك مسايسة الإنجليز، حتى مجيء إلدن جورست عام 1908 عندما تغير موقفه نتيجة الوفاق بينه وبين الخديوي، أما علاقته باللورد كرومر فقد ارتبط محمود باشا سليمان بعلاقات ودية معه.

وبالنسبة لما يقال عن أن الإنجليز قد عرضوا عرش مصر على محمود باشا سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل، ورفض محمود باشا سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الإنجليز، فإنه ذو دلالة كبرى على مدى حجم أسرة محمود باشا سليمان، التي عُدت من أكبر الأسر المصرية إلى حد ترشيح عميدها سلطاناً على مصر، وأيضاً تؤكد علىصرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود باشا سليمان غير أنه تميز عنها بأنه من أصل مصري<sup>25</sup>.



■ إلدن جورست

■ الخديوي عباس حلمي الثاني









■ الميرزا كروم  
■ السلطان حسين كامل









■ محمد بك فريد

### محمود باشا سليمان وثورة 1919

عندما انتهت الحرب العالمية الأولى وأعلن قرار الهدنة، لم يكن على مسرح السياسة المصرية سوى رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية، الذين كانوا إما أعضاء في حزب الأمة أو من ذوي الميول المتقاربة معه، أما الحزب الوطني فقد خفت صوته واختفى من على مسرح السياسة المصرية في هذه الحقبة الهامة من تاريخ البلاد، بعد وفاة مصطفى باشا كامل واضطرار محمد بك فريد للهرب بسبب اضطهاد السلطات الإنجليزية له. ترتب على هذا الوضع أن بات الشعب المصري يفتقد الزعيم الوطني الذي ينظم صفوفه ويتولى قيادته، وأصبحت الحاجة ماسة وملحة لظهور القيادة الوطنية لكي تتولى قيادته، ولم يطل انتظار الشعب لها فظهرت القيادة المطلوبة؛ وكان من الطبيعي أن يأتي ظهورها من بين رجال حزب الأمة وأعضاء الجمعية التشريعية.

قدر لرجال حزب الأمة أن يتولوا زمام المبادرة، كما قدر لسياستهم المعتدلة أن تطغى على ما عداها، بسبب اختفاء رجال الحزب الوطني، وعدم مواءمة سياستهم لروح العصر، لهذا كان السعي إلى حل القضية الوطنية مع بريطانيا وحدها فكرة حزب الأمة وحده، فاستطاع فيلسوف الحزب -أحمد لطفي السيد بك- أن يعمق الشعور لدى المصريين، بأن مصير بلادهم رهن بإرادتهم وإرادة بريطانيا وحدها، وكان لا بد أن يبرز في الميدان شخصية لم تعرف من قبل بطابع العداء الشديد لبريطانيا والسلطات البريطانية في مصر، إذ لم يكن من المنطق إملاء الشروط على بريطانيا بعد أن خرجت من الحرب منتصرة<sup>26</sup>.

في عام 1914 اعتزل محمود باشا سليمان الحياة العامة، معتكفاً في بلدته ساحل سليم، غير أنه في عام 1918 ومع بداية النهضة الوطنية، خرج من عزلته، فأصبح منزله مقراً للحركة الوطنية، ومع اندلاع ثورة عام 1919 وتكوين لجنة الوفد المركزية في أبريل عام 1919، رأسها محمود باشا سليمان وذلك بعد سفر الوفد المصري إلى أوروبا، حيث كان بمثابة الأب الروحي لأعضاء اللجنة<sup>27</sup>.

وقد استطاع محمود باشا سليمان أن يقود سفينة الوفد في مصر، فعندما وصلت برقية من الوفد في أوروبا إلى محمود باشا سليمان برغبة الأعضاء في العودة إلى مصر على أثر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالحماية البريطانية على مصر، علق قائلاً:

"كل من أفشى سر هذه البرقية عدوته عدواً لهذا الوطن فلينفقوا ما جمعنا له من أموال الأمة فإذا نفذت فليعودوا، أما الآن فليظلوا يواصلون السعي؛ ذلك هو الجواب الوحيد الذي يجب أن نجيب به".

كما يذكر لمحمود باشا سليمان رفضه لأوامر السلطات العسكرية الإنجليزية بأن يلزم منزله، وأجاب قائلاً:



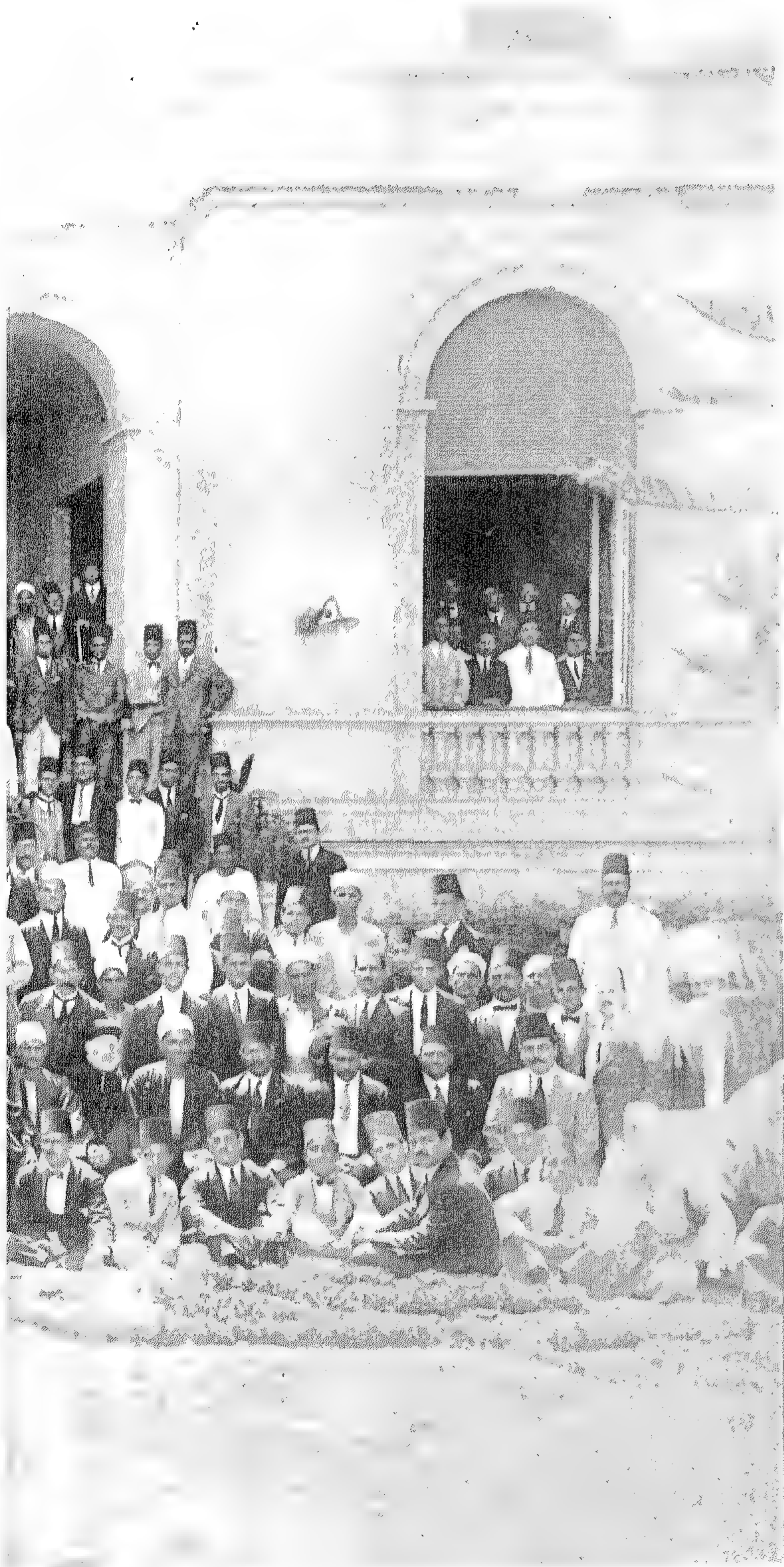




"أنا الذي يحق لي أن أقول لهم اخرجوا من بلدي وليس يحق لهم أن يحرموني  
حريتي في وطني"<sup>28</sup>.

غير أنه أرغم على ترك القاهرة والإقامة في ساحل سليم بعد مقابلته الشهيرة مع اللورد اللنبي،  
ثم ساءت حالته الصحية، واضطر إلى اعتزال السياسة العامة، ويعتبر اشتراك محمود باشا سليمان  
في أحداث ثورة 1919 امتداداً لدوره السياسي لإيجاد حل للمسألة المصرية<sup>29</sup>.

وذلك ما ظهر بعد اجتماع محمود باشا سليمان وكبار الأعيان باللورد اللنبي في 26 مارس  
عام 1919، حيث تمخض الاجتماع عن توجيه نداء في الصحف إلى الشعب المصري يطالبونه  
بالهدوء ووقف كل أعمال العنف. كما أيد محمود باشا سليمان وأولاده دخول مصر في  
المفاوضات الرسمية عام 1920.



■ لجنة الوفد المركزية يتوسطها محمود باشا سليمان



■ اللورد اللنبي







### الأعمال الخيرية لمحمود باشا سليمان

كان لمحمود باشا سليمان دورًا اجتماعيًا كبيرًا، حيث يذكر أنه أوقف قطعة أرض من أجل إنشاء مدرسة صناعية بأسيوط، وتنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسيوط ليتولى إدارة شئونها بعقد تاريخه 26 يناير عام 1913، يخوله الحق في استردادها من المجلس إذا لم يتم بتنفيذ شرط الوقف.

وقد توفي محمود باشا سليمان في 22 من يناير عام 1929، بعد أن بلغ من العمر عتيًا، تاركًا خمسة من الأبناء وهم: عبد الرحمن بك محمود، ومحمد محمود باشا، وحفني محمود باشا<sup>30</sup>، وعلي بك محمود<sup>31</sup>، وابنة واحدة<sup>32</sup>.



■ عبد الرحمن بك محمود



■ علي بك محمود

■ مكتبة محمود باشا سليمان الخاصة













محمد محمود باشا

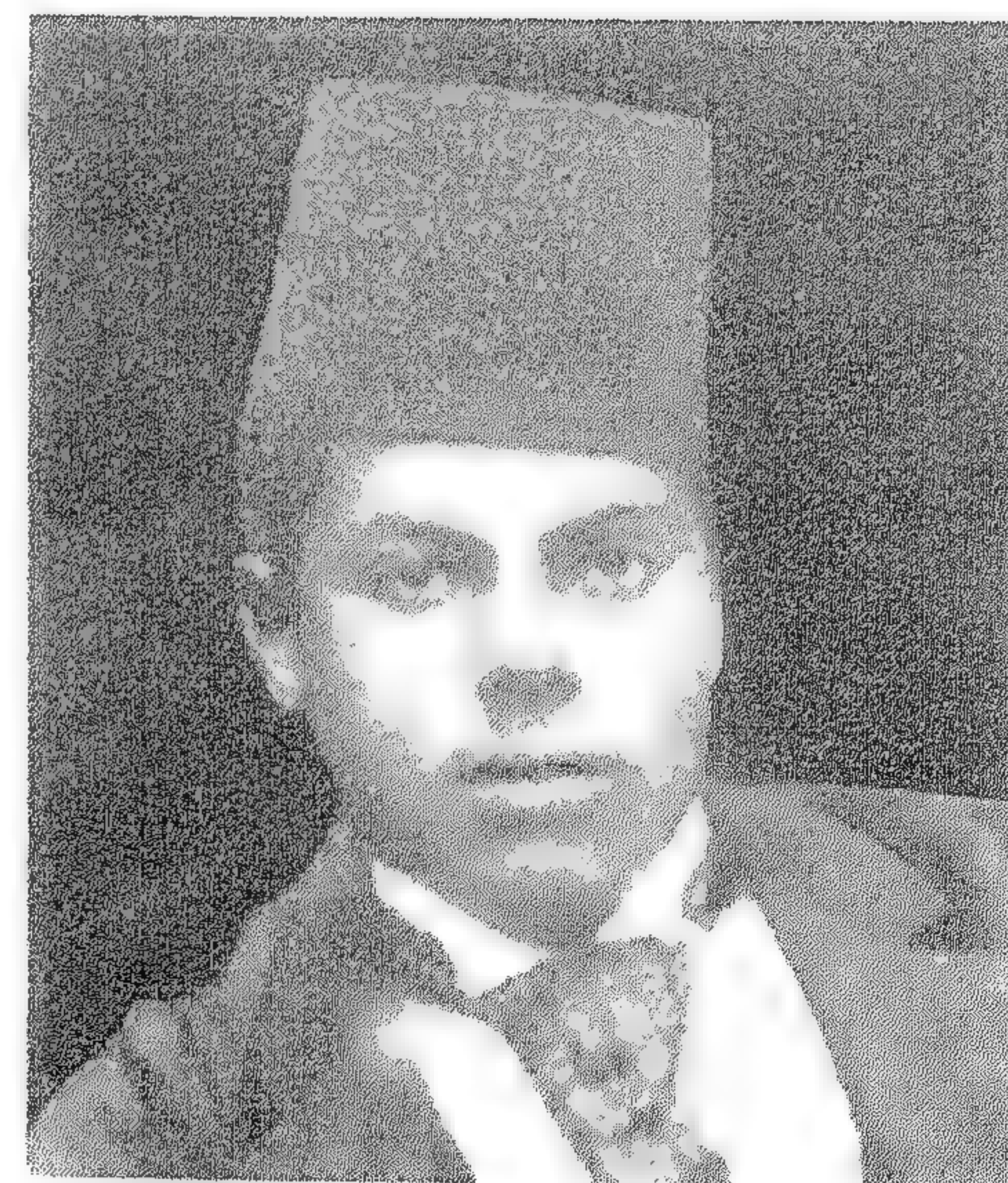
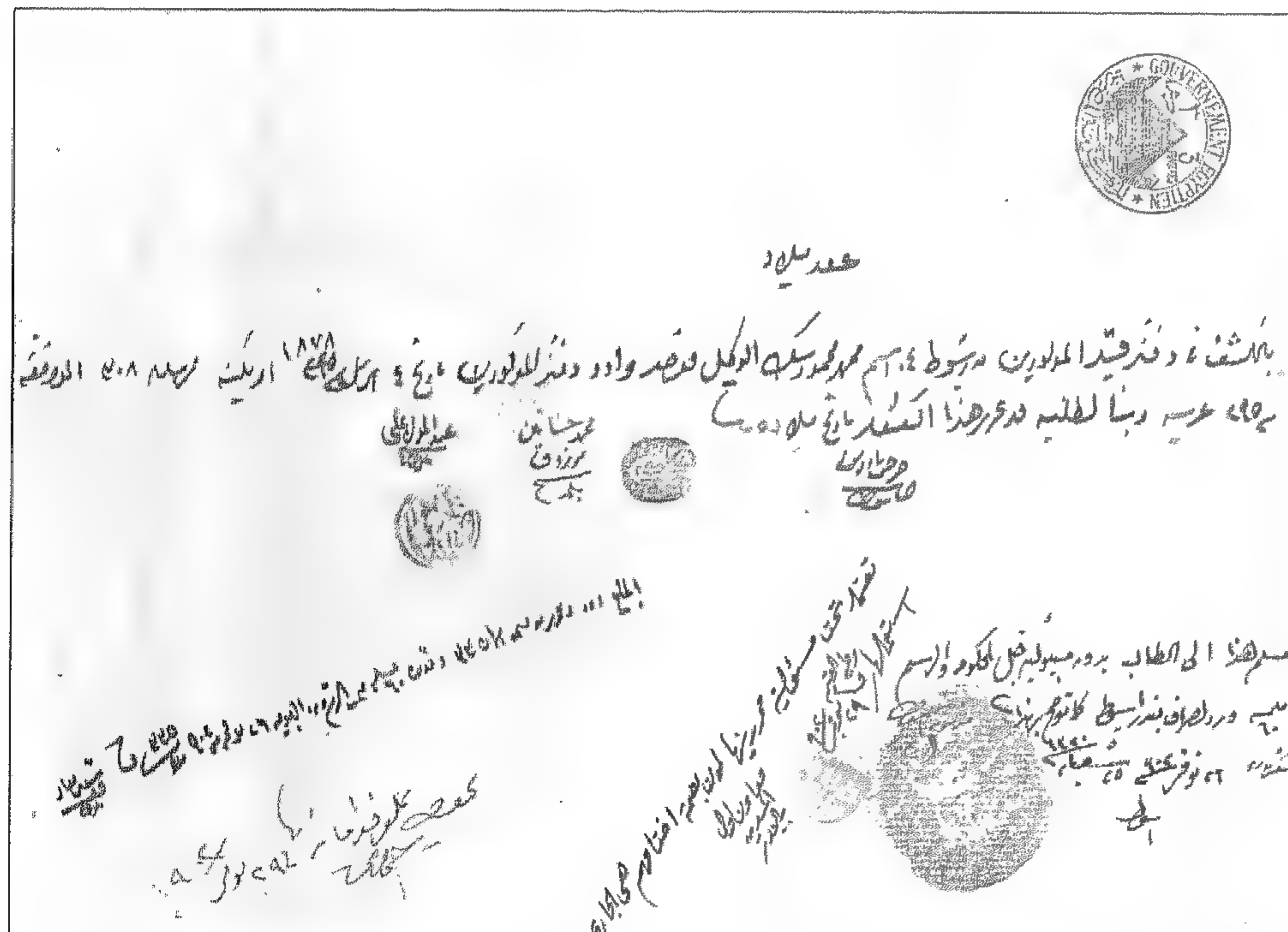






## الميلاد والنشأة

ولد محمد محمود باشا ابن محمود باشا سليمان ابن الشيخ عبد العال بن عثمان بن أحمد بن حسب النبي بن طائع بن حسن بن محمد بن جامع<sup>33</sup>، في الرابع من أبريل عام 1878، في قرية ساحل سليم، مركز أبو تيج، مديرية أسيوط<sup>34</sup>. في عام 1892 نال محمد محمود باشا الشهادة الابتدائية من مدرسة أسيوط الابتدائية<sup>35</sup>، ثم انتقل إلى القاهرة حيث التحق بالمدرسة التوفيقية<sup>36</sup>، وأتم تعليمه بها في عام 1897<sup>37</sup>.



■ محمد أفندي محمود في المدرسة التوفيقية  
■ مستخرج رسمي من شهادة ميلاد محمد محمود باشا



EGYPTIAN GOVERNMENT  
MINISTRY OF PUBLIC INSTRUCTION  
PRIMARY EDUCATION CERTIFICATE.

The Minister of Public Instruction hereby certifies  
that Mohammed Hahmed  
son of Hahmed Bey Soliman born  
at Moss Suez on the 15<sup>th</sup> of  
of Egyptian nationality has completed his PRIMARY  
course of study in Ainout  
School, and that in accordance with the decision of the Board  
of Examiners appointed by order of the Ministry of Public  
Instruction and meeting at Ainout in the month  
of June 1911 he is eligible for admission to  
any of the Secondary Schools of the Egyptian Government

Minister of Public Instruction  
M. H. Soliman

Average mark: 12, 54.

The above certified to be correct,

*[Signature]*

الحكومة المصرية

نظارة المعارف العمومية

شهادة الدراسة الابتدائية

شهادة المعارف العمومية تمنح  
للطالب محمد محمود  
ابن محمد محمود ولد في سuez في 15 من  
شهر يونيو سنة 1330 هـ  
الموافق لـ 15 من شهر يونيو سنة 1911 م  
حيث حضر في الامتحان في الدراسة الابتدائية  
في مدرسة الدراسة الابتدائية في سuez في  
شهر يونيو سنة 1330 هـ الموافق لـ 15 من شهر يونيو سنة 1911 م

تمت في القاهرة في 15 من شهر يونيو سنة 1330 هـ

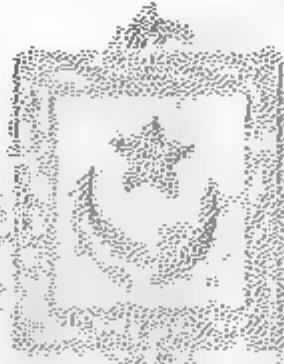
مدير المعارف



تمت في القاهرة في 15 من شهر يونيو سنة 1330 هـ الموافق لـ 15 من شهر يونيو سنة 1911 م

شهادة إتمام محمد محمود بالدراسة الابتدائية



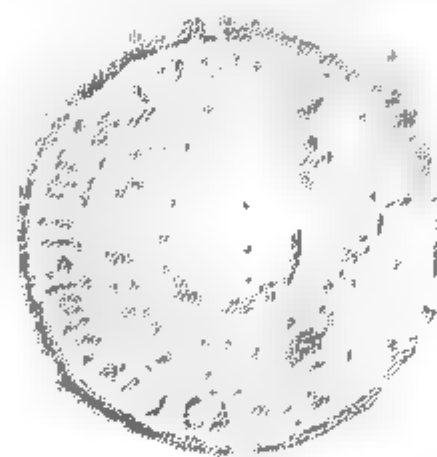


GOVERNEMENT ÉGYPTIEN  
الحكومة المصرية

MINISTÈRE DE L'INSTRUCTION PUBLIQUE  
وزارة المعارف المصرية

CERTIFICAT D'ÉTUDES SECONDAIRES

Le Ministre de l'Instruction Publique certifie, pour lui servir à ce que de droit, que  
*M. Mohamed Mohamed Solomon* né à Assiout (Egypte) en 1879  
de *.....* fils de *M. Mohamed bey Solomon*  
a fait ses études secondaires à *L'École Tefik*  
et les a complètes au même établissement  
le présent Certificat lui étant délivré conformément à l'avis de la Commission d'examen  
instituée en vertu de l'Arrêté Ministériel du 29 mars 1887.



Le Caire, le 9 Septembre 1897  
par Le Ministre de l'Instruction publique,  
LE SOUS-SECRÉTAIRE D'ÉTAT

*Yacoub Akher Sadek*

Au pour l'attribution de la signature du Ministre de l'Instruction publique

Le Caire, le

Le Ministre des Affaires étrangères,

Au pour l'attribution de la signature du Ministre des Affaires étrangères d'Egypte.

Le Caire, le

3<sup>e</sup> Mars, 1898

Imp. 38 388 3-1-98

شهادة اتمام محمد محمود باشا لدراسة الثانوية



بعد إتمام تعليمه الثانوي أرسله والده محمود باشا سليمان، إلى كلية باليول في جامعة أكسفورد في إنجلترا، حيث نجح في الحصول على دبلوم علم التاريخ الحديث، فكان أول مصري يتخرج من جامعة أكسفورد<sup>38</sup>.



■ محمد أفندي محمود في جامعة أكسفورد  
■ شهادة بحسن سير وسلوك محمد محمود باشا  
أثناء دراسته بجامعة أكسفورد

MINISTÈRE DES FINANCES  
CONTROLE  
IMMEUBLES LIBRES DE L'ÉTAT  
BUREAU DE TRADUCTION

نظارة المالية  
مراقبة  
أملاك الميرى الحرة  
قلم ترجمه

١٩٧

ر ر ر ر ر

لا شبر بر رسميه وارده لجناب المستشار من كلية باليول بمينية أكسفورد بلور بر طابا الوطني تاريخ ١٩٧٠

محمود باشا هذا انصاف هذه المدرسه طلبنا انتم لياكم بيان صفاته . فقد كان من حسن طبعه المدرسه وفي غاية  
الذكاء والفتاوى كما كان قدوة في سلوكه والفتاوى واما لانت تقدم في هذه تعاريفه من استاذته  
كما وان امتحاناته قد اريت ما بها هذه الفكار وفكرها على الدرجه الثانيه في علم التاريخ وقبل ان ياتيها على  
بكل اهلها وبعدها ودرست في ان كان عليه صفات خفيه في ذلك باليه كقوة في الدرجه  
بالله يتبين اني لم يتعلم قبل دخول هذه المدرسه ومطالعه اشياء كثيره مقارنه على المدرسه باليه  
وفي الختام ان حاله تجعله اهله للتمويل عليه وحيزا باستخدم في طابعه كماله في هذا  
المرور كرم  
رئيس كلية باليول  
محمود باشا

١٩٧٠ - ١٩٧١

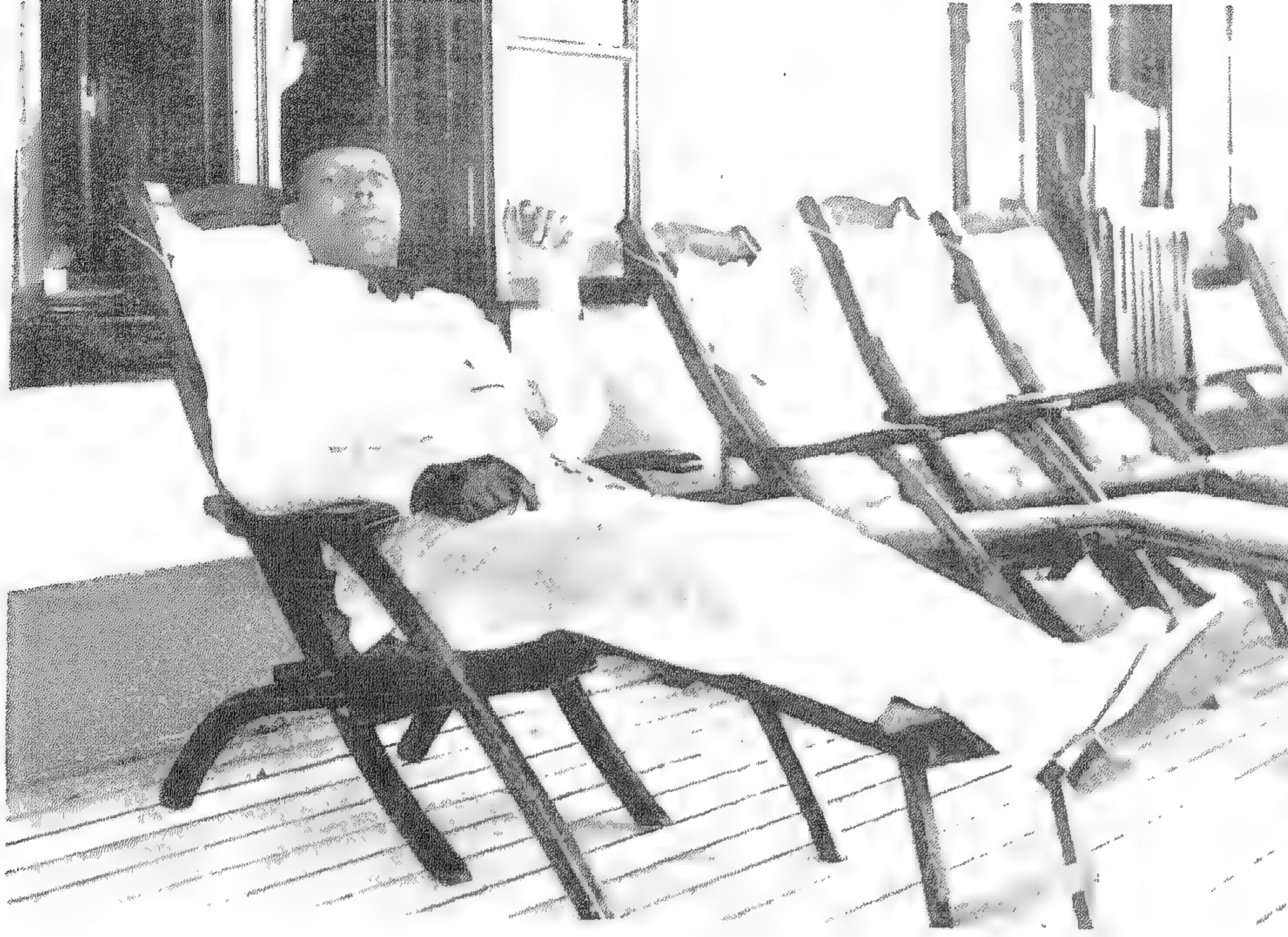
#### شخصية محمد محمود باشا

لعبت الأصول الاجتماعية لمحمد محمود باشا دورًا كبيرًا في تشكيل شخصيته حيث انعكس ذلك على تصرفاته وعلاقاته:

فيذكر له سعد باشا زغلول في فبراير عام 1919 أنه عندما عرض على زملائه إرسال الأوراق إلى الخارج بطريقة سرية، ثار محمد محمود باشا على هذا الاقتراح، واعتبره إهانة لأعضاء الوفد ومكانتهم الاجتماعية<sup>39</sup>.

كما يذكر سعد باشا زغلول أنه أثناء النفي في مالطة، كان كلما حضر ضابط السجن إليهم، يتحدث معه محمد محمود باشا بالإنجليزية، دون أن يقوم بترجمة حديثهما إلى زملائه، حتى يظهر أمام الضابط كرئيس وليس مترجمًا لهم، وعندما كان يترجم الصحف الإنجليزية إلى أعضاء الوفد المصري، كان يغضب إذا غمض شيء من ترجمته على السامعين، كما كان يغضب إذا شاركه إسماعيل باشا صدقي الترجمة<sup>40</sup>.





■ محمد محمود باشا ولحظة استرخاء

كما يذكر أنه عندما كان محمد محمود باشا في لندن عام 1929، حجز على باخرة إيطالية للعودة إلى مصر، وتصادف أن حجز الملك أحمد فؤاد الأول على نفس الباخرة، وبهذه المناسبة سأله أحد الصحفيين الإنجليز عما إذا كان سيسافر في صحبة الملك أحمد فؤاد الأول، فكان جوابه: "كلا بل اختار جلالة الملك الباخرة التي قررت أنا السفر عليها ليعود إلى مصر"، ولعل في إجابة محمد محمود باشا تلك الكثير من الاعتزاز بالنفس<sup>41</sup>.

ومن المواقف التي تذكر لمحمد محمود باشا، أنه عندما كان رئيسًا للوزراء عام 1939 حدث أن رئيس نادي محمد علي منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول إحدى غرف النادي بحجة أنها مخصصة للأمراء فقط، فما كان من محمد محمود باشا إلا أن ذهب إلى النادي وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها، قائلاً كلمته الشهيرة:

"أنا فلاح وابن فلاح، وهذه مصر، للفلاحين من أبنائها، ومن لا يريد أن يعيش في مصر الفلاحين، فليغادرها إلى حيث يشاء"<sup>42</sup>.

كما انتصر محمد محمود باشا لأسرة مصرية أرادت الاشتراك في عضوية نادي الفروسية، فرفض طلبها بدعوى أنهم فلاحون، وصرح محمد محمود باشا وقتئذ وكان رئيسًا للوزراء أنه فلاح، وأن حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات في مصر<sup>43</sup>.

وقد وصف المندوب السامي البريطاني محمد محمود باشا بأنه "جنتلمان ونحِب مساعدته وإن كان صغير السن".





■ لقاء الأصدقاء .. محمد محمود باشا وحسد الباسل وأخرون

كما يذكر سعد باشا زغلول "أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الإنجليزية، فعارض محمود بشدة قائلاً إن القصد من هذا الاستدعاء مكايدهته هو لا العمل، ورغم حاجة الوفد الشديدة لمتترجم لكثرة الأعمال الإنجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك، فإن محمد باشا لا يمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها من جهة ولا صبر له على الشغل من جهة وفي كثير من الأحوال يرفض العمل، إما لأنه ليس من رأيه أو لعناد شخصي"<sup>44</sup>.

كما يذكر أن محمد محمود باشا كان يتحدث الإنجليزية كرجل من أبنائها، ويسلك سلوك الرجل الإنجليزي وذلك من الناحية الإدارية، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الإنجليز<sup>45</sup>.

كما تمتعت وزارة محمد محمود باشا الأولى (1928 - 1929) بتأييد صحفي كبير من جانب الصحف الإنجليزية، فقد وصفته جريدة الديلي نيوز بأن ظهوره يتيح ظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين<sup>46</sup>.

أما عن شخصية محمد محمود باشا فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها بالإضافة إلى تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة، فقد كان منزله الكائن بشارع الفلكي والذي بلغت



George R.

**George the Fifth,** by the  
Grace of God of Great Britain, Ireland  
and the British Dominions beyond the Seas  
King, Defender of the Faith, Emperor of  
India, Sovereign and Chief of the Most  
Distinguished Order of Saint Michael and  
Saint George, to All to whom these presents  
shall come: Greeting

Whereas We, as Sovereign and Chief of  
Our Most Distinguished Order of Saint  
Michael and Saint George, have full power  
to dispense with, all the Statutes, Ordinances,  
and Regulations required to be observed in  
conferring the Dignity of the said Order:

**Warrant**

Dispensing with the Investiture of His Excellency  
Mohamed Mahmoud Pasha, as an Honorary  
Knight Grand Cross of the Most Distinguished  
Order of Saint Michael and Saint George.

privileges appertaining and belonging unto an  
Honorary Knight Grand Cross of Our said  
Most Distinguished Order, in as full and ample a  
manner as if he had been invested by Us with the  
Insignia of Honorary Knight Grand Cross  
in the form prescribed by the Statutes of Our  
said Order

Given at Our Court at Saint James's  
under Our Sign Manual and the Seal of Our  
said Most Distinguished Order this twenty  
second day of October One Thousand Nine Hundred  
and Twenty Nine in the Twentieth Year of Our reign

By His Majesty's Command

W. S. J. 1000

By the Sovereign's Command,

Chamberlain

And whereas We have been graciously  
pleased to nominate and appoint His Excellency  
Mohamed Mahmoud Pasha, late Prime  
Minister of Egypt,

to be an Honorary Knight Grand Cross  
of Our said Most Distinguished Order.

Now know ye that We are pleased  
to dispense with, and do hereby dispense with, so  
much of the aforesaid Statutes, Ordinances, and  
Regulations as provides for the Investiture of the said  
Mohamed Mahmoud Pasha

with the Insignia of the aforesaid Dignity of  
Honorary Knight Grand Cross but no further,  
and We do give and grant unto him, the said  
Mohamed Mahmoud Pasha

full power and authority to wear the  
Insignia of, and enjoy the precedence and

براءة منح وسام جورج الخامس إلى محمد محمود باشا



مساحته 1964م<sup>2</sup>، مكانًا لاجتماعات لجنة الوفد المركزية، كما شهد منزله المؤتمر الوطني برئاسة سعد باشا زغلول عام 1926، وأيضًا صدور الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية في عام 1935، كما كانت اجتماعات محمد محمود باشا كل ليلة بمثابة منتديات أدبية وسياسية دائمة، فقد جمع محمد محمود باشا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن إسماعيل وكامل الشناوي وحافظ إبراهيم، الذي أعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته العمرية<sup>47</sup>.

كما عرف عن محمد محمود باشا عفة لسانه ونزاهته، حتى لقب بالزعيم النبيل، فلم يكن يسمح لنفسه بقول كلمة نابية في حق خصومه، كما تمتع بالنزاهة المالية، فعندما كان وزيرًا للمالية عام 1927 رفض استلام شيك مكافأة بوصفه عضوًا في مجلس إدارة ترام الرمل بمقتضى منصبه، لأنه لم يحضر جلسة واحدة من جلساته<sup>48</sup>، كما رفض محمد محمود باشا طيلة حياته المشاركة في عضوية أي شركة من الشركات أو عضوية أي بنك اتقاء للشبهات.

وتصف الجرائد والوثائق، شخصية محمد محمود باشا، بأنه كان يتمتع بعزة النفس والذكاء، وشخصية محبة للمؤامرات وأنه يستجيب للمسات الشخصية وعلاقات الصداقة.



■ حافظ إبراهيم  
■ كامل الشناوي





شهادة

الذي تعلم علم اليقين من جهة حفظ موافقته ~~للمواظبة~~ هو أنه لم يبين استخدام البطاقة لاستعمال  
المكسرة ولا غيرها ولم يقدح في حتم احتكام مللنا وأخلاقه وسلوكه على أحد الجانبين  
الآخرين وهو معني الجنس ~~سوي~~ رتبة ~~المراتب~~ ~~المراتب~~

طاب ثراه  
أبو موافق  
المبارك





■ إهداء من الشاعر محمود حسن إسماعيل إلى محمد محمود باشا تقديرًا لجهوده معه





■ محمد محمود باشا يحيي مؤيديه ويظهر إلى الخلف منه جعفر باشا ولي





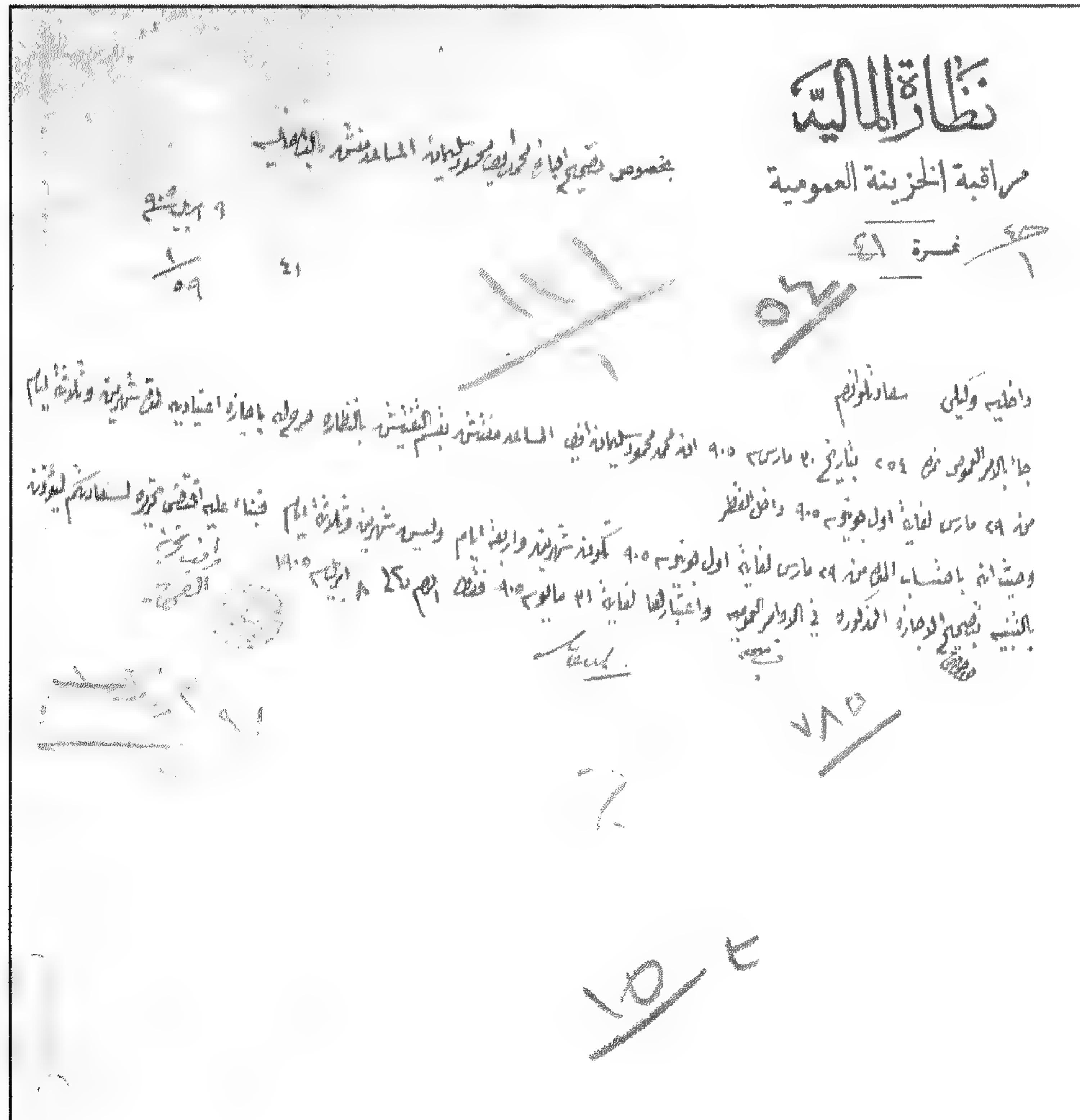
■ الرحيم النبيل .. محمد محمود باشا



### الوظائف الإدارية التي تولّاها محمد محمود باشا (1901 - 1917)

في أواخر عام 1900 استدعى محمود باشا سليمان ابنه محمد من لندن لتولي وظيفة هامة في إحدى النظارات، وعقب عودته عين محمد أفندي محمود في وظيفة وكيل مفتش تحت الاختبار في وزارة المالية في الأول من يناير عام 1901 ثم رقي إلى وكيل مفتش بذات الوزارة في الأول من ديسمبر عام 1902<sup>49</sup>، ثم انتقل إلى وزارة الداخلية حيث عين مساعد مفتش في الأول من يناير عام 1904<sup>50</sup> ثم عين سكرتيراً خصوصياً لمستشار وزير الداخلية المستر ميتشل في الأول من نوفمبر عام 1905 حتى 28 من نوفمبر عام 1906<sup>51</sup>، وفي تلك الفترة حصل على رتبة البكوية في الرابع من مارس عام 1906<sup>52</sup>.

خلال تلك الفترة الممتدة ما بين عام 1901 إلى 1906 أثبت محمد محمود كفاءة عملية وإدارية، نال من خلالها رضاء رؤسائه مما رشحه إلى تولي منصب مدير الفيوم.



■ شهادة بمنح أجازة لمحمد أفندي محمود  
المفتش بنظارة المالية



• محمد بك محمود مديرًا للفيوم (1906 - 1910)



■ محمد

في 29 من نوفمبر عام 1906 عين محمد بك محمود مديرًا للفيوم<sup>53</sup>، وقد شهدت فترة عمله في الفيوم اصطدامه بشخص الخديوي عباس حلمي الثاني، حيث كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية، وفازت إحدهما مما أغضب العائلة الأخرى التي كانت على صلة بالخديوي، وقد اتهمت المأمور بقبول رشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها.

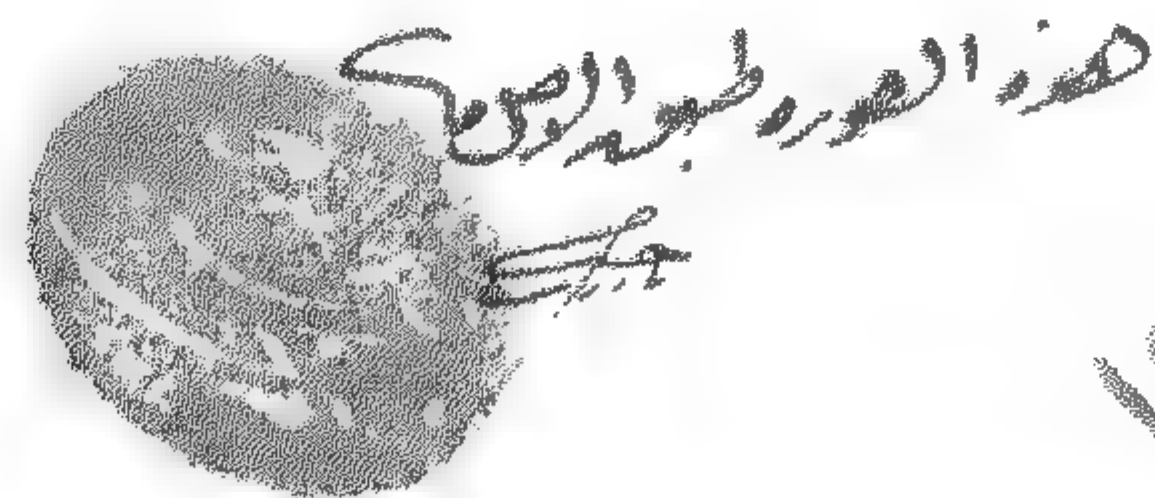
وفي أثناء إحدى التشريفات الخديوية، أخبر الخديوي محمد بك محمود بفساد المأمور ولكن محمد بك محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة، مما أغضب الخديوي، وتدخل المندوب السامي البريطاني لإرضائه وأوقف المأمور.

وقد أثرت هذه الأزمة على العلاقة بين الخديوي عباس حلمي الثاني ومحمد بك محمود مما دفعه إلى تقديم استقالته على أثر تجاهله في حركة الترقيات عام 1909 إلا أنه تراجع بعد ذلك وأستمر في منصبه.

وقد وصف سعد باشا زغلول عندما كان وزيرًا للمعارف، محمد بك محمود عندما كان مديرًا للفيوم أثناء زيارته للفيوم بأنه لاحظ أنه كان شخصية نالت احترام الأهالي، كما كان محمد بك محمود وراء إنشاء مدرسة البنات في عام 1908، حيث استطاع الحصول على منحة من ديوان الأوقاف كل عام لهذه المدرسة<sup>54</sup>.

وقد استمر محمد محمود مديرًا للفيوم إلى 28 فبراير عام 1910 انتقل بعدها ليصبح محافظًا للقنال<sup>55</sup>، وقد حصل خلال فترة توليه على رتبة التمايز في الثالث من فبراير 1907<sup>56</sup>.

صورة امحمد بك محمود في ١٩٠٦ في كاخ فيوم  
انعت المظرة الخديوية بالربح الدية على الوظيفه المستقبليه المذكوره بعد  
الرتبه الثانيه  
حرفه محمد محمود بك السيد الخديوي الخديوي الثاني





وزارة الداخلية

قسم المستخدمين والحاسبه

اعلان

الى اقسام النظارة

حيث قد صدر الامر المسمى في ٤ ديسمبر ١٩٦٦ بقبضه حقة محمد محمود سليمان بك الكرنيا القوي لجناب  
مستشار نظارة الداخلية مدير القبول اعتبارا من ١٩٦٦ فالاصل الاذارة عند غلو طرف حقة منه

مدير قسم المستخدمين

١٩٦٦

تحريري

والحاسبه

Al/autunadien

لاعلم بوجود شئ طرف حقة غير محبوس اذوار العاليه والارثيا (مربي) من ١٨١١ لغاية ١٩٦٥ والحمد لله تعالى

اعمال البدييات

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

ع

لاعلم بوجود شئ

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

لاعلم بوجود شئ طرف حقة

قرار تعيين محمد بك محمود مدير القبول





■ صورة تذكارية لمحمد بك محمود مدير الفيوم  
عام 1907 وقد جلس على يساره: حمد باشا البياسلي  
ووقف خلفه محمود باشا عبد الرازق

(١٩) مديرية الفيوم  
قلم الحسابات

يتوضح من أقلام المديرية عن خلوطرف سادة محمد بك مدير الفيوم الذي تقرر في تاريخ ١٩١٠  
اعتباراً من أول سنة ١٩١٠ من خلوطرف سادة محمد بك مدير الفيوم في سنة ١٩١٠

قسم الادارة

- ١ قلم الضبط
- ٢ « الشياخات
- ٣ « الخف
- ٤ « السكوتارية
- ٥ « النظام
- ٦ « تصديق حفصة رئيس الادارة
- ٧ « قلم الايرادات
- ٨ « قسم اول
- ٩ « ثاني
- ١٠ « ثالث
- ١١ « رابع
- ١٢ « خامس
- ١٣ « سادس
- ١٤ « سابع
- ١٥ « قلم الاملاك
- ١٦ « تصديق حفصة رئيس قلم الايرادات
- ١٧ « قلم الحسابات
- ١٨ « مخزن التوريدات
- ١٩ « دفتر خاتمة المديرية
- ٢٠ « خزينة المديرية
- ٢١ « باقي موقوف القلم

انا اقر بان لم يكن يعهد شئ من مبيعات المصلحة لا اوراق ولا دقائق ولا غير خلاف ما  
اجريت تسليمه بموجب الحواظ طيه وهذا تعهداً على ذلك من امضا المستخدم  
هرياقى ..... سنة ١٩١٠

قلم الحسابات

بموجب هذا يتأشير قلم اسم مدير الفيوم خلوطرف سادة محمد بك مدير الفيوم  
للمقول اليها في تاريخ ١٩١٠ سنة ١٩١٠

■ إخلاء طرف باسم محمد بك محمود مدير الفيوم









■ الملك جورج الخامس

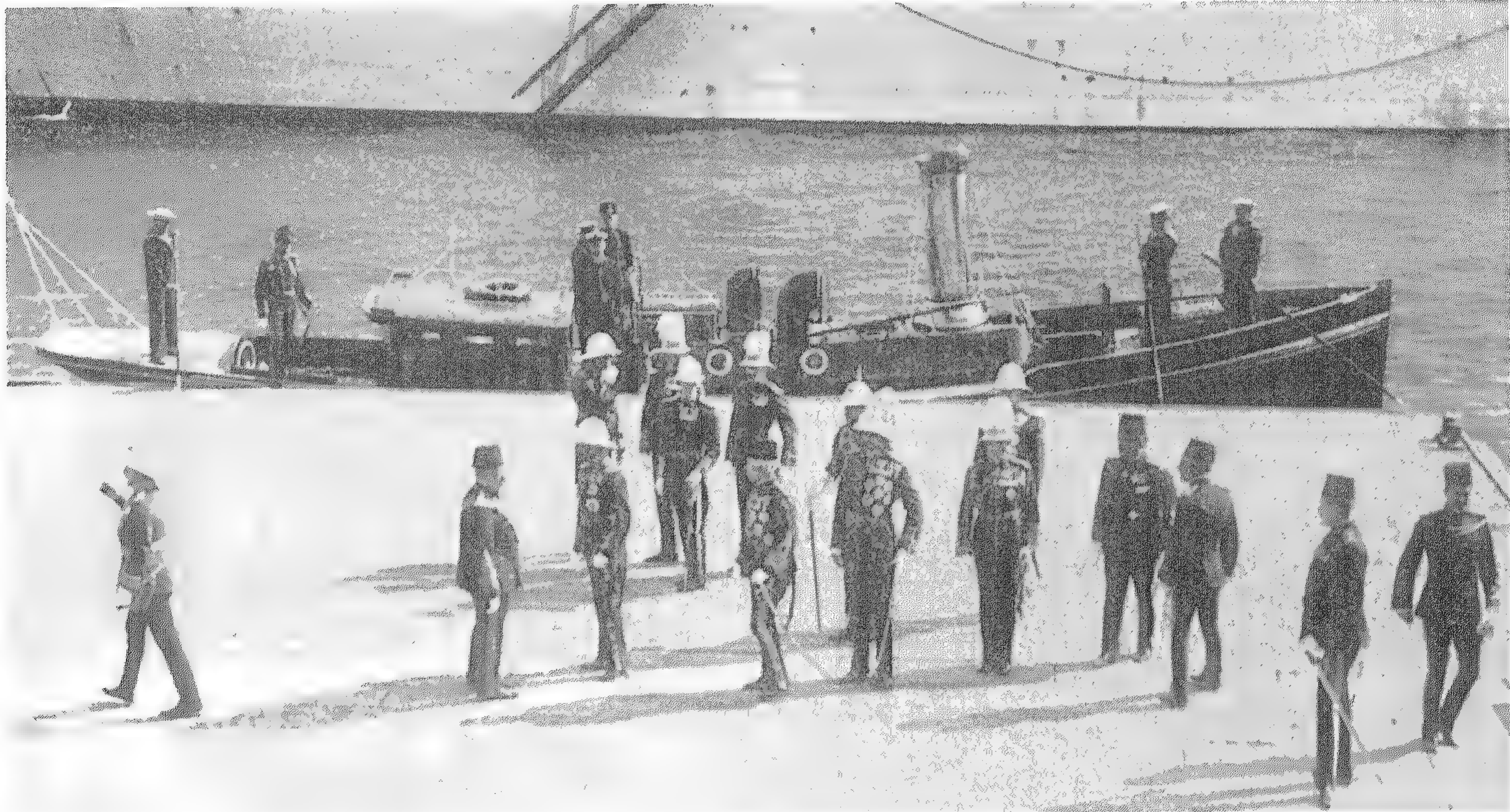
#### ● محمد بك محمود محافظًا للقنال (1910 – 1914)

في الأول من مارس عام 1910 عين محمد بك محمود محافظًا للقنال<sup>57</sup>، وقد شهدت فترة عمله مجموعة من الأحداث لعل أهمها تصادف مرور ملك إنجلترا جورج الخامس متجهًا إلى الهند، فاستقبله محمد بك محمود بصفة رسمية، ورحب به أشد الترحيب، وأقام له الزينات على حسابه الخاص.

كما يذكر لمحمد بك محمود أنه أثناء عمله محافظًا للقنال تدخل لحماية مصالح العمال المصريين العاملين في شركة قنال السويس وزيادة مرتباتهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم، ومساواتهم بالموظفين الأجانب<sup>58</sup>.

وخلال توليه هذا المنصب حصل على النيشان العثماني الثاني في 19 يونيو عام 1911<sup>59</sup>، وقد استمر محمد بك محمود محافظًا للقنال إلى الثالث من يناير عام 1914 حيث نقل بعدها ليعمل مديرًا للبحيرة<sup>60</sup>.

■ الخديوي عباس حلمي الثاني والسير ريجلند ونجت في استقبال الملك جورج الخامس ملك بريطانيا







■ من اليمين إلى اليسار وقوفاً:

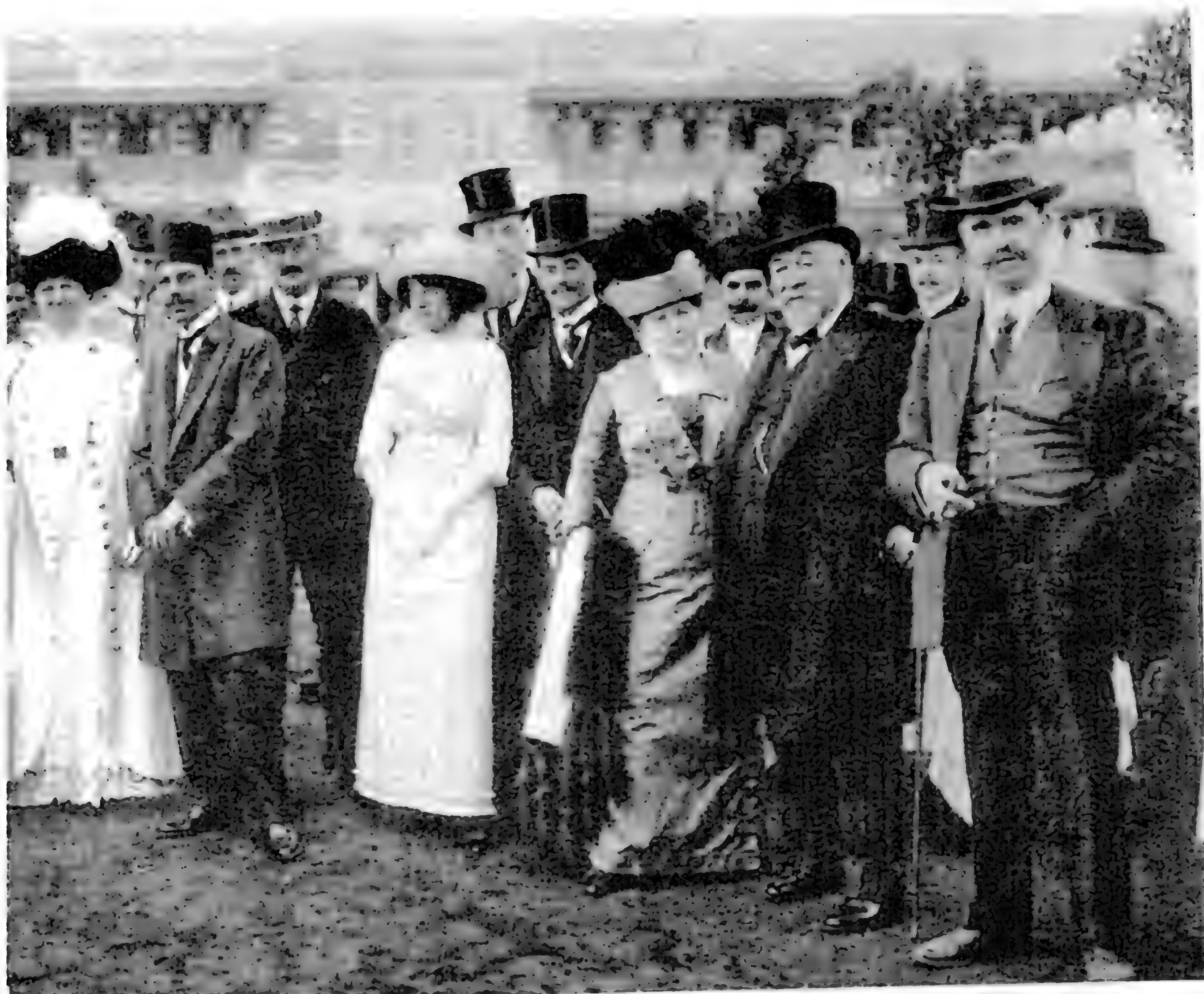
الملك جورج الخامس، الخديوي عباس حلمي الثاني، ضياء الدين أفندي ابن السلطان محمد الخامس العثماني، دوق تك أخو الملكة ماري، الأمير محمد علي، سير ريجلند ونجت

جلوساً:

كامل باشا الصدر الأعظم العثماني، الملكة ماري

(بور سعيد 1911)





■ محمد بك محمود محافظ القنال يتوسط مجموعة من الشخصيات الأجنبية المقيمة في منطقة القنال

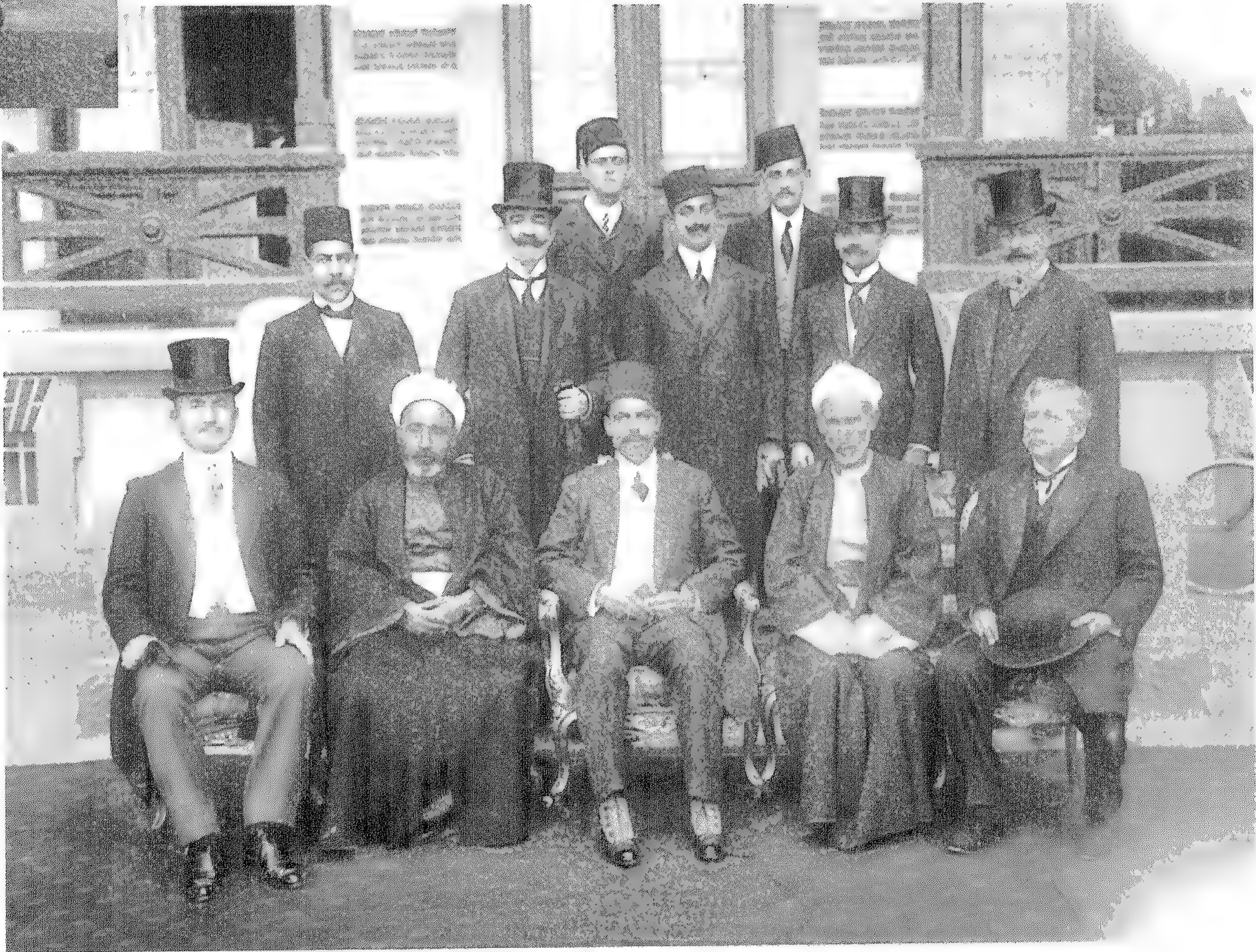




■ محمد بك محمود محافظ القنال في جولة بالعربة مع اللورد كتشنر في شوارع بورسعيد



■ محمد بك محمود محافظ القنال يتوسط مجموعة من موظفي وبوليس محافظة القنال









Form No. 99

اورنٹ نمبر ۹۹

MINISTRY OF THE INTERIOR

نظام الداخلية

Application for Leave of Absence

P. E. 3

طلب اجازة غياب

DEPARTMENT, GOVERNORATE OR MUDIRIA

Name and Rank or Class

الاسم والرتبة أو الدرجة

Period of leave applied for

مدة الاجازة المطلوب التصريح بها

Nature of leave

نوع الاجازة

Date of last leave

تاريخ آخر اجازة

Destination

الجهة المراد التوجه اليها

Remarks and Signature of Official forwarding the application

ملحوظات وامضاء الموظف الذي يقدم الطلب

Report by Financial Department

بشأن قسم المحاسبة

ORDER

الأمر

Certified that the above returned from leave and resumed duty

on

Imp. Nat. 2043-910-2000

Signature

الامضاء

موقع

بمقام

بمقام

بيان باجازة محمد بك محمود محافظ القنال





December 9th, 1911.

BRITISH AGENCY,  
CAIRO.

Sir,

by the King's commands I am writing to convey to you His Majesty's strong appreciation of the arrangements made by you during the stay of H.M.S. Medina at Port Said.

I have received a letter expressing His Majesty's strong approval of the admirable manner in which the official part of the programme confided to your care was carried out by all concerned, and also the pleasure afforded to Their Majesties by the cordial reception extended to them by the public.

I am, Sir,

Your obedient servant,

*Kitchener*

Mohamed

خطاب شكر من كitchener لمحمد بك محمود محافظ الدخان  
اليسار العمالي الثاني

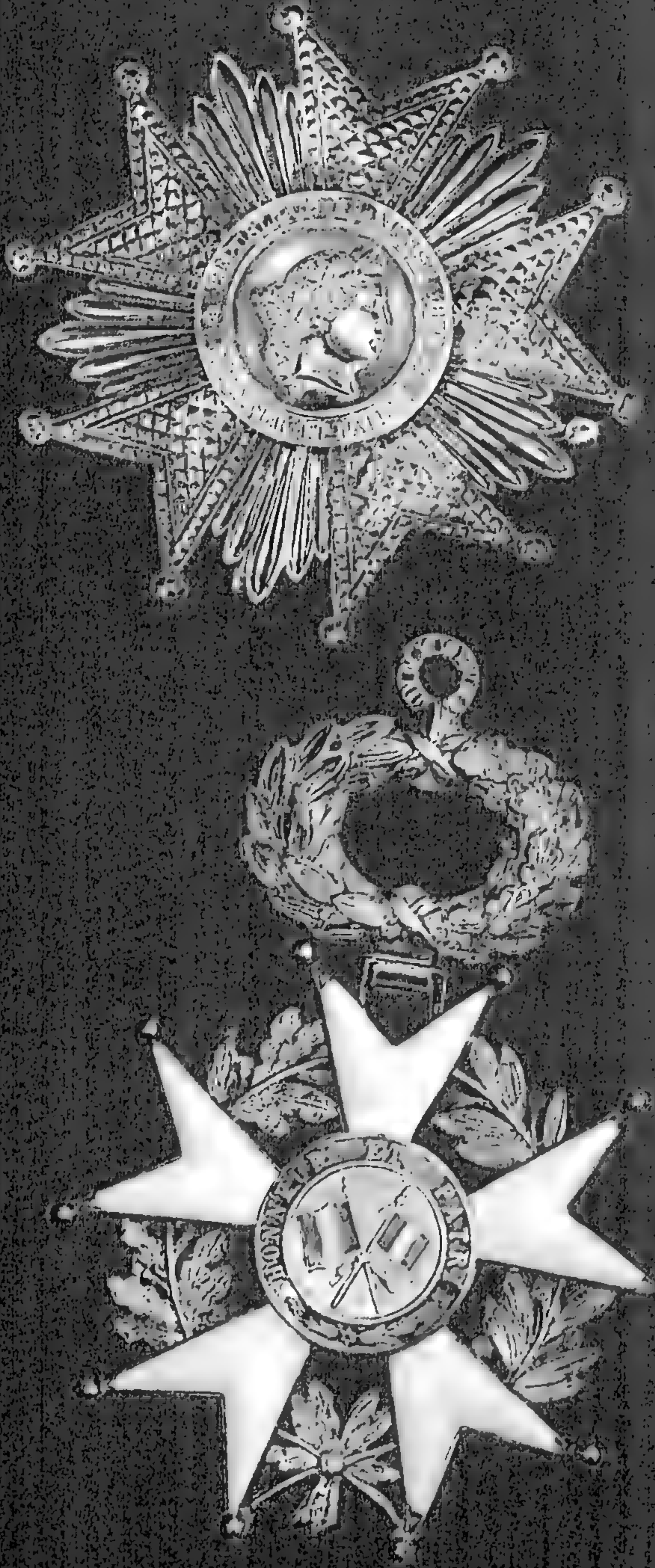


• محمد بك محمود مديرًا للبحيرة (1914 - 1917)

في الثالث من يناير عام 1914 عين محمد بك محمود مديرًا للبحيرة<sup>61</sup>، وقد شهدت فترة توليه للمديرية تدهور العلاقة بينه وبين السلطات الإنجليزية، نتيجة رفضه تنفيذ أوامر السلطات الإنجليزية بزيادة المتحصل من الضرائب على الأهالي، كما شهدت فترة توليه حصوله على نيشان الكوماندور في الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية في 23 من مارس 1914<sup>62</sup>، وحصوله على رتبة الباشوية في 13 يوليو 1915<sup>63</sup>. وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه كمدير للبحيرة إلى الرابع من أغسطس 1917.



■ محمد بك محمود مدير البحيرة في وداع اللورد كشنر عقب زيارته للبحيرة



■ نيشان ورصعة خولة الشرف من فرنسا



مسؤولية الدولة

مستخرج من المخطوط رقم ١٠٠ : ١٠٠

مطالب: ۱. چه مطالبی را در این مقاله

موضوع: مردم‌شناسی ایران

أبى له لم يزلنا بأنا عبد الله

1

نعم ما بالهيب

مفتی الرسود السداد : السداد : تبايع : بطلان : مفتی الرسود السداد

مدرسہ شاہ عبدالغنیہ محلہ انبیا مکتبہ تہذیبیہ لاہور مدرسہ اسلامیہ لاہور

المسار من زفاف الزوجة بعد النكاح بسببون العبد بفتح السين على مسدود ثانياً يوم الاثنين

و بمقدار نقد بمقدار نقد از «مجلس»  
مجلس



مستخرج بإحالة محمد بن محمود علي المعاش





■ عدلي باشا يكن وسعد باشا زغلول



## محمد محمود باشا وتأليف الوفد المصري

ارتفع تيار الوطنية وتجددت الآمال في النفوس وامتلات قلوب المصريين بالحماس، عندما أعلن الرئيس الأمريكي وودر وولسن مبادئه، في صيف عام 1918، والتي كان أهمها حق الشعوب في تقرير مصيرها، والاستقلال التام لجميع الدول<sup>64</sup>.

بدأ التفكير في مصير البلاد مع بداية الحرب العالمية الأولى، عندما سعى أحمد لطفي السيد بك لإعلان استقلال مصر وتنصيب الخديوي عباس حلمي الثاني ملكاً عليها، وكان من الطبيعي أن يرحب الخديوي بالفكرة، لأنها تحقق طموحه وأهدافه، فعهد إلى عدلي باشا يكن وأحمد لطفي السيد بك وسعد باشا زغلول بمهمة تحقيقها مع الحكومة البريطانية<sup>65</sup>.

وعندما تولى السلطان حسين كامل عرش مصر، عمل على إحياء الفكرة فاعتزم السفر إلى لندن بعد انتهاء الحرب بغية تنظيم الحماية، فأمر حسين باشا رشدي رئيس الوزراء بكتابة مذكرة إلى الحكومة البريطانية، يطلب فيها حل القضية المصرية إلا أن المنية وافته قبل تبليغ هذه المذكرة<sup>66</sup>.

ولما جاء السلطان أحمد فؤاد الأول من بعده أهمل الفكرة في البداية، ثم عاد واهتم بها عندما لاحت تباشير الهدنة، فأوعز إلى عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي بأن يقوموا بتحقيقها، فاعتزما السفر إلى لندن بعد الحرب، لمفاوضة الحكومة البريطانية في الاستقلال.

وقد بذل كل من عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي جهدهما من أجل الوصول إلى الوسيلة التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف البلاد، كما كانا على اتصال وثيق بالزعماء للبحث والتشاور، من أجل الوصول إلى هذه الغاية.

وعندما بدأ التفكير في تأليف الوفد، وقف السلطان أحمد فؤاد الأول وحكومته ممثلة في عدلي باشا يكن وحسين باشا رشدي إلى جانبه مؤيدين ومساندين، واتفقوا على أن يكون هناك وفدان، وفد رسمي يتولاه رئيس الحكومة لدى الحكومة البريطانية، ووفد شعبي يشد من أزر الوفد الرسمي لدى الشعب المصري نفسه، ولدى الرأي العام البريطاني وغيره من ممثلي الدول.

لهذا شهدت هذه الفترة محاولة كبار رجال السياسة في مصر تأليف أكثر من وفد، حتى انتهى الأمر في النهاية إلى تأليف الهيئة التي عرفت باسم الوفد المصري في 13 نوفمبر عام 1918، كما لم يتخلف الشباب المصري المتحمس عن الركب، فألف بدوره ما عرف باسم الحزب الديمقراطي في 10 يناير عام 1919<sup>67</sup>.

اختلف المؤرخون والباحثون وتعددت رواياتهم حول صاحب فكرة تأليف الوفد، فقد برزت من الروايات التي رويت حول فكرة الوفد ثلاث منها، الأولى نسبت الفكرة إلى سعد باشا زغلول، والثانية نسبت الفكرة إلى الأمير عمر طوسون، والثالثة نسبتها إلى محمد محمود باشا.



■ وودر وولسن







تذكر الرواية الأولى أنه في سبتمبر من عام 1918 دعا سعد باشا زغلول أصحابه محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك وعبد العزيز بك فهمي، إلى مسجد وصيف للتحديث فيما ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة، للبحث في المسألة المصرية بعد إعلان الهدنة، فأجاب الدعوة محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك واعتذر عبد العزيز بك فهمي لمرضه<sup>68</sup>.

أما الرواية الثانية فتذكر أن الأمير عمر طوسون هو صاحب الفكرة، حيث أوعز بها إلى سعد باشا زغلول لشخصيته البارزة في الجمعية التشريعية، وذلك عندما تقابلا في حفل عيد جلوس السلطان أحمد فؤاد الأول مساء يوم 9 أكتوبر عام 1918 بكازينو سان استيفانو<sup>69</sup>.

أما الرواية الثالثة وهي رواية عبد العزيز بك فهمي أحد مؤسسي الوفد المصري فتذكر أنه ذات يوم من أيام شهر سبتمبر عام 1918 وكان خارجاً من مجلس إدارة الجامعة المصرية القديمة ومعه كل من أحمد لطفي السيد بك وسعد باشا زغلول، وبينما هم في طريقهم نحو ميدان الفلكي، اعترض محمد محمود باشا سبيلهم واضعاً عصاه أمامهم في عرض الرصيف قائلاً:

"إلى أين تذهبون إنني أريد أن نتحدث في مصير مصر، لقد انتهت الحرب وستحصل الهدنة ولا بد من النظر في تأليف وفد كي يسافر للمطالبة بحقوق البلاد".

وما لبث أن اجتمع كل من محمد محمود باشا وسعد باشا زغلول وعلي باشا شعراوي وعبد العزيز بك فهمي، فكرر محمد محمود باشا دعوته، غير أن سعد باشا رفض الفكرة متحججاً بأن الوقت غير مناسب، حيث كان البريطانيون مزهوين بنصرهم، فانصرف كل واحد منهم إلى حال سبيله، غير أن سعد باشا عاد فأرسل إلى محمد محمود باشا وعلي باشا شعراوي وعبد العزيز بك فهمي، يدعوهم إلى الاجتماع للبحث في تأليف الوفد<sup>70</sup>.



■ الملك أحمد فؤاد الأول

■ حسين باشا رشدي

■ الأمير عمر طوسون





■ الجامعة المصرية



ومما يرجح القول بأن محمد محمود باشا هو أول من نادى بتأليف الوفد وصاحب الفكرة، اعترف سعد باشا زغلول نفسه، ففي 20 ديسمبر عام 1917 كتب في مذكراته يقول

"فاتحني محمد باشا محمود، أنه ينبغي أن نتفكر في حالة مصر بعد الحرب، إذ يجب أن تتحد جماعة أهل الرأي على التفكير في هذه المسألة. فقلت ممن تتألف هذه الجماعة؟ فجرى ذكر شعراوي وعبد العزيز فهمي ولطفي السيد وهو وأنا وعدلي، وتأجل البحث فيها إلى فرصة أخرى".

وعلى هذا فإذا كان محمد محمود باشا قد فاتح سعد باشا زغلول بالفعل لأول مرة - كما ذكر سعد باشا في مذكراته - في 20 ديسمبر عام 1917، فإنه يكون قد سبق الأمير عمر طوسون في التفكير، لأن الأمير اعترف بأن الفكرة خطرت بباله عقب إعلان مبادئ ولسن، أي بعد 8 يناير عام 1918 تاريخ إعلان المبادئ، كما أن محمد محمود باشا يكون قد سبق سعد باشا زغلول أيضًا، لأن دعوة سعد باشا زغلول لاجتماع مسجد وصيف، جاءت في يوم 12 أكتوبر عام 1918، أي بعد عروض محمد محمود باشا المتكررة عليه، وبعد أن عرض الأمير الفكرة عليه في حفل سان استيفانو مساء يوم 9 أكتوبر عام 1918.<sup>71</sup>

في صباح يوم 13 نوفمبر عام 1918، أعلن تأليف الوفد المصري من ستة أعضاء فقط هم: سعد باشا زغلول وعلي باشا شعراوي ومحمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك ومحمد بك علي علوبة وعبد العزيز بك فهمي، وفي صباح نفس اليوم توجه ثلاثة من زعماء الوفد إلى دار الحماية لمقابلة المندوب السامي البريطاني ريجلند ونجت، وطلبوا منه السماح للوفد بالسفر إلى إنجلترا لعرض مطالب البلاد، ولفتوا نظره إلى ثقل الأحكام العرفية المفروضة على البلاد، والرقابة الصارمة على الصحف والمطبوعات وطلبوا بإلغائها.<sup>72</sup>

وبعد انتهاء المقابلة عقد الوفد اجتماعًا في منزل سعد باشا زغلول لاستكمال تشكيل الوفد، واختيار رئيسه وأمين صندوقه، فاتفق الأعضاء على اختيار سعد باشا زغلول رئيسًا، وعلي باشا شعراوي أمينًا للصندوق، كما عرض بعض الأعضاء ضم عبد اللطيف بك المكباتي فوافقوا بالإجماع، وأصبح عدد أعضاء الوفد المؤسسين سبعة أعضاء، قاموا في نفس اليوم بوضع صيغة التوكيل، ثم قام الوفد بضم مصطفى بك النحاس، والدكتور حافظ بك عفيفي ومحمود بك أبو النصر وإسماعيل باشا صدقي إلى عضويته، كما ضم حمد باشا الباسل وجورج بك خياط وسينوت بك حنا، وما إن حل يوم 23 نوفمبر عام 1918، حتى كان الوفد قد انتهى من تشكيله النهائي، فأصبح يتكون من أربعة عشر عضوًا: سبعة مؤسسين وسبعة ضموا إليه بعد تكوينه، كما ضم إليه في فترة لاحقة واصف أفندي بطرس غالي وحسين بك واصف وعبد الخالق بك مذكور، وقد كان جميع هؤلاء الأعضاء - فيما عدا محمد محمود باشا وأحمد لطفي السيد بك - من بين أعضاء الجمعية التشريعية، وينتمون إلى تكوين فكري واجتماعي واحد من طبقة الأعيان والمثقفين من ذوي التأثير في المجتمع المصري.<sup>73</sup>



■ ريجلند ونجت



■ زعماء الوفد في مقابلة للمندوب السامي البريطاني



- الوفد المصري ونظامه -

- عندما جاء الوقت الذي يتجه فيه المنضم الى الطلب بالوجه من قبله في وقت يتسبب به  
يركضون سيرة به الحفا الى الجهد وقدموه في الوقت الرقيب غير مباليين به بعد ان تجر  
علمهم على شتاتهم من اذا استوا به الاربعة تعصدا وتأييدا انزادوا تشجعا وجرأة  
وعرضوا ارفعهم على الشعب فاضت مئات الاقوف بدفع الصقات والمقاتلة ليؤكدوا  
في الطلب بالاستقلال وقد وقفوا الانفسهم قاننا في غير هذه موارد
- (١٦) تألف وفد بهم الوفد المصري من فئات متعددة على ما وعلى تملكون بها وعندها فيهم  
ومرسلين وعيد اللحن الثبات بن وحميدتها واخذوا في التحدث في ما قبل صدق في  
وسوت حنايت ومردنا البسل وموجع ضايعه رب ومردنا البسل وطلعت فيهم  
والذين صانعة عنيق
- (١٧) هذه هي الوفد - السعي بالبرق السعي الشروع فيا وعندها في سبيل في شغل  
مرا شغلنا ما
- (١٨) سيرة الوفد المصري قوت به رغبة اهل مصر في ان يسلوا اوبولطه مندهم  
بالرقيات النياب
- (١٩) بدوم هذا الوفد ما دارم العمل الذي اقتضى لاهل فاما وينفض بانضمام  
(٢٠) لا سوي للوفد انه شرف في المص التي اقتضت له . فليس للوفد ولا لاهل من عظمة  
انه يجر في قلوبهم عدهود الوجل في ان يسيروا قوت وهم
- (٢١) استقلال مصر استقلالنا وما يشي ذلك به التفاصيل  
(٢٢) يقسم على وعندها في الوفد على قضاء رغبة على اليوم الذي اقتضت له وعلى فقهه  
في العمل وعندها في اسرار الوفد
- (٢٣) اذا طرد ما يتبع في انفسهم احدى الاعضاء فيكون ذلك فوله به ثلاثة ايام الوفد  
على الأقل وللوفد ان يشي في اي وقت شاء وانه يكون له حصة الرجوع في البالغ  
التي يكون قد فعله
- (٢٤) للوفد ان يضم اليه اعضاء اقربه مراعي في انما هم القانده التي تسمي عدا شرا في العمل  
(٢٥) لا يفر الوفد الذي جرت في في اليوم الذي فانه للوفد المصري ولما ان يشي في فقهه  
للقا في اي جهة كانت في وعندها في فانه
- (٢٦) لصدور الفرائض ما يليه في الارباء . واذا كانت برص في اى الموضع الرئيس  
(٢٧) يسمي الوفد رئيسا وكتيرا واميا للصدور وفيه ان يكون له حق في عدم  
به الاعضاء
- (٢٨) للوفد ان يسمي مدبراه مدافعا للقيم بولان عينه ولما يسمي لبا في عدم  
اعضائه واقتضاياتهم
- (٢٩) الرئيس شرف الوفد ورئيس جلسته وكافة على نظام ويشرف على اعمال النجاة  
والاعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرانية واما في الصدور
- (٣٠) السكران شرف العمل الشاى للوفد ويكون في عهدة المحفوظات والمناق والمنا وغيرها

بعد

اوراق الوفد غير ما يطلع به اوراق الحاشية

- (١٥) اميد الصدور في حصة الصدور المحرم على وقت بروقات الوفد اليوم ايامه اوباليد الرق  
يضم الوفد ويشرف على الاعمال الحاشية وهو مسؤول عن كل فرق في نفوذ الوفد
- (١٦) يقسم الوفد في حال دالما الانفساء وتنفيد جلالة النظام بدوم الرئيس  
وعندها فيهم يكون انه يخذ ما يراه من القارات المستعمل . وعلى في هذه الحاشية  
انه يدور في اوت فاس نظام لادار على حاشية المنهج
- (١٧) حاشية الحاشية تنضم مع الشايفين مع المدارات والقارات ويكسبه ثلث اهلها في كل  
يقبل حديث ذي سكون . يطلع به حاشية الوفد
- (١٨) يقسمه على اهل الحاشية الحاشية ويضم بعد الشايفين على الرئيس والسكران  
(١٩) قضاة الحاشية فيخذ السكران يقيم في يومها جميع ما لهم من الحاشية  
والانفالات والاعمال وتوشر على هذا السبل يوما من الرئيس
- (٢٠) ليس لاهل الاعضاء ان يشار في شئ من الشايفين الرئيس بهم الوفد الا اذا  
عرض على الرئيس الموضوع الذي سيور على الحديث وتعلم انه بدوم الحديث ثباته  
بعد الشايفين وتقيم للرئيس وارا لم تجتمع الصدور مداحلة الرئيس قبل الحديث فيجب  
انه يسمي الحاشية انه لا يشي في حاشية الوفد في حديثه
- (٢١) من عطف ليقوم بشفاعة الحاشية مدسقا وقامه . وليس له ان يطلع الا ما يطلع في  
شؤونه مستعمل حاشية الوفد ولا يطلع شيئا من نفوذ الوفد الا في فانه الوفد
- (٢٢) لا يفر في شئ من نفوذ الوفد الا في حاشية الوفد ويضم اوتهم الشرف بالرياس  
الصدور . وفي الوفد سبعا لصفة سبعا من سبعا للامانة على الشؤن المستعمل  
بالحاشية ويضم الوفد على ما يعرف بعد الشايفين في الشؤن والى تقرير غيره
- (٢٣) للوفد ان يطلع على ما يقر به للمساعدة في الاعمال الادارية او الفناج  
ويكون به حاشية ليعمل على ما تحت شرف السكران ايامه الصدور والجمع  
تحت اوتهم الرئيس ويضم الموقوفه اليهم باام لا يشي سرا يطلع  
بهم حاشية حاشية
- (٢٤) نفوذ الوفد يكون ما يطلع على الشايفين التي يدور اعضاءه او غيرهم من  
يرمونه المساعدة في عمل الوفد
- (٢٥) ما يتبع من نفوذ الوفد فيما يطلع به حاشية يعرف في شانه من الشؤن المصرية العام  
حاشية ما يقره اذ ان الوفد
- (٢٦) يسمي الوفد في حاشية السكران الرئيس للوفد المصري حاشية اعضاءها من دون  
الحاشية والغير ومجلس حاشية الشايفين على ذمة الوفد ويسال اليه ومجلس  
الوفد باهم من الشؤن التي في حاشية
- وعلى اثر من الوفد الى اوروبا احدثت سكرانية في القاهرة بيانا عدم حاشية التي يستعمل  
بله امام قوتهم العلم وهي
- انه ذمة الوفد هي السعي بجميع الطرق السعي والشروع في استقلال مصر استقلالنا

بعد

حاشية الوفد الى السعي سبلا

- ولا يكون للوفد ان يشرف في المص التي اقتضت له . وليس له ولا لاهل من  
عظمة انه يجر في قلوبهم عدهود الوجل في ان يسيروا قوت وهم
- استقلالنا وما يشي ذلك به التفاصيل
- والرئيس على الوفد ورئيس جلسته وكافة على نظام ويشرف على اعمال النجاة  
والاعضاء ذوي الوظائف وعلى عمل السكرانية واما في الصدور
- السكران شرف العمل الشاى للوفد ويكون في عهدة المحفوظات والمناق والمنا وغيرها
- الصدور
- ولا يفر في شئ من نفوذ الوفد الا في حاشية الوفد ويضم اوتهم الشرف بالرياس  
الصدور . وفي الوفد سبعا لصفة سبعا من سبعا للامانة على الشؤن المستعمل  
بالحاشية ويضم الوفد على ما يعرف بعد الشايفين في الشؤن والى تقرير غيره
- (٢٣) للوفد ان يطلع على ما يقر به للمساعدة في الاعمال الادارية او الفناج  
ويكون به حاشية ليعمل على ما تحت شرف السكران ايامه الصدور والجمع  
تحت اوتهم الرئيس ويضم الموقوفه اليهم باام لا يشي سرا يطلع  
بهم حاشية حاشية





• من اليسار |

الجالسون: أحمد لطفي السيد بك، محمد محمود باشا، سعد باشا زغلول، حمد باشا الباسل، عبد اللطيف المكباتي.  
الواقفون: جورج بك خياط، ويصا بك واصف، مصطفى بك النحاس، حافظ بك عفيفي، سنوت بك حنا، محمد علي بك علوبة.





■ محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وإسماعيل باشا صدقي وحمد باشا الباسل يتوسطون مجموعة من أعضاء الوفد المصري





■ السيد بك حلا



■ إسماعيل باشا صدقي







■ محمود بك أبو النصر  
■ حافظ بك عقيقي  
■ عبد اللطيف بك المكباتي



■ واصف باشا غالي  
■ جورج بك خياط



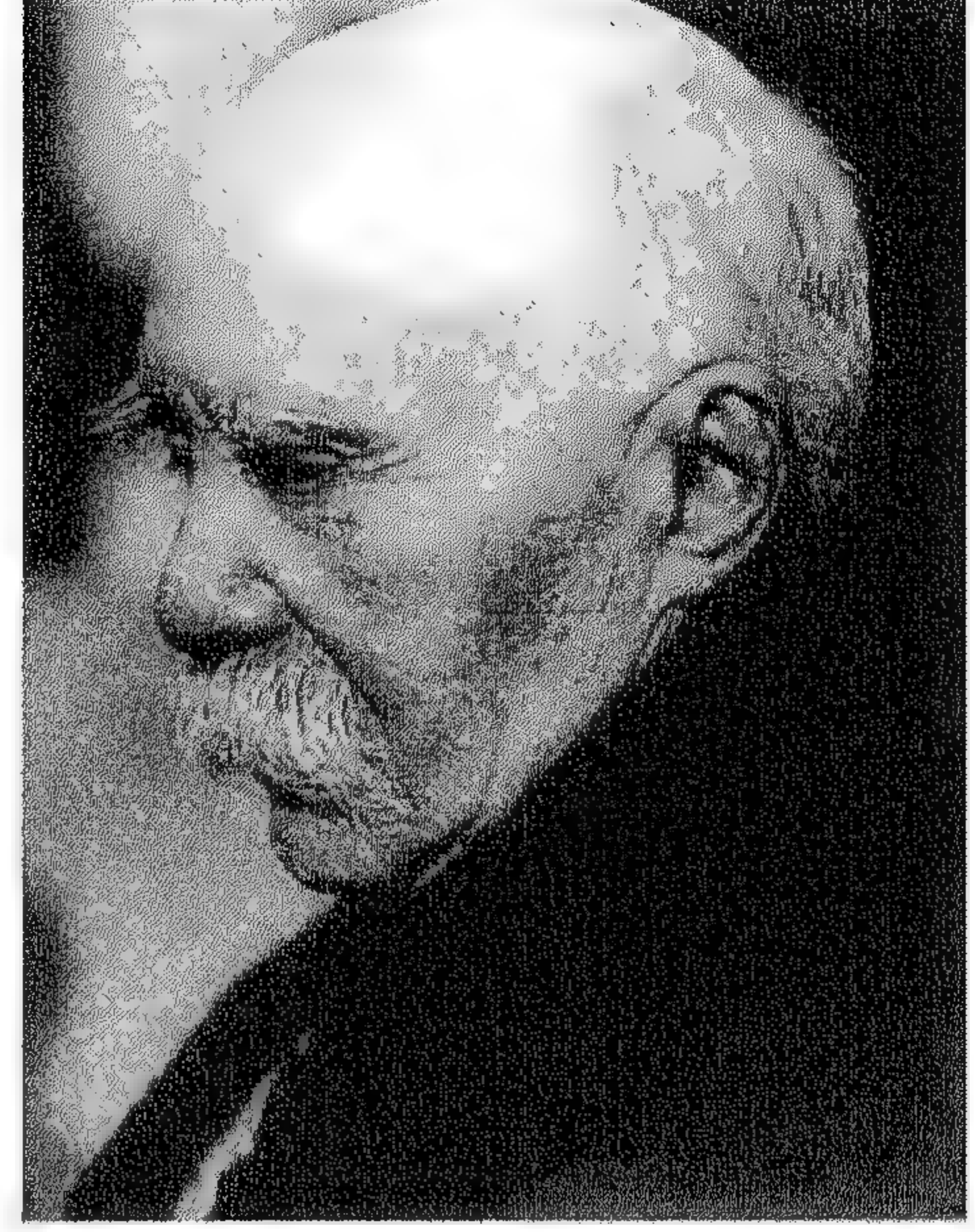
كما من الواضح أن الوفد قد تألف من عناصر أغلبها تمثل حزب الأمة السابق، ومن أقدر العناصر المثقفة التي كانت تنتمي إليه، ومن أعضاء الجمعية التشريعية المعروفين باعتدالهم وتحفظهم وثورتهم المحدودة، أما عقيدتهم السياسية والفكرية، فكانوا من أتباع الشيخ محمد عبده الذين عرفوا بجماعة "الإسلاميين الإصلاحيين" التي تبنى حزب الأمة اتجاهاتها، وكانوا يعتنقون نفس الأفكار الليبرالية الحديثة التي وفدت إلى مصر خلال القرن التاسع عشر<sup>74</sup>.

وقد بدأت جهود سعد باشا زغلول والوفد الرامية إلى السفر في نوفمبر عام 1918، عندما تقدم سعد باشا زغلول إلى السلطات الإنجليزية طالباً الإذن بالسفر إلى لندن، ثم جاء الرد بتعذر تحقيق طلبه، وأن من المستحسن إذا كانت لديه مقترحات بشأن نظام الحكم في مصر - مما لا يخرج عن الخطة التي وضعتها الحكومة البريطانية - أن يتقدم بها إلى المندوب السامي. هذا الرد جعل سعد باشا زغلول يدرك أن بريطانيا ترغب في المماطلة حتى ينتهي مؤتمر الصلح وتضيع الفرصة على مصر، وأنها تهدف إلى أن يحصر الوفد اقتراحاته في نطاق الحماية، لذا بادر إلى الاحتجاج والاعتراض على هذه السياسة، فأرسل الرسائل والبرقيات إلى ولسن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى كليمنصو رئيس المؤتمر يحتج فيها على منع الوفد من السفر. وأخذ يندد بالسياسة البريطانية عن طريق الخطابة في الاجتماعات العامة، وقد رأت الحكومة البريطانية أن استمرار الوفد في احتجاجاته المتكررة سيفضح سياستها، ولهذا وجهت إنذاراً إلى الوفد في 6 مارس عام 1919، فاستدعى واطسون - قائد قواتها العسكرية في مصر - رئيس الوفد وأعضاءه للحضور إلى مركز القيادة وأبلغهم نص الإنذار التالي:

"إن أي عمل منكم يرمي إلى عرقلة سير الإدارة يجعلكم عرضة للمعاملة الشديدة بموجب الأحكام العرفية".

ورغم هذا التهديد استمر الوفد في خطته، فأرسل إلى ديفيد لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية برقية احتجاج، فقامت سلطات الاحتلال في 8 مارس عام 1919 بالقبض على سعد باشا زغلول وحمد باشا الباسل وإسماعيل باشا صدقي ومحمد محمود باشا، حيث تم احتجازهم في ثكنات قصر النيل، ومنها إلى بورسعيد حيث تم ترحيلهم على ظهر الباخرة "كالدوني CALEDONI" ونفيهم إلى مالطة في يوم 9 مارس عام 1919.

وصلت الباخرة كالدوني إلى مالطة، وعلى متنها الزعماء المصريون، الذين تم نقلهم إلى المعسكر التابع للجيش البريطاني، وقد خصصت السلطة العسكرية لكل اثنين منهم شقة ذات ثلاث غرف، فأقام سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا معاً، وحمد باشا الباسل وإسماعيل باشا صدقي في شقة أخرى<sup>75</sup>، وتنازل محمد محمود باشا لسعد باشا زغلول عن غرفته الدافئة، وأخذ لنفسه الغرفة الباردة، ثم تم تجميع المنفيين الأربعة في مسكن واحد داخل المعسكر، وسمح لهم بالتنزه في عربة مدة ساعتين يومياً على نفقتهم الخاصة وتحت الحراسة، كما صرح



■ كليمنصو



لهم باستخدام طاه ألمانى وإبقاء التيار الكهربائى إلى ما قبل منتصف الليل، كما سمح لهم بقراءة ثلاث صحف هي التايمز الإنجليزية، والمقطم المصرية، ومالطا الإيطالية، وقد أدت ظروف النفي إلى جعل الزعماء شديدي التأثير والانفعال، الأمر الذي أدى إلى وقوع بعض الخلافات بينهم كان محمد محمود باشا طرفاً أصيلاً فيها<sup>76</sup>.

### كلمة شعرية

صعيدية عن لسان كافة الأسرى المصريين بالطم  
لصاحب المعالي سعد زغلول باشا وأسماعيل باشا  
وصاحب السعادة محمد باشا محمود وحيد باشا الباسل  
لصاحب الرضا

رجل الكانة لا تزال قدبراً  
السيف في الحالين جواب الوغى  
كالبدر تحرق السحاب وتغلى  
أنهم نكوا الأحفاد بأنهم  
أن كان في مصر الكلام محرماً  
أو يأسروك فما استبقت أمهم  
أو يطلقوك فانت انت كما أرسل  
لوان لي ذهباً كنت بسطته  
فرحاً بمقدملك الذمكم سرنا  
يا مسعود انت ونهرنا وخطيبنا  
ولدك مصر لأن تكون عميدها  
فتنظرت نظراً حاداً منفرس  
فوقعت وفقة حاتم مخمس  
وشرحت للشعب الكريم حقوقه  
ان دمت حراً او قدمت اسيراً  
ان أم حراً أو أكن جفيراً  
عنه فنبذو للعيان منبراً  
انكروا بأحشاء القلوب سعيلاً  
فلقد نظفت وما خشيت نذيراً  
بل نراد أسرك عندهم تكديراً  
عقلاً كبيراً برفض التأثير  
ونثرت بين الحاضرين نهوراً  
وانزاح عن غرف المهرم ستوراً  
لم تلق غورك يحسن التعبير  
ولكن خطب يوجب التدبير  
فوجدت ان الخطب صار كبيراً  
كالليث ترأس في الجمع زهيراً  
فالتف حولك يطلب المستور

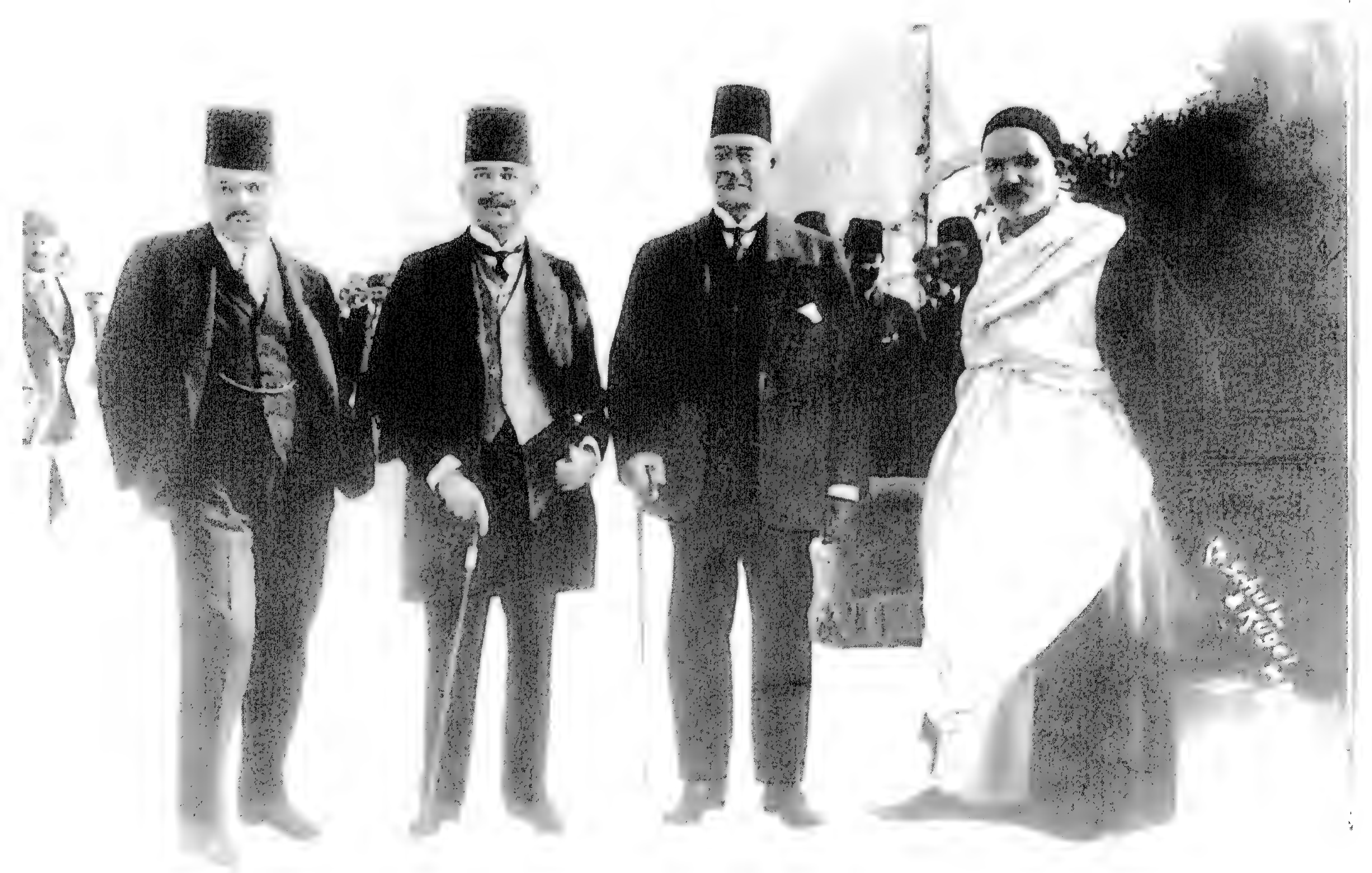
تابع

لك همة مشهورة مشكورة  
أشام عن وطن وانت سربيه  
علمنا حب البلاد وان نزل  
حتى شربنا اللون من كأس التور  
أهديت للناس ربح صفك التي  
زملوك الابطال غيرة أمة  
فوزيرنا (اسماعيل باشا) مروضة  
علم وحلم وانماج مكارم  
(ومحمد محمود باشا) آية  
ارض الصعيد على العمى طيعه  
غضبت له فرسانها وأسابعث  
والعرب تشهد ان باسما (احمد)  
حصن يؤمن ملجئ من الروى  
الله يفتي جمعنا ويردنا  
نبغى مع الذكر لمحميد دهور  
ونشأت فيه مجاد مهور  
عنهما ونوى في الجهاد كثيراً  
ونفصت اعوامنا تفكيراً  
نملى على سرجيس القوس طهور  
نبغى لمجد المخلصين قصوراً  
كم جددت نفاها نعطيها  
للعدل جاء مؤبداً ونصيراً  
ظهرت ثمين حفا المنكول  
طوى البناء فلا ترى تأخيراً  
ظهر الجياد تردد اللكبير  
عند الشدائد لا لها بجنبوس  
ويصد عنه من يراه مغيراً  
والفطر اضحى ظافراً منصوراً

نظمها ثابت فرج الجرجاوي الانزهرى  
اسير مصر بمكة ربيع  
بها  
في ربيع ٨ بربر ١٩١٩

كانت حادثة نفي زعماء الوفد إلى مالطة الشرارة التي أشعلت الثورة، حيث تملكتم الجماهير المصرية الإحساس بالمهانة والرغبة في الثورة والانتقام، وخاصة بعد هذا الحادث، وبعد أن تبدد أملهم في الحصول على الاستقلال.





■ زعماء الوفد في مالطة: حمد باشا الباسل، سعد باشا زغلول، إسماعيل باشا صدقي، محمد محمود باشا

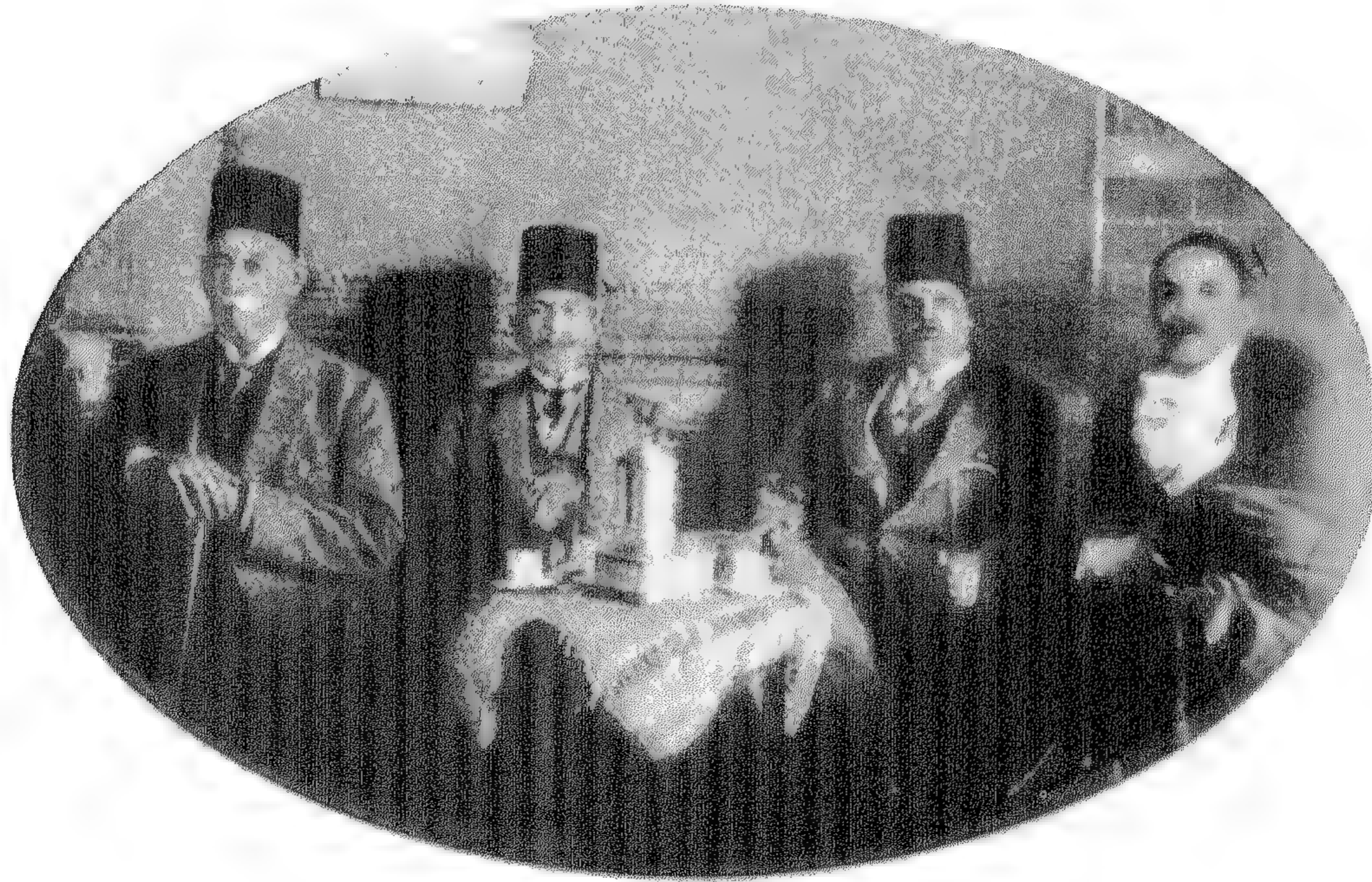


بدأت الثورة بمظاهرات سلمية، إلا أن السلطات الإنجليزية قابلتها بالعنف والقسوة فأطلقت الرصاص على المتظاهرين فقتلت وجرحت المئات، كما اتسعت دائرة الثورة كلما اشتدت مقاومة الإنجليز لها، وعجزت الحكومة والانجليز عن السيطرة على الموقف، مما شجع بعض المدن النائرة على إعلان استقلالها، مثلما حدث في مدن زفتى والمنيا وأسيوط وغيرها<sup>77</sup>.

غير أن فشل سياسة القمع والإرهاب في إخماد الثورة، أجبر السلطات الإنجليزية على الإفراج عن الزعماء والسماح لهم بالسفر لعرض مطالب البلاد، فهدأت الأحوال وسافر الوفد إلى باريس في 19 أبريل عام 1919، وفي نفس اليوم الذي وصل فيه الوفد أعلن الرئيس ولسن اعترافه بالحماية البريطانية، فكان هذا الاعتراف صدمة قاسية للوفد وللمصريين جميعاً، بعد أن تبدد الأمل الذي علقته مصر على مبادئ ولسن ومؤتمر السلام<sup>78</sup>.

لم ييأس زعماء الوفد المصري في باريس من تحقيق هدفهم في إسماع العالم صوت القضية المصرية، فتوالت اجتماعاتهم ولقاءاتهم بالساسة والصحفيين الأجانب، ففي 3 من مايو عام 1919، أقام الوفد المصري مأدبة في فندق الكونتنتال بباريس لرجال الصحافة الأمريكيين والإنجليز، قام خلالها محمد محمود باشا بإلقاء خطاب تناول القضية المصرية وأبعادها، كما أقام مأدبة أخرى في 2 من أغسطس عام 1919 في فندق كلاردج لكبار الساسة ومشاهير الكتاب وأساتذة الجامعة، ألقى خلالها محمد محمود باشا كلمة تناول فيها القضية المصرية وحق مصر في تقرير مصيرها.

وقد شغل محمد محمود باشا في باريس منصب أمانة صندوق الوفد المصري، وظل أميناً له حتى سفره إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الأول من أكتوبر عام 1919<sup>79</sup>.



■ زعماء الوفد في باريس: حمد باشا الباسل،  
محمد محمود باشا، إسماعيل باشا صدقي،  
سعد باشا زغلول





■ وودر وولسن، كليمنصو، ديفيد لويد جورج في فرساي





■ هيئة الوفد المصري في باريس



أثناء وجود الوفد المصري في باريس، تعرف عن طريق الدكتور حافظ بك عفيفي على مجموعة من الساسة والصحفيين الأمريكيين، ومنهم جوزيف فولك المحامي الأمريكي الشهير الذي نجح في إثارة القضية المصرية في الصحافة الأمريكية وبين أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي خاصة المستر "بواره"، وقد شجع النجاح الذي أحرزه فولك في إثارة القضية المصرية، الوفد المصري على التفكير في إرسال بعض أعضائه إلى الولايات المتحدة لإثارة القضية، فتقدم سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا وعبد اللطيف بك المكباتي بطلب للسفر إلى الولايات المتحدة، فتم السماح لهم بالسفر، غير أن العقبات توالى تباعاً لمنع هؤلاء الأعضاء من السفر خاصة محمد محمود باشا الذي عارضت الحكومة البريطانية سفره لما كان يتمتع به من مميزات، خاصة إجادته التامة للغة الإنجليزية والتي تسهل من مهمته في مخاطبة الرأي العام الأمريكي، غير أن الظروف جميعاً كانت في صالح محمد محمود باشا فقد شاءت الظروف أن تسمح له وحده بالسفر، بعدما مرض سعد باشا زغلول وحالت ظروفه الصحية دون سفره، فوقع اختيار الوفد المصري على محمد محمود باشا للسفر<sup>80</sup>.

*Mr. Mahmoud Pacha*  
Membre de la Délégation Égyptienne.

■ كارت خاص بمحمد محمود باشا عضو  
الوفد المصري



The Egyptian Delegation, which represents the entire people of Egypt for claiming Egypt's independence, gives by this to Mohamed Mahmoud Pasha - member of the said Delegation - full authority to act in its name, while in the United States of America, for claiming the complete independence of Egypt.

Chief of the Egyptian Delegation.

*Saad Zaghloul*

■ توكيل بإفاد محمد محمود باشا إلى الولايات  
المتحدة الأمريكية نيابة عن الوفد المصري



في الأول من أكتوبر عام 1919 غادر محمد محمود باشا فرنسا على ظهر الباخرة "بولونيا" متوجّهاً إلى نيويورك التي وصلها في 9 أكتوبر، وعقب وصوله مباشرة قام باستئجار بناية "ستراند اندر ولش" لتكون مقرّاً للوفد المصري في واشنطن<sup>81</sup>.

اتخذ محمد محمود باشا أثناء وجوده في الولايات المتحدة العديد من الخطوات، للحصول على التأييد للقضية المصرية، فقد حرص منذ وصوله إلى الولايات المتحدة على مخاطبة عدد من رموز المجتمع الأمريكي، مثل المستر مارشال رئيس مجلس الشيوخ الأمريكي، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ<sup>82</sup>، ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ "المستر لودج"، ورؤساء تحرير المجلات والجرائد اليومية الواسعة الانتشار في الولايات المتحدة مثل النيويورك تايمز<sup>83</sup>، واشنطن بوست<sup>84</sup> ووزير الخارجية الأمريكي<sup>85</sup> حيث قام بشرح مأساة الشعب المصري وأحقته في الاستقلال، وكيف وقف إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى لصالح الحق والحرية ومبادئ المجتمع الأمريكي ومبادئ "ولسن" الأربعة عشر، وكيف أن بريطانيا تريد أن تخل بعشرات وعشرات الوعود التي تقدمت بها للشعب المصري خلال 32 عامًا من الاحتلال. كما حرص محمد محمود باشا على الاطلاع المنتظم على أغلب الصحف الأمريكية الصادرة لمعرفة آخر تطورات الثورة المصرية والقمع البريطاني لها<sup>86</sup>، وأخبار الوفد المصري في باريس، ولرصد تناول الصحف للقضية المصرية<sup>87</sup>، والرد على أي إهانة مباشرة موجهة للقضية المصرية<sup>88</sup>، أو له شخصيًا فقد اتهمه أحد الصحفيين بكونه فلاحًا ليحقر من شأنه، ورد محمد محمود باشا باعتزازه بالفلاحة التي يعمل بها أغلب الشعب المصري، وتكلم عن سيرته الذاتية هو وأجداده بداية من تعلمه في جامعة أكسفورد مرورًا بعمله مديرًا للفيوم ثم البحيرة<sup>89</sup>، وكان غالبًا ما يرد بمقالات يكتبها بنفسه، ومد كل من يناصر القضية المصرية بالمعلومات اللازمة لإكمال مقالاته<sup>90</sup>، كذلك كان يرد على كل التصريحات الرسمية خاصة التصريحات المتتالية لوزير الخارجية الأمريكي لانسي Lansey الذي أراد أن يشرح اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية، وقال إن هذه الحماية المقصودة ضرورة حرب وليس اعترافًا بالاحتلال البريطاني لمصر<sup>91</sup>. كما حرص محمد محمود باشا على عقد العديد من المقابلات الشخصية وإلقاء الخطب لشرح تفاصيل القضية المصرية في الولايات المتحدة، حيث استطاع محمد محمود باشا إبهار المراسلين بلباقته، حيث أكد في اجتماع بفندق أسنوز على حق مصر في الاستقلال، وتكلم عن أن تضحيات مصر هي التي ساعدت النبي على تحقيق انتصاراته، كما استغل محمد محمود باشا أحداث القمع والبطش البريطاني بالشعب المصري<sup>92</sup> للتقدم باحتجاجات إلى المستر لودج رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس مثل حوادث الإسكندرية وقمع المظاهرات السلمية. كما عكف محمد محمود باشا على إعداد الكتاب الأبيض بالإنجليزية وجمع فيه عددًا كبيرًا من المقالات التي تشرح تفاصيل القضية المصرية سواء من النواحي القانونية أو السياسية أو الإنسانية أو التاريخية، بحيث



تثبت أحقية الشعب المصري في تقرير مصيره، وقد حقق هذا الكتاب شهرة عظيمة دفعت عددًا كبيرًا من المهتمين للحصول عليه<sup>93</sup>، كما حرص محمد محمود باشا على إرسال عدد من النسخ إلى المكتبات العامة<sup>94</sup> ومكتبات الكليات في عدد من الولايات الأمريكية<sup>95</sup> بل والكنائس<sup>96</sup> والجمعيات الأهلية<sup>97</sup>، حتى يصل للمواطن الأمريكي العادي ويصبح لديه القدرة الحقيقية على تشكيل رأي عام جارف يسير في اتجاه القضية المصرية، وتضمن الكتاب حوالي 200 صفحة عن جميع أعمال الوفد في مصر والخارج، وكذلك مكاتباته مع أعضاء مؤتمر السلام منذ 10 من نوفمبر 1918 إلى 14 من يوليو 1919، وختمه ببيان واف عن الأحداث التي وقعت في شهري مارس وأبريل عام 1919، مرفقة بصور لآثار الأعمال التي ارتكبتها البريطانيون في مصر.

أثناء هذه الفترة وصلت إلى القاهرة لجنة بريطانية برئاسة وزير المستعمرات البريطاني اللورد ملنر، لكي تضع مقترحًا عن دستور وقانون يحكم مصر في إطار الحماية البريطانية<sup>98</sup>، وقد تصدى محمد محمود باشا لمهمة هذه اللجنة وفند ادعاءاتها<sup>99</sup>، وقد لاح في الأفق أن الولايات المتحدة في طريقها لتقديم تعديل على اتفاقية السلام بشأن المادة 147 فيما يخص رفض مد الحماية البريطانية على مصر فيما بعد الحرب العالمية الأولى، وحق مصر في تقرير مصيرها<sup>100</sup>، فسعت عدة وفود للالتقاء بمحمد محمود باشا مثل الوفد الهندي<sup>101</sup>، والوفد الكوري<sup>102</sup>، كما تقدم السناتور أوين بخطاب إلى وزير الخارجية الأمريكي مستفسرًا عن اعتراف الولايات المتحدة بالحماية البريطانية على مصر، وعلاقة ذلك بالمبادئ الأربعة عشر للرئيس ولسن.

وبعد هذا الجهد الكبير الذي بذله محمد محمود باشا أرسل إليه الوفد المصري في مارس عام 1920 طالبًا منه العودة إلى باريس<sup>103</sup>، وقد استمر محمد محمود باشا في باريس متابعًا جهود جوزيف فولك في إثارة القضية المصرية في الولايات المتحدة، كما حاول تعيين المحامي الإنجليزي الشهير "وليم بركلي" للدفاع عن القضية المصرية وإثارتها في باريس وأوروبا.

حاول محمد محمود باشا حث الوفد المصري لإرساله إلى بريطانيا لإثارة القضية المصرية، غير أن تدخل عبد الرحمن بك فهمي حال دون ذلك، وانتهى الأمر بإرسال الدكتور حافظ محمود والسيد لانجدون دافيز رئيس الجمعية المصرية في لندن من أجل هذا الغرض<sup>104</sup>.



باريس في ٢٠ نوفمبر ١٩١٩

عزيزي محمد باشا

وردنا اول قطار منكم وشرنا ما دل عليه من محنتكم  
وشروركم بما انتم فيه من العمل . يظهر انه شئ الى  
امريكا اصبحت تتخيل دولة اعداء من ثمانية عشر يوما ومنه  
البرصة الفرات لثاية اكله . وقد استلهميد ولما في اوله  
يديم ارجع دولة فيه بعد هذا المصنة وفي هذا الفصل  
خطا على محنتي فعدلت غرضي عنه . بل صرنا آجنت عنه  
بوتنك من باريس الى جرة اخوان اقل برشا منكم  
من نيت - انتم في هذا بين الى خبره ارتباط المدة  
بالسكة المصرية ورأيتكم بغير لواء من استهتمهم  
فصل المسئلة عن بعضهما . وما كنا نعلم قبل هذا انه  
صارت الاتصال بين المسئلة والمصر الا انتم من استغفون  
مسئلة الدولة يستغفون للمسئلة المصرية . فانه كان  
هذا ما يعني بالاتصال كانه الاتصال عيان عن منع

الذين استغفون بالاشتراك في المسئلة . وبجانب الظاهر انه استغفون  
عن شعونة اولئك الرجال صحت ان يصعب تعويضه بانه يستغل بمسئلتكم  
غيرهم باهتمام . ومن ذلك يرى الحاضر بالوزير القاسم ولا ما نرجوه . انه  
تزيد من المسئلة ايضا ما من جهة بعض اتصال المسئلة ومعنى اتصالها  
اطيرناكم فلما في ما كان من الحكام التي اركبها الخيرة الوطنية في  
الاسكندرية هذه الدولة فها هو المص . انتم المص . ولابد ان  
تكونه وصلتم فلما في هذه المسئلة . وفي جوارنا انتم كدونه  
قد استجتم عدا ما يديم من استدة الدولة ولؤمة سارة فلا استهتمهم  
وقد ارسلنا محاميا لولا عديدة كوتر المص ولويد عويدي وبصفه  
اعضاء جيش التواء البريطان . نرصد انه بعدوا في صرة حرة انه  
انكم من اقتراح مندر اوونه وانتم تستغفون بشرح بينة حقيقة مع  
لؤمة في شيا من الاطعام ان لم يكن من هذا في تلك كيف انه الحماية



الشارع الذي في القاهرة ١٤٧ . وما بعد ما يكونه معناها شارل برلينا لودع  
حقوقه فيل وانه صحت الحماية لودع باستقراره المص . انتم بينة الحماية  
وبينة المستغفون ثنائيه . فكيف يشغله احداهما مع الاخر . ولما اعجبنا  
اقتراح استهتمهم غير انكم قلتم بانه لم يبال بالارتياح فيل مع هذا  
انه لودع رفضه اذ انظر في قدرنا في كمانا في هذا فيل . ويظهر منه  
لفوا فيكم انه رجاءكم في التماح قوت عدا قد عويكم انه تزيرونا ببيان  
لها لحن البحر المسئلة . اننا جميعا مستغفون لهذا البينة . انتم انتم  
باريس بغير ويره وكم في الخيرة ديريوم في التماح لودع . لم يردنا الا انه  
من قصاصه جواره اربط بينه من ذلك فيل مسئلة عنده انكم كلف المرشدة  
وتعبدوا حمايتهم وبيدوا حمايتهم وشكرى الى كل من استهتمهم وكم  
وهي عويكم ودمام عويكم والمحافظة فيل في استهتمهم .

بعد كتابة هذا وردت رسالة دالة بصفة كبيرة من الزوار التي تلت في ذلك

خطابات من سعد باشا زغلول الى محمد محمود باشا حول فشله في  
السفر الى الولايات المتحدة الامريكية واخر تطورات القضية المصرية



POSTAL TELEGRAPH - COMMERCIAL CABLES

RECEIVED AT

CLARENCE H. MACKAY, PRESIDENT

CABLEGRAM

DELIVERY NO.

The Postal Telegraph-Cable Company (Incorporated) transmits and delivers this cablegram subject to the terms and conditions printed on the back of this blank.

20-735

DESIGN PATENT No. 40529

Nov, 2nd, 19

11 cb md 72

Paris

Mahmoud Pasha Shoreham Hotel

Washn

874  
Telegrams report that in order to strangle patriotic peaceable manifest-  
ations british troops fired on unarmed crowd alexandria 24 October  
numbers killed and wounded stop delegation feels duty protest strongly  
and believes necessary bring our protestation through governor folk  
before proper authorities stop in order obtain unity of action and  
avoid unnecessary expense please send telegrams direct here stop we  
shall appreciate if necessary send in egypt

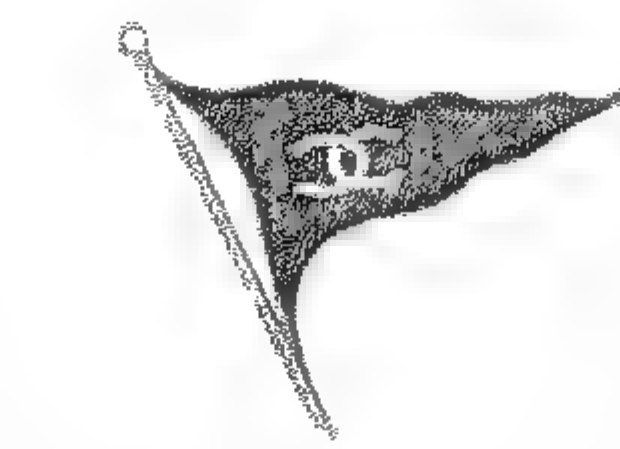
Zaglou

5 Am

No inquiry respecting this message can be attended to without the production of this paper. Repetitions of doubtful words should be obtained through the Company's offices, and not by DIRECT application to the sender.

برقية من سعد باشا رغلول إلى محمد محمود باشا حول قمع السلطات الإنجليزية للمتظاهرين بالإسكندرية





Télégrammes:  
CLARIDGES-PARIS

CLARIDGE'S HOTEL

AVENUE DES CHAMPS-ÉLYSÉES

PARIS

Bedford 17 rue de l'Arcade  
٢٢ نوفمبر ١٩١٩

أخي العزيز  
مازلت أنتظر كتاباً منك حتى جازت كتابك إلي  
وبعد أدري كيف تأخر طول هذه المدة ، غير أننا مع ذلك  
لنا مشيئة عليك شللاً فانت ، ولقد أودعنا جميعاً  
منذ اليوم الأول من شهر فاني رحبت إلى الفندق بعد وصولك  
وقد أصبكت يدك في المذاقة ، وقد بلغت الرتبة الأولى  
جميعاً حياتك ، ليس عندنا شيء جديد إلا عارضة الاستضافة  
التي أجبنا بها بالذات إلى صليح الدوائر ثم أجبنا على استفسار  
كثير من الأمور لوديعه ووديعه من صلاته مع نرجس  
بالأنطون إلى المحل ومعه أعضاء البرلمان واليك بالضرورة  
ولذلك كنت قد كنت للمؤثر في هذا المحل وطبقت عليه  
مخططاً لتفقد على شكاية المصلحة من مائة مائة ألف  
وسنة ست أليك صلاتك ، والرئيس يشار في ١١ الجاري  
إلى رئيس "دورما تاخر" والمؤثر أنه الدولة مشا فوم ولم يغير ذلك بعد  
إلى الدولة ، ولما أديت مؤثر أودته من ثلاثة أسابيع لودعنا منه وقد عدل  
لما نأخذ المستر إلى أدينا كما أفردت بذلك ولما هو المؤثر على رأي كما علمت  
والتي لا بد من شغل جميع *Association pour la libération* ، وفيما تم في هذه  
الأمور شيء آخر من شأنه أن يثبت لك ، وقد فاجأنا هذا المؤثر المسمى "ليونيد"  
بدرميو " وشافهم قريباً المسمى "ألفرد" ، وإن أودته في أدينا لمؤثر *Bedford*  
منه أسبوعية وشا شغل في غالبه إلى أدينا ، لم يترك شيئاً عند أثر " "  
أدينا في نفسك ولودعنا من عملك فالت كذا ولودعنا ، ولقد شرا  
جميعاً ما أظن من الثقة بأنه سلت من أدينا لودعنا المصلحة  
وإننا مع الدعاء لك بالخير والنجح في مشاقتك أفيتك الفاء وأهديتك  
سليم الرئيس وجميع أهواننا ، ولانست أنه شغل في على المستر جودير وما دام  
حيوننا والمسته ولش إنا كانه لودعنا يدرن ، ودم رحمتك المخلص  
للنسة

■ خطاب من أحمد لطفي السيد بك إلى محمد  
محمود باشا يطمئنه على أحوال أعضاء الوفد  
في باريس



سیر فیہ فیہ فیہ

سعادۂ عورتیں

بسم الله الرحمن الرحيم

عذرة محمد بن تاج محمد  
 السلام عليك أما فتفضل بقبول شكري واحدا فواحدا على هذا الجهد  
 وعلى ما سألته من ماله يدك لباركة بأمره به  
 وصلته الخالة وذرات ما قاله لا ينبغي فقدما كثيرا سيما وأنه أول  
 رجب من هذا اليوم - فام بملكك بركة خيرة بأنه تقابلنا  
 معك بغيره بكل شكر وأجباري بغيره بقبولك وترحمك عليها  
 أسأله أن يغفر لي ما فعلت لما وصلني خطابك وأنا أسأل  
 وكنت من هذا الأمر استجيت ففعلت لما وصلني خطابك وأنا أسأل  
 بأذن McAlpin أنه لم يقبلني به عذرتك إشارة أهدى وبالطبع  
 أسأل الله مفك به عند الله ولا  
 عذرتك أحسن إليك طبع صورة غلبية وسلاسة من قد تقف مني  
 على بعبه تقابلني به الخبا - وأريد أيضا صورة منشورية  
 صدرها جبر ومطابقة حديث أس في Boston Globe  
 وكنت مني يؤمنه ما شاء في صورة الخبا بآيات به انقلط الخبة لهذا الأمر  
 أنه يكون قد زال وهو روايا واحد  
 أسأله بعبه الخالة إلى ما كان طبعه . وفي الختام أرجو أنه أحسن  
 بلقائك قريباً وتفضل بقبول شكري واحدا فواحدا على هذا الجهد  
 أسأله بعبه الخالة إلى ما كان طبعه . وفي الختام أرجو أنه أحسن



THE JOHN CRERAR LIBRARY

Clement W. Andrews,  
Librarian

Edward D. Tweedell,  
Assistant Librarian

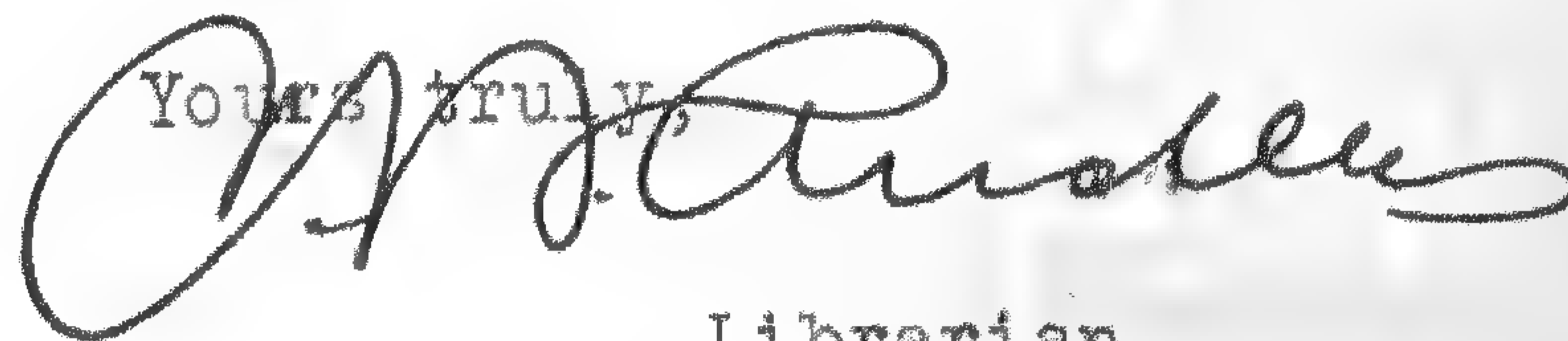
Chicago, October 15, 1919.

Egyptian Delegation,  
Pennsylvania Ave. & 14th St.,  
Washington, D. C.

Gentlemen:

The copy of the Egyptian  
Delegation to the Peace Conference  
has been received. Please accept my  
thanks in behalf of the Board of  
Directors for your kindness and the  
assurance of our appreciation of the  
gift.

Yours truly,



Librarian.

■ خطاب شكر من مكتبة John Crerar إلى محمد محمود باشا لإهداءه نسخة من الكتاب الأبيض للمكتبة











Hotel Bedford  
17 rue de Valenciennes  
Paris  
2 11 نوفمبر 1911

أخي العزيز  
صباحي اليوم هذا انبأ الذي جرت له الأمور. وهذا  
الكبارا رئيسنا وادكم المحترم واننا ما على كنه من  
هذه العلة الوحيدة الذي كان موصوفا هو وزميله  
الرجل الطيب ميمى هكلا ابراهيم باشا. ثم رجعت الى  
شدي حالك عندما بصيت لفرافانا اليوم فالحل  
لقد وعده بك انه لم يكن يستعكف فامر سني بال  
الوالد الوقر والحكم وراعه. غير ان قد هوة على  
كثيرا انه وقع هذا الحارة على اياك فقه شي هينه  
هيدا. فاني قد آسنة به بعد تفكيرم انه لم يرب  
شيئا واندينا في فلك من عدم الاستقلال المدة لها  
لانه الشاخي. ولقد صبح لي هو بهذا المعنى وبأسد منه

■ خطاب من أحمد لطفي السيد بك إلى محمد  
محمود باشا حول حادث جديده اقامه  
محمود باشا سليمان في منزله

لقد كنت أنا بعنف هذه فلم أعتقد أنه لم يصايفه من هذه المسألة  
التي كانت شيئا. كذا لو كنت في أنه يراها كما تراها أنت أشر ما يتبع  
به الرجل المقيم سنيه الأجنبي في حياة ملوك المستقامة في الملوك  
البلاد. ولقد أعتكوا من صفة لا يريدون أنه اعتكوا مع ابراهيم باشا  
سعيد صيفة. فانه وجوها معا مع ما فيه من مشقة للبلد جميعا  
يرونه عليها الدس. عله اننا لا ندرى ان أي جهة شير سكونه "و"  
لانه كان ان ملوك فاني أصح عليه اليد المندبر الذي رجعت الى أنك  
أقول لك أنا تمام هذه الامار في أدري فانه يقول المزر. و غابة  
ما أريد انه أقول لك اني أنا طرقت الملك الذي عام بمشاة الحرة  
كما أعجبك على هذا الجيد المربع الذي يبنيه أنت وأبوك بلوكا  
تفيل عا ان انا شاشا فانه وموارثات لك كذا. وانك أنت  
والسليم من صيفك





في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٩

خبر ما جب السارده محمد محمود با

بصراحتهم انهم الاسعاف هم  
ما تقدم في جلد مجلس مدير البيت اليوم  
سيما واجبا الاداء تقدم اشجاء فاجار  
في هذا المحضر وروى في صفة الجسد تحت ثياب البر  
وقد وقع حفرة الاعضاء وانما على همت  
الهدى لاسيما الاسعاف وصدا حد الحيا  
سعدا با والاعود ملز واللى المولى  
لهذا وقد ارسل كذا من بعد لمرافا اتفاق  
مضا على الاجتماع والتقدم على الحضر الاخوة  
لمرضهم وقد توفى اخذهم بحمدك لدار راحة على  
بك بسيرة لاسيما  
لهذا وتفضل بقبول تحياتي وتبرعاتي واماني بجمع  
الله مقصودكم امدا سعادته  
عنه مجلس مدير البيت

■ خطاب من أحد أعضاء مجلس مديرية الصحيرة إلى محمد محمود باشا حول قمع السلطات الإنجليزية للمواطنين



MM64/2  
Friends of Freedom for India

7 East 15th Street (Room 601) New York

—to maintain the right of asylum and to see that Hindu political prisoners  
and refugees in America get justice in the light of American traditions.  
—to assist in fair, frank and open discussion that the truth about India  
may be ascertained.

ROBERT MORRIS LOVETT  
President

DUDLEY FIELD MALONE  
Vice-President

FRANK P. WALSH  
Vice-President

AGNES SMEDLEY  
Secretary

S. N. GHOSE,  
Organizing Secty.

LOUIS P. LOCHNER  
Treasurer

Executive Board  
(Incomplete)

ROGER NASH HALDWIN

HERMAN DEFREM

JOHN FITZPATRICK

HENRY JAEGER

JAMES H. MAURER

GEORGE NASMYTH

MARGARET SANGER

NORA SMITHERMAN

NORMAN M. THOMAS

February 19th, 1920

Mr. M. Mahmoud Pasha,  
Egyptian Delegation,  
420 Southern Building,  
Washington, D. C.

My dear Sir:

It is with deep regret that we learn of your  
inability to be present at the dinner on February 28th,  
and speak to us about the Egyptian people and the present  
situation in your country.

May I hope that you will honor me by  
permitting me to speak with you for a short time when  
you pass through New York on your way to France? Can  
you inform me of the date on which you will arrive here,  
and the hotel at which you expect to stop?

Very respectfully yours,

Agnes Smedley  
Secretary

30

115

895

540

■ خطاب من رئيس جمعية أصدقاء الحرية من أجل الهند إلى محمد محمود باشا داعيا إياه للمشاء وإلقاء خطاب حول القضية  
المصرية





امريكا ان خير - لانه كانه عين ان او هو اسمي مع  
 من بين المستر فو لده لوشيات او ساقنا حجة دولة مصر  
 وانه لماعتون بر يدي في لم يديه او موقتا وانه وعود انجلترا  
 بالعبه عده وعوده لاه لم تنقضا الا بقوة كالتفت  
 باننا عودها بلجيا - وانه لجانا اوت عنت بر يدي في  
 ديسمبر ١٩١٤ من ان عودته عود الفرض من كافي ملك انكرا  
 من تفواذ الى انقور بلسه في ديسمبر ١٩١٤  
 د حقة كياه وعودته من ان يلبس لادمانه او لوانه  
 لانه لم يبين لاجل الانه انه من ان يلبس لادمانه او لوانه  
 بعاهته يصلح لان لا تزال - ان دولة لوسيه البتة في

■ قصة سفر محمد محمود باشا إلى الولايات  
 المتحدة الأمريكية بخط يده

CLARIDGE'S HOTEL  
 AVENUE DES CHAMPS-ÉLYSÉES  
 PARIS

تلفت الى امريكا لشدة باه قبل الوقت في اول ابد من لانه  
 وتفتك هناك بتفتكنا لاه من جميع الجوانه تقريبا -  
 وعوده عود امريكا ان على يدي في لم يديه او موقتا وانه وعود انجلترا  
 بالعبه عده وعوده لاه لم تنقضا الا بقوة كالتفت  
 باننا عودها بلجيا - وانه لجانا اوت عنت بر يدي في  
 ديسمبر ١٩١٤ من ان عودته عود الفرض من كافي ملك انكرا  
 من تفواذ الى انقور بلسه في ديسمبر ١٩١٤  
 د حقة كياه وعودته من ان يلبس لادمانه او لوانه  
 لانه لم يبين لاجل الانه انه من ان يلبس لادمانه او لوانه  
 بعاهته يصلح لان لا تزال - ان دولة لوسيه البتة في







### لجنة ملنر وانقسام الوفد المصري

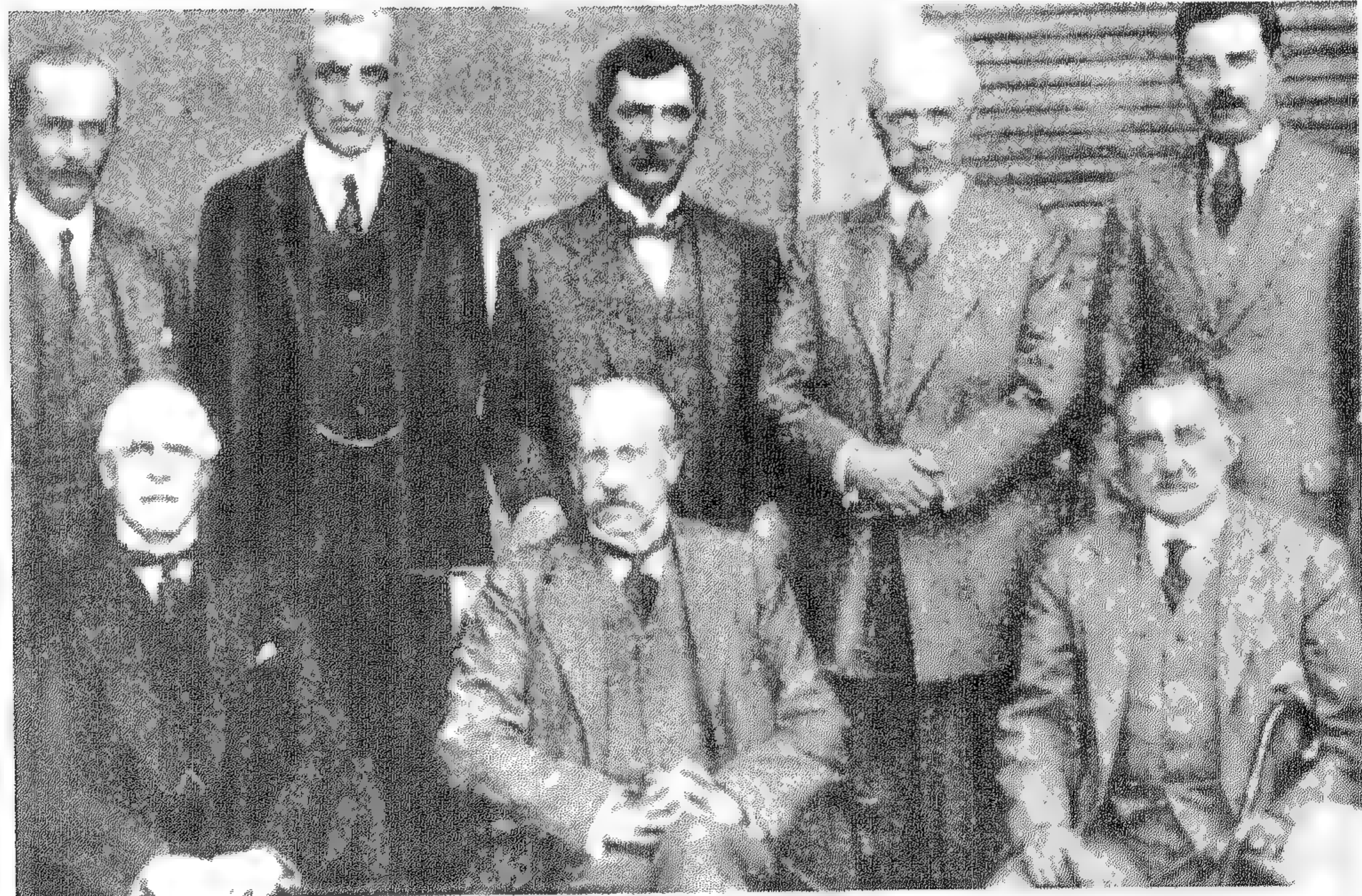


■ اللورد ألفريد ملنر

في 15 مايو عام 1919 أعلنت الحكومة البريطانية عن عزمها إرسال لجنة إلى مصر برئاسة اللورد ألفريد ملنر وزير المستعمرات البريطانية، وعضوية كل من: المستر رنل رود من رجال وزارة الخارجية، والجنرال مكسويل القائد العام للقوات البريطانية عند إعلان الحماية، والجنرال السير أوين توماس عضو البرلمان والخبير في الشؤون الزراعية، والسير سل هرست المستشار القانوني لوزارة الخارجية، والمستر سبندر محرر جريدة ويستمنستر جازيت، وكانت مهمة اللجنة التحقيق في أسباب الاضطرابات التي حدثت في مصر<sup>105</sup>.

وما إن أذيع نبأ تشكيل اللجنة وغرضها وعزمها المجيء إلى مصر، للعمل على إبقاء الحماية وحمل المصريين على قبولها، حتى أخذت الجماهير المصرية تبدي استياءها ومخاوفها، وتتساءل عن موقف ساسة مصر، وموقف الوفد ولجنته المركزية التي كان يرأسها آنذاك محمود باشا سليمان.

كما اتجهت النية داخل الوفد إلى مقاطعة اللجنة التي وصلت إلى مصر في 7 ديسمبر عام 1919، وما إن أذيع نبأ وصولها حتى انهالت برقيات الاحتجاج من معظم فئات الشعب تستنكر قدومها، وأجمعت آراء المصريين على أن الوفد برئاسة سعد باشا زغلول هو الوكيل الشرعي للشعب المصري، وأنه يتعين على اللجنة مفاوضته؛ إذا أرادت التفاوض وبذلك تمت محاصرة اللجنة فلم يتصل بها من المصريين سوى السلطان وحكومته<sup>106</sup>.



■ أعضاء لجنة ملنر



الموقفه على هذا أعضاء مجلس مديرية الموقفه ما زالوا بمخافه موقفه على نيابتهم  
عبد الله في المطالبه باستقلال التام ومجوده لكم جوادكم في تحرير افئتم وعلمونه  
اجتماعهم على قدم لجنة من الاستغاية التي جاءت لتزويد دعائهم الحماة البري طائفة  
رغم مقاطعة الامه لا وقد رفضا اجتماعاتنا اليوم الى عضمة السلطنة ومغفرا  
الدول ولطالعي سعد زغلول باشا رئيس الوفد المصري بباريس والاهتباب اللورد ملنر  
مبنيه فيل مقاطعةنا لا ايضا — عضو مجلس المدريه  
عبد القدر ح

1000

عبد الحليم

2010

عزیز

5311

*Pin*

■ خطاب احتجاج على قديم لجنة المنبر من مجلس مديرية المتروية مرسل الى محمد محمود باشا



وبينما كانت اللجنة تواجه هذا الموقف البالغ الصعوبة، بعد أن نجحت حركة المقاطعة، كان الوفد يواجه موقفًا مشابهًا، بعد أن فشلت مهمته في باريس، ومن ثم فقد تهيأت الظروف المناسبة للجمع بين الطرفين، ولأن تلعب الوساطة دورها، وقد قدر لعديلي باشا يكن أن يلعب هذا الدور، فقد كان على صلة وثيقة بالوفد في باريس، حيث قام هو وزميله حسين باشا رشدي وعبد الخالق باشا ثروت بتنسيق كامل مع لجنة الوفد المركزية برئاسة محمود باشا سليمان بالاتصال بملنر، ثم أرسلوا تقريرًا شاملاً عن نتيجة هذه الاتصالات إلى سعد باشا زغلول وأعضاء الوفد المصري في باريس، وطلب من سعد باشا زغلول العودة إلى مصر لكنه رفض وعندما تقرر طلبه، أرسل إليه سعد باشا زغلول أن الوفد لن يعود إلى مصر إلا إذا شكلت وزارة دستورية خلفًا لوزارة يوسف باشا وهبه للتفاوض، مع تأييده أن يشكل عدلي باشا يكن وزارة تكون مهمتها مفاوضة الإنجليز، لكن عدلي باشا يكن رفض أن يقوم بالتفاوض وحده واشترط ضرورة مشاركة الوفد، كما طلب من سعد باشا زغلول الانضمام إليه في باريس، للقيام بالوساطة بين الوفد ولجنة ملنر، وقد استطاع عدلي باشا يكن إقناع الوفد بالمفاوضة التي بدأت في 9 يونية عام 1920، وهي المفاوضات التي اشترك فيها محمد محمود باشا، وسعد باشا زغلول، وأحمد لطفي السيد بك، وعلي بك ماهر، وعبد العزيز بك فهمي، بجانب عدلي باشا يكن<sup>107</sup>.

وقد أسفرت مباحثات الطرفين عن وضع عدة مشروعات، أولها المشروع الذي قدمه ملنر في 17 يوليو، ورد عليه الوفد بمشروع آخر من جانبه في نفس اليوم، غير أن ملنر رفض مشروع الوفد، ووصفه بأنه لا يصلح أن يكون أساسًا للتفاوض، وأصر على أن يكون مشروعه هو الذي يجب أن تُبنى عليه المفاوضات، كذلك رفض سعد باشا زغلول مشروع ملنر، لأنه رأى فيه حماية حقيقية وعرض على أعضاء الوفد قطع المفاوضات، والعودة إلى مصر، فعارضه محمد محمود باشا،



■ عبد الخالق باشا ثروت

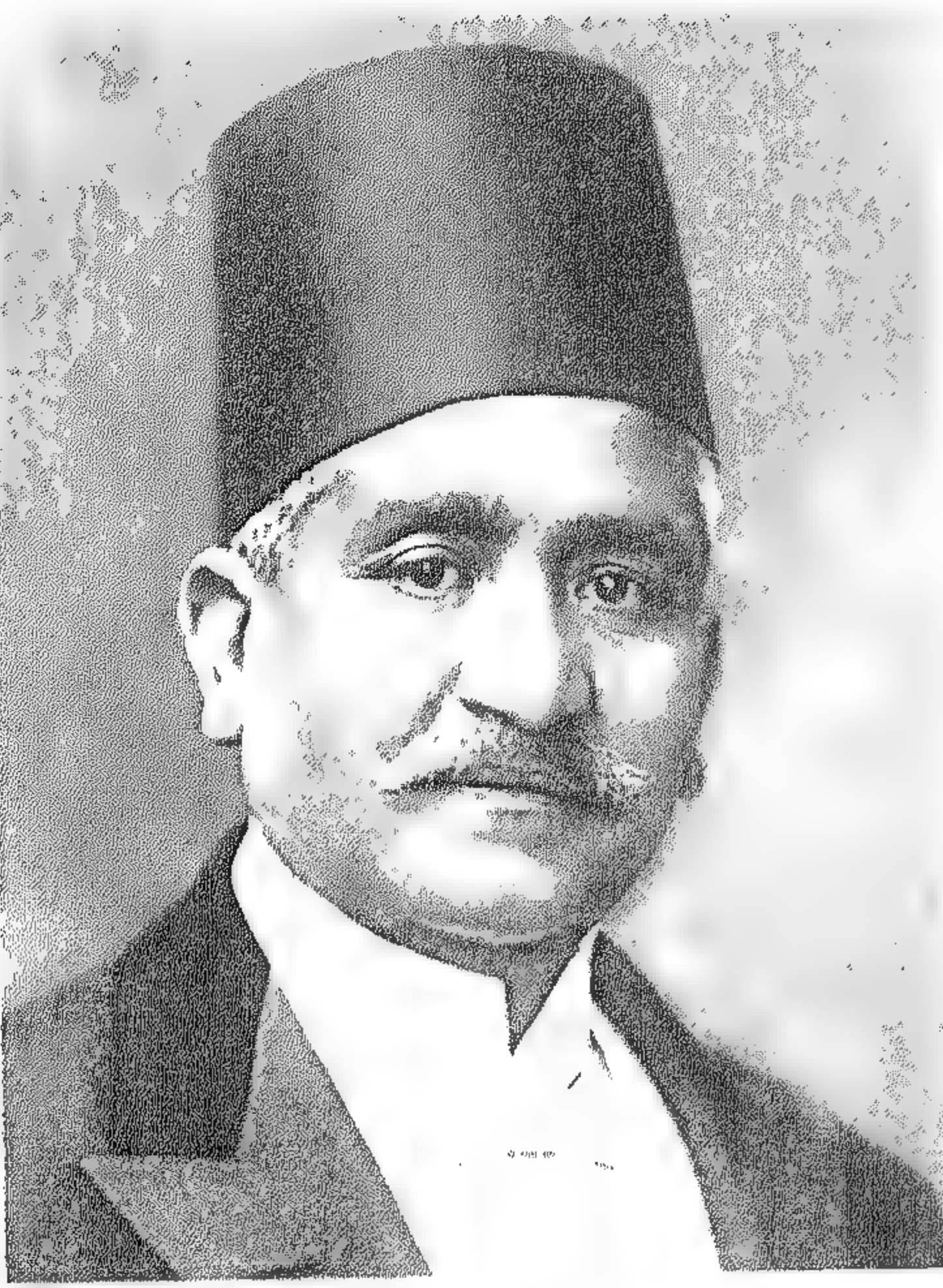


■ يوسف باشا وهبة



[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]





■ ويصا بك واصف

وأحمد لطفي السيد بك، ومحمد بك علي علوبة، وكادت المفاوضات تتوقف لولا تدخل عدلي باشا يكن الذي نصح ملنر بتعديل بعض نصوص المشروع، فأعد مشروعًا يتوافق مع المطالب المصرية والعروض الإنجليزية فرفضه سعد باشا زغلول، مما أدى إلى انقسام أعضاء الوفد إلى فريقين، فريق رافض يضم: سعد باشا زغلول، وعلي بك ماهر، وواصف بك غالي، وسينوت بك حنا، وفريق مؤيد يضم: محمد محمود باشا، وأحمد لطفي السيد بك. على أن سعد باشا زغلول صمم على رأيه وصمم على أن ترفضه الأمة، فأرسل إلى مصطفى بك النحاس خطابًا، طالبه فيه أن يبذل أقصى جهوده لمنع الناس من الموافقة عليه دون شروط، وقد أدى هذا الموقف إلى تعميق الخلاف بين أعضاء الوفد من المعتدلين والمتطرفين، مما أدى إلى انقسام الوفد المصري<sup>108</sup>.

في 16 مارس عام 1921 كُلف عدلي باشا يكن بتأليف الوزارة، وأعلن أنه ماض في طريق المفاوضة، فأعلن سعد باشا زغلول عدم ثقته في حكومة عدلي باشا يكن، وحاول استصدار قرار من الوفد بسحب الثقة منها، فرفض أعضاء الوفد الموافقة على القرار، فشن سعد باشا زغلول عليهم حملة عنيفة، لحمل الشعب على سحب الثقة من الحكومة، وأخذ أنصاره يرددون الهتافات العدائية ضد عدلي باشا يكن رافعين شعار:

"الاحتلال مع سعد خير من الاستقلال على يد عدلي".

كما هدد سعد باشا زغلول بنشر بيان باسمه يعلن عدم ثقته بعدلي باشا يكن، مما حدا بخمسة من أعضاء الوفد المؤيدين لعدلي باشا يكن، إلى إرسال بيان إلى سعد باشا زغلول، اعترضوا فيه على عدم اكتراثه برأي الأغلبية، فاعتبرهم سعد باشا زغلول منفصلين عن الوفد، فتوالت الاستقالات تبعًا، فخرج عبدالعزيز بك فهمي، وعلي باشا شعراوي، وحافظ بك عفيفي، وجورج بك خياط، وعبد الخالق بك مذكور، وعلي بك ماهر، وويصا بك واصف<sup>109</sup>.

أما محمد محمود باشا فقد رأى أن المفاوضات بين مصر وبريطانيا ليست بين ندين متعادلين، وإنما هي بين القوة المسلحة والحق الأعزل، ولهذا فقد رأى أنه من الأفضل الحصول على شيء تتقوى به البلاد ثم تطالب بغيره، لأن مبدأ التمسك بالكل أو لا شيء مبدأ خطير لصعوبة تحقيقه، طالما أن مصر لا تملك القوة التي تجبر بها بريطانيا على تحقيق مطالبها، وقد انتهى أمر الخلاف إلى انقسام هيئة الوفد المصري، التي قادت ثورة 1919.

ولما كانت الغالبية العظمى من الجماهير المصرية قد انضمت إلى سعد باشا زغلول وأبدت سياسته، بينما عارضت سياسة عدلي باشا يكن، فقد سافر وفد المفاوضات وسط موجة عارمة من السخط والهجوم، غير أن هذه المظاهرات لم تفلح في إثناء عدلي باشا يكن عن المضي في تحقيق ما صبح عزمه عليه، فأجرى مفاوضاته مع جورج كيرزون وزير الخارجية البريطانية خلال الفترة من 16 يوليو إلى 19 نوفمبر عام 1921، وفي أثناء هذه المفاوضات حاول عدلي باشا يكن جاهدًا تقادي الفشل والتغلب على الصعاب، غير أنه وجد أن المفاوضات لن تؤدي إلى النتيجة التي يريها لمصر، فقطع المفاوضات، وعاد إلى القاهرة في 5 ديسمبر عام 1921



■ اللورد جورج كيرزون



باريس في ٧ يناير ١٩٤٠

أخي العزيز  
 وردت ثنائيتك وأنا أتمنى أن تشاركني وقتاً ما  
 وقد لاحظت أنك عشترياً لما قدرت على الكتابة هـ أنا  
 ذا أكتب عليك لأما أنك في جميع شؤوننا  
 مدبر أنه يكره قد وصلك كتاب الرئيس وذكرك  
 الخاصة بأمانة إصدرة وأمينه والظواهر التي أخذنا  
 هذه المسئلة والسبب التي وصلت إليه ولم تكن لنا  
 مذقني عن يال . بقية ستوصلك لرسالة غير عزيز وهو  
 قبلك ويرجو لك العافية وسلام . وأنا حمد يات  
 عثم أراه زعيم نهجاً في مصافك . إنه قد زرع  
 وأنا ريفه ولكن عيبه عليه أنه دخل عموماً بالجمعية  
 المصرية "Palmiers" والتي جالها عند الوفد  
 وكتبنا أقرعنا على ورثنا لعمارة وانه كتب رأيه  
 حركات قد تغيرت أفعالنا وكان صالحة لنا سنة ليست

بعد أرسلت أمته السطور الطويلة إن حرجي  
 وأني من تقار حرة أوتك قريباً وأنه  
 أراح غير بعيد أفيدك وأرجو لك العافية  
 والتجاري يات هي ما نودم بصحتك

محمد

وقدم استقالته إلى السلطان أحمد فؤاد الأول فور وصوله، بعد أن استقبل أسوأ استقبال من الجماهير المؤيدة لسعد باشا زغلول، مما أدى إلى استحكام الخلاف وتعذر الاتفاق بين الطرفين<sup>110</sup>.

■ خطاب من سعد باشا زغلول إلى محمد محمود باشا حول تغيير طباع أعضاء الوفد المصري

وقد كان محمد محمود باشا وراء عدلي باشا يكن، مؤيداً لمفاوضاته مع كيرزون، وكان راغباً في حضور المفاوضات مع عدلي باشا يكن، مسانداً له أمام الموجه العاتية التي أثارها عليه سعد باشا زغلول.

وقد عبر محمد محمود باشا عن رأيه في مفاوضات عدلي باشا بقوله "تفاوض عدلي مع الإنجليز فرفع شأن مصر في تلك البلاد، وانتهت بأن قطع المفاوضات محتفظاً بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة"<sup>111</sup>.







الى حضرات أصحاب السعادة والفرقة على شعراوي باشا ، محمد محمود باشا  
عبد الغني فهمي بك ، حمد لطفى السيد بك ، محمد علي بك ، عبد اللطيف المكي بك ، حافظ عفيفي بك

نمرة ١٥ سائرة

حضرات الأعيان

تفضلتم بالشارة الى ما كان له من شأنه في العمل لخدمة الوطن والقضية ، وأنتم أجب الشاء  
على موقفى وموقفى زملوا في قضية الاستقلال من يوم قام قاضيا كما وضعتم جميع الكفاح في  
المفاوضات الرسمية والغيرية التي فصلت اجتماعا على تصريحات المستر شيل ، وإذا كان له أن يغتبط  
لنفسه ولزمه في حركته كدعائنا ودراسة الكلمات التي قدوة بلا أدنا ، وتعوده بلا سائر القوى  
المصرية ، فأنه أشد اعتبا لها أنه ترويا في قضية أعرب في هذه قدره لخدمته وعرفنا لظلمكم ، فقد  
رأيت ضللكم ما لم ير أكثر الناس وعرفت من جهادكم همتكم في العمل وعظيم قدركم لمصر ورجلي مقدركم  
في معالجة الأمور ما ثبت يقين بأنه في مصر رجالا ووطنا على أنه سيكون مصر المستقلة حياة راضية مرضية  
وستقبل رايح بأرض الله .

ولها حمة قد وصلنا الى دور تصوري رايح أدنى أدوار المسألة المصرية وتكون مصر في حاجة الى مجهود  
أصغر صعيد فيرا فهي لا مجهود كبار العالمين فيرا اصبوح ورا اجدد .  
ول ملك الثقة بأنه لن يدارى في سلفيتها في خدمة القضية المصرية ستكون موصولة بأخرى ليست دونها  
في عظم القدر وهدول الأثر ، كما ان موقفه بأنه الاتحاد الذي وضع من رأسا ونه من ذكرنا سيكون له في  
أمرنا عود على يد فتيان هذا البلد أشد ما كنا اجتماع كلمة واتحاد غاية .  
والله لأدعوا الله انه التوفيق الذي لا ريب في النهضة المصرية من مبدئنا لتحقيق غرضنا .

وتفضلوا بقبول عظيم احترامى

يحيى محمدى الوزير

عبد الله

بولكيا ، ١٤٤٩

١٩ يونيو ١٩٢٦

■ خطاب من عدلي باشا يكن إلى علي باشا  
شعراوي، ومحمد محمود باشا، وعبد العزيز  
بك فهمي، وأحمد لطفى السيد بك، ومحمد  
علي بك علوبة، وعبد اللطيف بك المكباتي،  
وحافظ بك عفيفي يطلب منهم الانضمام إليه  
والتعاون معه





■ فندق شبرد



### محمد محمود باشا وحزب الأحرار الدستوريين

بدأت فكرة تأليف حزب الأحرار الدستوريين في أواخر نوفمبر عام 1921، وقد تزعمه عدلي باشا يكن، غير أنه كان مترددًا في الإقدام على تأليف حزب برئاسته، إذ كان لا يميل إلى الخصومات والمنازعات الحزبية، لكنه في نهاية الأمر رضخ لرغبة أعضاء الوفد المنفصلين وإلحاحهم على أن يتخذوا من رئاسته سندًا للحزب الجديد.

وبعد صدور تصريح 28 فبراير عام 1922، اقتنع عدلي باشا يكن بضرورة تأليف الحزب، وتعددت اجتماعات المؤسسين في منزل عدلي باشا يكن في رمل الإسكندرية في صيف عام 1922، بهدف وضع اللوائح والقوانين المنظمة له، كما حدد يوم 30 أكتوبر عام 1922 موعدًا لانعقاد أول اجتماع للجمعية العمومية للحزب في فندق شبرد، حيث أعلن عدلي باشا يكن بحضور 300 عضو قيام حزب الأحرار الدستوريين. كما أعلن محمد محمود باشا مبادئ الحزب الثمانية عشر<sup>112</sup>.

وبعد انتهاء حفل إعلان قيام حزب الأحرار الدستوريين، نودي بعدلي باشا يكن رئيسًا للحزب، واستمر في رئاسته حتى استقال في 17 من يناير عام 1924، ليبقى الحزب دون رئيس إلى أن تم اختيار عبد العزيز باشا فهمي رئيسًا للحزب في 4 يناير عام 1925، حتى استقال في 4 مارس عام 1926، فظلت رئاسة الحزب شاغرة إلى 24 فبراير عام 1929 عندما اختير محمد محمود باشا رئيس الوزراء ووكيل الحزب رئيسًا له<sup>113</sup>.

وقد مرت علاقة محمد محمود باشا بحزب الأحرار الدستوريين بمرحلتين:

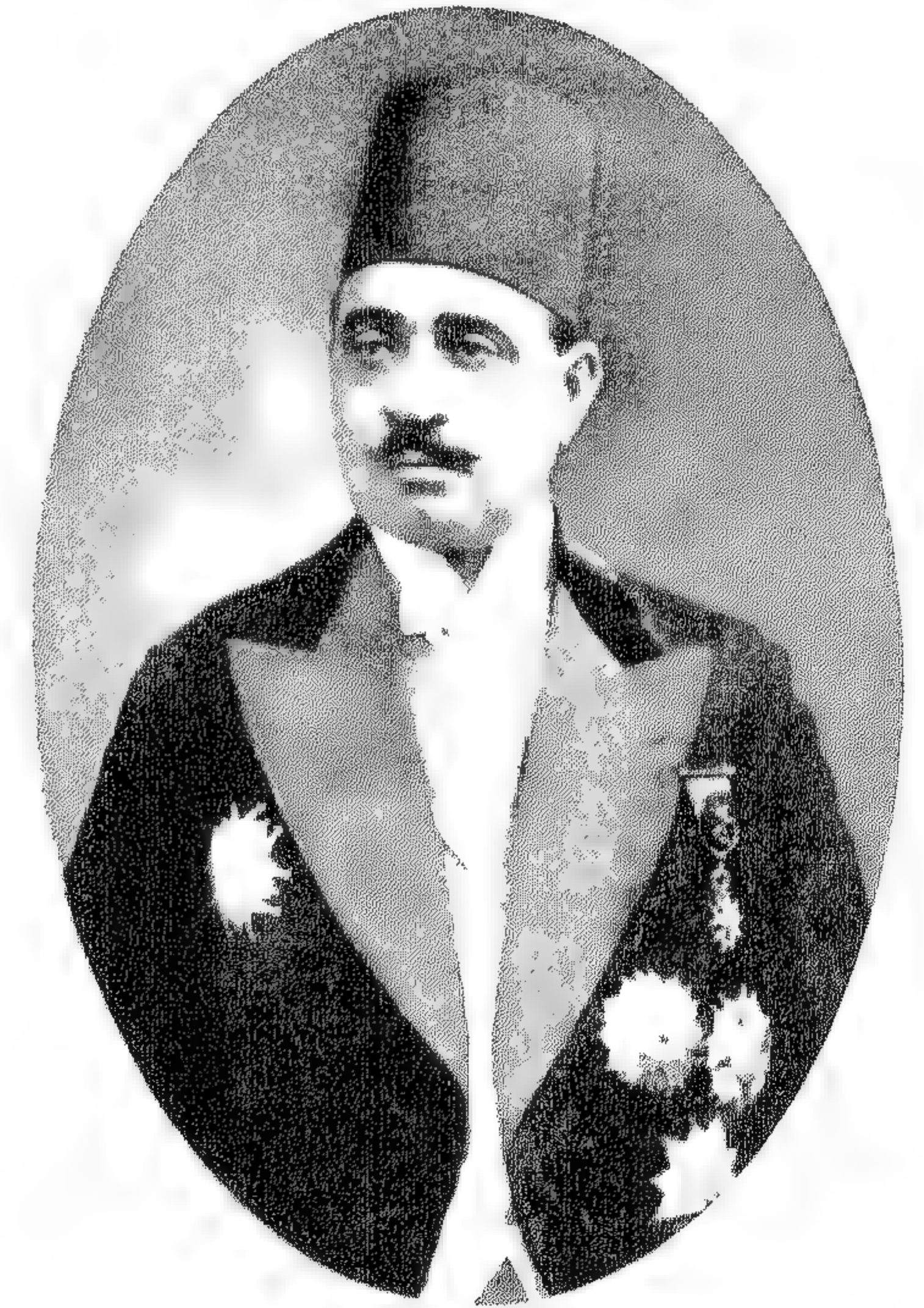
الأولى: بصفته عضوًا ونائبًا ووكيلًا.

الثانية: بصفته رئيسًا للحزب.

#### • المرحلة الأولى: محمد محمود باشا وعضوية حزب الأحرار الدستوريين (1922 - 1929)

في 10 نوفمبر عام 1922 انتخب محمد محمود باشا نائبًا لرئيس حزب الأحرار الدستوريين<sup>114</sup>، وقد لعب محمد محمود باشا في تلك المرحلة دورًا بارزًا على الساحة السياسية، إذ لم يأل جهدًا في الإدلاء بدلوه في الأحداث السياسية المتعاقبة في تلك الفترة، فقد أيد لجنة وضع الدستور عام 1923، واعتبر ما توصلوا إليه خطوة نحو الديمقراطية في مصر، كما هاجم وزارة محمد توفيق نسيم باشا التي خلفت وزارة عبد الخالق باشا ثروت في 20 نوفمبر عام 1922 عندما حاولت مس مشروع الدستور<sup>115</sup>.

تمتع محمد محمود باشا داخل حزب الأحرار الدستوريين بنفوذ قوي، فعقب صدور الدستور في 19 أبريل عام 1923، وبدء الانتخابات النيابية، قام محمد محمود باشا بإلقاء



محمد توفيق باشا نسيم





■ محمد محمود باشا ..  
زعيم حزب الأحرار الدستوريين



خطاب الحزب نيابة عن رئيس الحزب عدلي باشا يكن، كما استهل حملته الانتخابية في دائرة البريا في مديرية أسيوط في 30 يولية عام 1923 بخطاب أوضح من خلاله سياسة حزب الأحرار الدستوريين، نحو الدستور والمفاوضات، كما قام محمد محمود باشا بمساعدة إسماعيل باشا صدقي في حملته الانتخابية في طنطا في مديرية الغربية، حيث قام بزيارتها معه، وألقى خطاباً باعتباره نائباً عن رئيس الحزب، مما يدل على أن محمد محمود باشا باعتباره وكيلاً للحزب كان ينوب عن رئيسه في بعض مهام الحملة الانتخابية<sup>116</sup>.

كما لم يكن محمد محمود باشا راضياً عن مشاركة حزب الأحرار الدستوريين في وزارة أحمد باشا زيوار، مما أدى في النهاية إلى الضغط على عبد العزيز باشا فهمي لتقديم استقالته، بل يذكر سعد باشا زغلول أنه في 7 يولية عام 1925 وسَّطَ محمد محمود باشا، أحمد لطفي السيد بك في أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء، وإلا فإن الحزب سوف يفصلهم عن عضويته.

كما أيد محمد محمود باشا موقف حزبه من أزمة كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق مع حكومة أحمد باشا زيوار والتي أدت إلى فشل الائتلاف وإستقالة وزراء حزب الأحرار الدستوريين من وزارة أحمد باشا زيوار<sup>117</sup>.



■ أحمد باشا زيوار

■ أعضاء لجنة دستور 1923







■ أحمد لطفي السيد بك، ومحمد محمود باشا، ومحمد  
توفيق باشا نسيم، والأمير عمر طوسون  
■ الأمير عمر طوسون، ومحمد توفيق باشا نسيم،  
ومحمد محمود باشا







■ محمد محمود باشا . .

رئيس الوزراء عام 1928

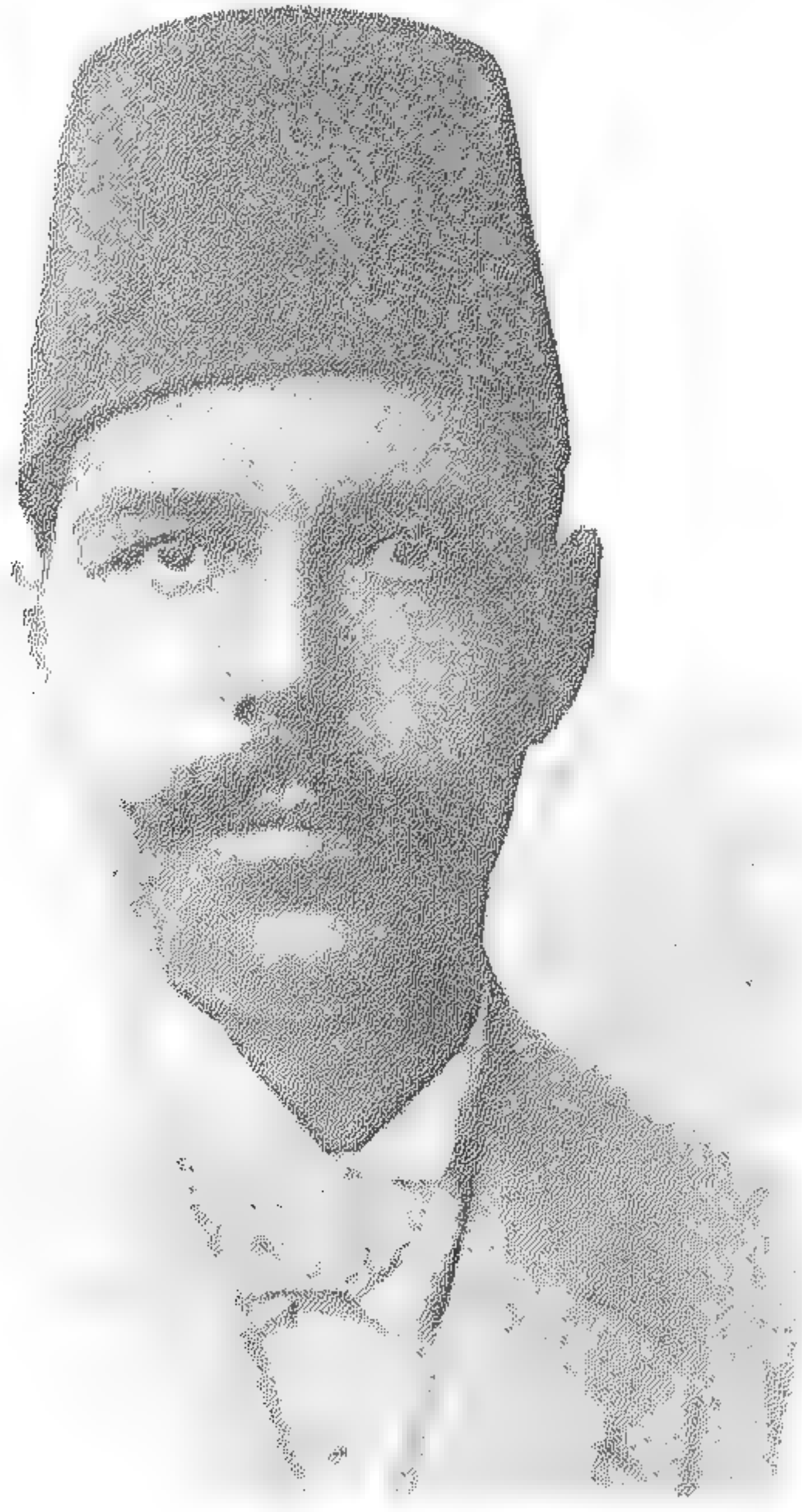




كما لعب محمد محمود باشا وحفني بك محمود دورًا كبيرًا في ائتلاف حزبي الوفد والأحرار الدستوريين، ضد حكومة أحمد باشا زيوار، كما ألقى محمد محمود باشا خطابًا في جمع من الأحرار الدستوريين في 30 أكتوبر عام 1925 بحضور أمين بك الرافعي، وأجمع الحاضرون على ضرورة انعقاد البرلمان من تلقاء نفسه في يوم 21 نوفمبر عام 1925، في دار البرلمان، غير أن الائتلاف فشل في عقد البرلمان في دار البرلمان، فقرر النواب والشيوخ عقد الجلسة في فندق "الكونتنتال"، وفي هذا الاجتماع تصافح الزعماء الثلاثة سعد باشا زغلول، ومحمد محمود باشا وحافظ بك رمضان، وعقب الاجتماع عقد مجلس النواب فانتخب سعد باشا زغلول رئيسًا لمجلس النواب، ومحمد محمود باشا وعبد الحميد باشا سعيد وكيلين للمجلس، وقد شهدت الجلسة سحب الثقة من الحكومة وندب وفد من فتح الله باشا بركات ومحمد محمود باشا وعبد الحميد باشا سعيد لتبليغ الملك أحمد فؤاد الأول بالأمر<sup>118</sup>، كما شارك محمد محمود باشا في حفل الشاي الذي دعا إليه سعد باشا زغلول في النادي السعودي للأحزاب المؤتلفة في 30 من ديسمبر عام 1925.

في 19 من فبراير عام 1926 عقد المؤتمر الوطني في فناء منزل محمد محمود باشا، وقد شارك فيه سعد باشا زغلول، وقرر خلاله المشاركون الاشتراك في الانتخابات البرلمانية التي دعت إليها حكومة أحمد باشا زيوار<sup>119</sup>.

وقد شارك محمد محمود باشا في وزارة عدلي باشا يكن الأولى في 7 يونيو عام 1926، كوزير للمواصلات، كما شارك في وزارة عبد الخالق باشا ثروت التي خلفت وزارة عدلي باشا يكن، كوزير للمالية بدلاً من المواصلات<sup>120</sup>.



■ علي بك عبد الرازق  
■ فتح الله باشا بركات

■ عبد الحميد باشا سعيد  
■ أمين بك الرافعي







■ منزل محمد محمود باشا



وعندما توفي سعد باشا زغلول في أغسطس عام 1927 أصدر محمد محمود باشا بياناً باسم الحزب أكد حرص حزب الأحرار الدستوريين على استمرار الائتلاف وتأييده، ورأى من الحكمة استمراره في وزارة مصطفى باشا النحاس الائتلافية التي خلفت وزارة عبد الخالق باشا ثروت، حيث حصل على تأييد الحزب للمشاركة في الوزارة، وذلك كوزير للمالية.

وكما كان محمد محمود باشا سبباً في قيام الائتلاف، كان سبباً في انهياره عندما قدم استقالته من الوزارة في 4 مايو عام 1928، فكانت سبباً في سقوط وزارة مصطفى باشا النحاس في 25 يولية عام 1928<sup>121</sup>.

■ محمد محمود باشا





• المرحلة الثانية، محمد محمود باشا ورئاسة حزب الأحرار الدستوريين (1929 - 1941)

لا يخفى على أحد أن محمد محمود باشا كان الرئيس الفعلي لحزب الأحرار الدستوريين منذ أن قدم عدلي باشا يمين استقالته، وعقب تشكيل محمد محمود باشا وزارته الأولى في 25 يونية 1928، كان لابد أن يرتقي محمد محمود باشا إلى كرسي رئاسة الحزب بصورة رسمية، غير أن هذا الأمر تأجل إلى 24 من فبراير عام 1929 عندما اختارت اللجنة الإدارية للحزب محمد محمود باشا رئيساً للحزب<sup>122</sup>.

وقد شهدت فترة رئاسة محمد محمود باشا العديد من الأحداث فقد افتتح في عهده نادي الأحرار الدستوريين في 20 نوفمبر عام 1929<sup>123</sup>، وأعيد تشكيل مجلس إدارته وتأليف لجان له في المديرية<sup>124</sup>، كما رفض مشاركة الحزب في انتخابات عام 1930<sup>125</sup>، وكان من أشد المعارضين لحكومة إسماعيل باشا صدقي، ودستور عام 1930 الذي اعتبره انتكاسة دستورية، وشارك مع حزب الوفد في جبهة المعارضة، ودعا حزب الوفد إلى حفل شاي في نادي الأحرار الدستوريين في 4 أبريل عام 1930، حضره مصطفى باشا النحاس وزعماء حزب الوفد، تمخض عنه تشكيل لجنة اتصال مشتركة تكونت من فتح الله باشا بركات، ومكرم بك عبيد، ومحمد بك علي علوبة، ومحمد بك حسين هيكل<sup>126</sup>.

وقد استمر محمد محمود باشا وحزبه في معارضتهم لحكومة إسماعيل باشا صدقي حتى قدم استقالته في 27 سبتمبر عام 1933، وحلت وزارة عبد الفتاح باشا يحيى محلها. وقد شهدت الفترة الممتدة ما بين عامي 1930 و1935، العديد من الهجمات على منزل محمد محمود باشا، فقد تعرض المنزل لانفجار في عام 1934، وشهد في 12 ديسمبر عام 1935 هجوم مجموعة من المتظاهرين على المنزل<sup>127</sup>.

كما تعرض منزل محمد محمود باشا للهجوم مرة أخرى من قبل فرقة القمصان الزرقاء من شباب حزب الوفد في ديسمبر عام 1937، حيث تعرض المنزل لإطلاق النار وحدثت اشتباكات مع الحراس الذين نجحوا في صد المهاجمين<sup>128</sup>. ويعتبر محمد محمود باشا رئيس الحزب الوحيد الذي تولى رئاسة الوزارة أكثر من مرة، وقد انتهت فترة رئاسته للحزب بوفاة في 31 يناير 1941<sup>129</sup>.



■ محمد حسين بك هيكل

■ عبد الفتاح باشا يحيى





■ محمد محمود باشا ومحمد حسين بك  
هيكل وجعفر باشا ولي يتوسطون مجموعة  
من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين



■ محمد محمود باشا وعبد الفتاح باشا يحيى  
ومحمد حسين بك هيكل يتوسطون مجموعة  
من أعضاء حزب الأحرار الدستوريين





• جموع الأحرار الدستوريين أمام منزل محمد محمود باشا



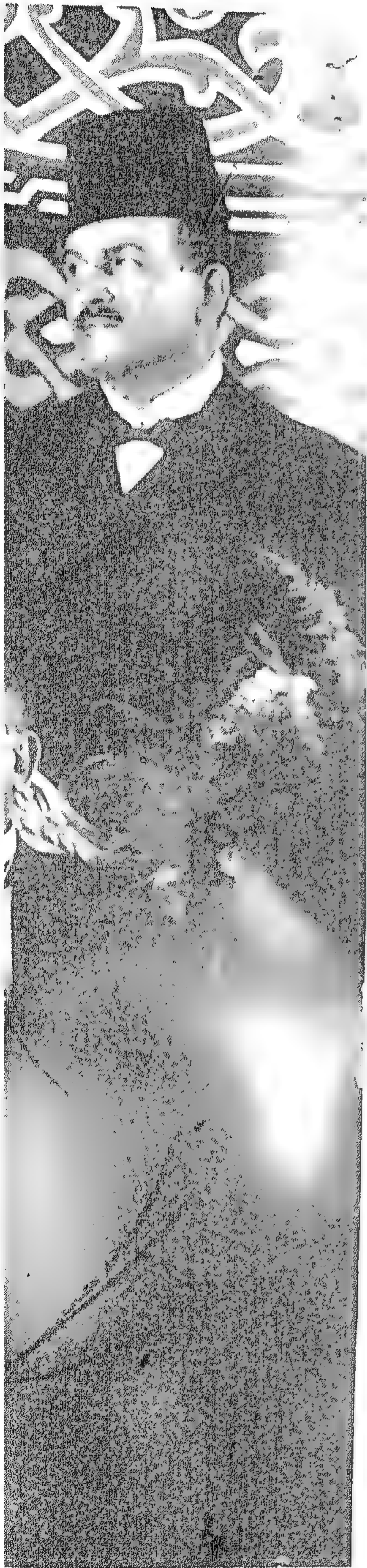


■ مظاهر الاعتداء على منزل محمد محمود باشا









■ فرقة القمصان الزرقاء يتوسطها توفيق دياب  
■ محمد محمود باشا . . زعيم حزب الأحرار الدستوريين







## محمد محمود باشا والوزارة

محمد محمود باشا وزيراً

• في وزارة المواصلات (من 7 يولية عام 1926 إلى 21 أبريل عام 1927)

اختير محمد محمود باشا وزيراً للمواصلات في وزارة عدلي باشا يكن الثانية (من 7 يولية عام 1926 إلى 21 أبريل عام 1927)، وما إن تولى محمد محمود باشا الوزارة حتى قام بتأليف مجلس أعلى لإدارة وزارته، كما قام بضبط ميزانية الوزارة وتخفيض الكثير من الاعتمادات المالية التي طالبت بها المصالح التابعة، كما قامت الوزارة في عهده بإعداد مقايضة أعمال الطيران وإرسالها إلى وزارة المالية، وقد اختارت وزارة المواصلات قطعة مساحتها خمسة آلاف فدان في أرض الحكومة في الدخيلة لإنشاء مطار الإسكندرية عليها، كما جرت المفاوضات بين الوزارة وشركة هليوبوليس لتخصيص قطعة أرض لإنشاء مطار القاهرة، كما شهدت فترة وزارته افتتاح خط سكة حديد الأقصر - أسوان، كما نشط محمد محمود باشا في تفقد أعمال الوزارة فقام بزيارة محطة الإسكندرية الجديدة، وزار منطقة الدخيلة لمعاينة منطقة المطار، وقام بافتتاح كوبري دسوق، كما أولى محمد محمود باشا الرعاية لقطاع الاتصالات وخاصة مد خطوط التلغراف ومد كابل أرضي للتليفونات بين القاهرة والإسكندرية، كما عرف عن محمد محمود باشا أثناء عمله كوزير للمواصلات اضطلاعه بالدفاع عن رجاله وموظفيه؛ فقد رفض نقل مدير مصلحة السكك الحديد إلى وزارة الأشغال<sup>130</sup>.

وخلال وزارته حصل محمد محمود باشا على نيشان النيل، وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه كوزير للمواصلات حتى استقالة الوزارة في 21 أبريل عام 1927<sup>131</sup>.

■ عدلي باشا يكن، ومحمد محمود باشا يتقدمان أعضاء وزارة عدلي باشا يكن الثانية









## وزارة المواصلات

المرسوم الملكي بتأليف الوزارة

نحن نوافر الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٩ من الدستور وعلى الأمر الكريم الصادر في  
٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩

وبعد الاطلاع على امرنا الكريم الصادر بتاريخ هذا اليوم  
وبنا على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء

رسحتا بما هو آت  
( المادة الاولى )

عين ..

عدلى بكين باشا	وزيرا للداخلية
وعبد الخالق ثروت باشا	وزيرا للخارجية
واحمد زكى ابو السمود باشا	وزيرا للحقانية
ومحمد فتح الله بركات باشا	وزيرا للزراعة
ومرقس حننا باشا	وزيرا للمالية
ومحمد نجيب القرائلى باشا	وزيرا للاوقاف
وعلى الشمسى افندى	وزيرا للمعارف العمومية
واحمد محمد خشيده بك	وزيرا للحربية والبحرية
وعثمان محرم بك	وزيرا للأشغال العمومية
ومحمد محمود باشا	وزيرا للمواصلات

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا  
صدر بمصر في ٢٦ ذى القعدة سنة ١٢٤٤ ( ٧ يونيه سنة ١٩٢٦ )  
( فو اد )

مسورة طلق الامل  
السكترير العام لمجلس الوزراء  
( امضا - علام محمد )  
رئيس مجلس الوزراء  
( عدلى بكين )  
نمرة ١٦/٢/١٤٠

مرسل الى وزارة المواصلات للاحاطة  
رئيس مجلس الوزراء  
( امضا - عدلى بكين )

■ مرسوم تأليف وزارة عدلى باشا بكين الثانية





■ عدلي باشا يكن يتوسط من اليمين كل من حسين  
باشا رشدي وفتح الله باشا بركات ومحمد  
نجيب باشا الغرابلي وأحمد باشا خشبة ومن  
اليسار كل من عبد الخالق باشا ثروت ومحمد  
محمود باشا وعلي بك الشمسي ومدحت  
باشا يكن - فندق كتاركت

■ عدلي باشا يكن يتوسط محمد محمود باشا  
ومدحت باشا يكن





■ مظاهر افتتاح خط سكك حديد الأقصر - أسوان







Engines Who are scrapped about Two years  
With old Number

مصنع بيلجا F. Belgin Engines N<sup>o</sup> 10-17-18-20-21-23-24-25-37-46-57  
 " " " N<sup>o</sup> 61-62-86-4-7-8-12-19  
 مصنع انجلترا وبلجيكا Engines 104-107-108-112-119-124-126-127-135  
 " " " N<sup>o</sup> 137-139-156-164-168-170-181-191  
 " " " N<sup>o</sup> 194-195-62-86-155  
 مصنع ايريليا (بلجيكا) Engines N<sup>o</sup> 388-389  
 مصنع انجلترا Engines N<sup>o</sup> 603-605-606-609-610  
 مصنع فرن Engines N<sup>o</sup> 676

There one letter signaled from the genal direction  
for scrapping 6 new Engines from class 600  
and class 300

Engines N<sup>o</sup> are arrived from Germany by date  
January year 1926 for the small line  
Price of Engines 10050 Pounds

Engines class 221

3800 Pounds for the new engines who are  
built in Anker boules Cairo

المناقضة الفنية لاعتماد شراء عربات سكك حديد خط الاقصر - اسوان

امر صدر بفتح سبعة مائة واربعة عشر  
 ١٠ واربع استرلينج في بناء ترستين صنف ١٢٠٠  
 ميكرون في الثامنة ووقت عربات صنف  
 وقدرت الاصل ٨٠٠ بنا قريبا ٤٠٠ واربع  
 قسمة واربع ثلثين ١٠٠ - ١٠٠  
 استرلينج في ١٠٠









■ مظاهر اعتداء الأهالي على مكتب برید

بورفؤاد بمناسبة طرح طوابع بريد تذكارية

خاصة بذكرى افتتاح المدينة

وزارة المواصلات

بخصوص إعلان بيع دارويع ذكرى الفتح  
مدينة وهران

معلوب الرد

الرجاء انت المراجعة الاشارة الى فترة التوسيع ٣٨-٢ / ١٤

الاسكندرية في ١٦ اكتوبر ١٩٦٦

عدد المرفقات.....

دوره

حضرة صاحب العزة حكمدار مجلس القنال  
بمصر سعيد

انشره بان ارسل لصرتكم في طرعه نسخة من الاعلان

الخاص بهي طابع ذكرى الفتح مدينة سور واد للاحاطة والكرم

بالتشبه بانحاء الاحتياطات اللازمة لمنع التجمهر امام مكتب

برود سريوات والمحافظة على النظام مع طابع المذكورة

وحدود ۲۱ لیستہ جاری

وتغلبوا بقبول فائق الاحترام في

الدكتور العام

فَإِنَّهُ الْمَوْجِبُ لِلْإِثْمِ

محرراً بالإسكندرية في ثمانين خيوط من ١٩٢٧.

5

مختصة صاحب المصالح ورئيس المصالح

الحاجات بالحديث الذي دار بين مسالمتهم وبينى بنو موسى السوء الى العربيه

الى حكومة الجمهورية المتحدة رئيس الوزراء في حكومة الوحدة المتحدة

الغدي، ومن هذه جوانب الخوارق التي ليس من شأنها إغتيال، ولا إفساد، ولا

المسألة الأولى: في بيان ما هو المقصود من هذه الآية، وما هو المقصود من قوله تعالى: «وَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى».

بروزیاد - استدرت - باحداد قلم و ساهلم باده فی ۱۱ دسمبر المصاحفی رسالت

المعصرة واحب المعزة حكيم اربليس القطار خذ اياها مرسله وورثه ديهه هاليت

فيه منه التجهيز بالتقنيات الاحتياطية اللازمة لمنع التجهيز ارام مكسب مريد

بورقوا، والمحافظة على النضام يوم بيع الطوايح المذكورة وهو يوم ٢١ ديسمبر

الماضي. ولكن مظهر أن الاجراءات التي اتخذت لم تكن كافية لرد الجسم الصغير

من الجمهور الذي حضر مبكرا الى مكتب البريد لـ شراء الطابع المذكورة .

وباطنهم وسبأهم على المورثين المورثين المورثين المورثين

آن رجال البوليس تركوا الجمهور محمد علي ملكونات العسكر وفرد انفسا

بذلك ومن بعد، حاشى من قوة الإسلام، التي لا تقهر من القوة واحدة

من شبائک السواد

ولو كانت أنعمت خروقة عمل حاجز من قوة البوليس والتخريب من مائة من البيوت

بالاقتراب من شباك البرود لشراء الطوايح وانصرافهم وحلول مائة عريهم محليهم

وَعَلَّمَ تَبَرًا إِذَا كَانَ حَاضِرُ الْمَيْتِ بِعَنْطَرٍ وَمَدِينٍ حَقَّ مَوْتِهِ

وتغسلوا مآلکم بقبول فائق الاحترام





■ نيشان ورصيدة النيل







### • في وزارة المالية (من 25 أبريل عام 1927 إلى 25 يونية عام 1928)

في 25 من أبريل عام 1927، اختير محمد محمود باشا وزيراً للمالية في وزارة عبد الخالق باشا ثروت الثانية (25 أبريل عام 1927 – 16 مارس عام 1928)<sup>132</sup>، وقد شهدت تلك الفترة جهوداً كبيراً من محمد محمود باشا في تطوير أداء الوزارة، فأوفد بعثة إلى الخارج للتخصص في الأنظمة المالية والاقتصادية، كما عني بتشجيع السياحة في مصر، والملاحة النهرية، وعمل على الاستغناء عن العمالة الزائدة وتخفيض مرتبات كبار الموظفين ورفع مرتبات صغار الموظفين، كما قام محمد محمود باشا خلال وزارته بزيارة دار بنك مصر الجديدة<sup>133</sup>.

في 16 مارس عام 1928 تم اختيار محمد محمود باشا وزيراً للمالية في حكومة مصطفى باشا النحاس الأولى (من 16 مارس عام 1928 إلى 25 يونية عام 1928)، وهي الحكومة الائتلافية التي تم تشكيلها من أعضاء حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين<sup>134</sup>.

في 28 أبريل عام 1928، أصدر الملك أحمد فؤاد الأول مرسوماً ملكياً إلى محمد محمود باشا بصفته وزيراً للمالية يخول له حق التصرف في بيع أطيان وأملاك الأفراد لمصلحة الحكومة والمنافع العمومية<sup>135</sup>، كما استطاع محمد محمود باشا أثناء تلك الوزارة أن يخفض اعتمادات كونسبلات البوليس<sup>136</sup>، وقد استمر محمد محمود باشا في منصبه إلى أن قدم استقالته في 25 يونية 1928<sup>137</sup>.



في يوم الجمعة ٢٥ مايو ١٩٤٨ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر  
قابلت لورد لويد بناءً على طلبه رجعي من رئيس الحكومة .  
وبعد شرب الشاي تكلم لويد بشأن ميزانية المستشارين المالي والقضائي  
فقال إن ما أدخل على هذه الميزانية من التعديلات في اللجنة المالية لمجلس  
النواب إنما هو مخالفة صريحة للتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤  
نقلت إلى أجهل أن هناك تحفظاً من تحفظات ذلك التصريح بأنه  
صراحةً أرفقت على أن هذه الميزانية غير قابلة للتعديل والتغيير  
فقال بل إن مذكرة الحكومة البرلمانية إلى الحكومة المصرية في نوفمبر  
سنة ١٩٤٤ نقت على ذلك صراحةً .  
قلت تريد من أذن الوزار البرلماني الذي دّجه إلى الحكومة  
المصرية على أثر حادثة قتل السردار  
قال نعم . وقد قبلت الحكومة المصرية وأصبح بعد ذلك عهداً بيننا  
وبين الحكومة المصرية .  
قلت ولكن قبال الحكومة المصرية لا يمكن بحال من الاعمال أن يُذكر  
على السلطة المطلقة للبرلمان في التعديل والتغيير في ميزانية الدولة  
قال : ولذلك التكم مع وزير المالية  
قلت : اتريسون أن تخلصوا من وراء هذه المسألة مشكلة  
سياسية أخرى  
قال : كذا . ولكني مكثت من حكومتى بأن احافظ على ما اتفقنا  
عليه مع الحكومة المصرية  
قلت : وما هي الطريقة في نظركم لحل هذا الموضوع بحيث لا يكون  
هناك تعرض لسلطة البرلمان ؟

نص المقابلة بين محمد محمود باشا وزير المالية واللورد لويد جورج حول ميزانية المستشارين المالي والقضائي للحكومة المصرية

قال : اني اضبطت المستشارين المالي والقضائي بأن يتوجهوا إلى رئيس الحكومة  
ويجاء بهما على ما يطلبونه ، محافظة على حقهما التصريح ، أن لا تترك  
الحالة كما كانت .

قلت : اني سأبلغ رئيس الحكومة كذا منكم هذا لأن الامر في الواقع  
يخصه هو .

قال : اني سأفكر إلى فلسطين وسأعود بعد اسبوع . وحيث  
انك تملكيت من الشاكل وضعتي فاني أخبرك بصراحة انه اذا  
تأثرت الحكومة عن امضاء عقد استخدام المستشار المالي فاني مستعد  
لدفنك في مشكلة جديدة لهذا السبب

وفي اليوم التالي لهذا الحديث افطرت لاجل انصحني صحتي ان  
ان ألام مندي فحادث لي الراح ان اتكلم تفدياً مع رئيس الحكومة فلم  
أفهم . فتكلمت تفدياً مع وزير الخارجية وافيدته بجمود ما دار من  
الحديث بيني وبين لورد لويد وقلت له ان اغراف صحتي يمنعني من  
الحضور إلى مجلس الوزراء ورجعته أن تجبر رئيس الحكومة بما طلع  
فبل ان يتناول المستشارين المالي والقضائي .

وفي مساء ٢٦ مايو طلبت إلى رئيس الحكومة تفدياً ان  
يجف لمتابعتي في امريهم فحضر وقابلني في غرفة النوم وأفدني بأن  
الاستشارين المالي والقضائي زاراه ظهر ذلك اليوم وبعد المناقشة أكثر  
من ساعتين في الموضوع الذي زاراه من اجله لم يدققا إلى حل طلقاً  
وقال انه طلب اليهما ان يتكلم لي في هذا الشأن وان ما عرضه للحل  
منه يقتضيه . ورجاني ان أسمى في حل هذه المسألة بما أراه  
ثم قلت له ان هناك مشكلة أخرى تتعلق بعقد  
استخدام المستشار المالي وأفدته ان لورد لويد يرى اذا لم ينفذ  
هذا العقد انه سيكون هناك إشكال جديد بين الحكومتين المصرية والإنجليزية



فأنتى عن رأيى فى الموضوع فقلت ان رأيى يتوقف على ما تريدون  
انتم من فهمام أوسلام - فقال : بل السلام أهـ الآن .  
قلت : من رأيى اذن ان تعطى صدى العقد الى المستشار  
الملكى لرآسة مجلس الوزراء لينصحبى بما يرى وسيكون قراركم  
بنياً على هذه النصية . فقبل هذا الراى وسلم العقد فعلاً  
الى عبد الحميد بدوى بك .

أما عن مسألة ميزانية المستشارين فالى بعد ان غادر شافى  
أرسلت الى المستشار المالى أدعوه الى منزلى وقد حضر فى يوم الثلاثاء  
٢٩ مايد فدارت مناقشة طويلة حاولت فيها ان يكون كلاً فى  
الموضع بعيداً عن دائرة الانتظار البريطانى الذى قبلته وزاى زيورشتا  
وأن لا تشى سلطة البرلمان المطلقة فى هذه المسألة . وانتهى بنا الامر  
الى الاتفاق على تبادل المكاتبات الآتية فيما بعد . وقلت ان قبولى  
من يكون رئيساً الا اذا وافق رئيس الحكومة عليه . ونعداً اطلعت رئيسى  
الحكومة على هذه المكاتبات فى يوم ٣ يونيو فقبلها ولكنى طلبت  
ان يقرها ايضاً مجلس الوزراء فعرضت عليه بجملة ٤ يونيو ١٩٢٨  
فأقرها المجلس

محمود

٧ يونيو ١٩٢٨





■ محمد محمود باشا رئيس الوزراء عام 1928



## محمد محمود باشا رئيساً للوزراء

- وزارة محمد محمود باشا الأولى (25 يولية عام 1928 إلى 2 أكتوبر عام 1929)

في 25 من يولية 1928 كلف الملك أحمد فؤاد الأول، محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة، التي ضمت في عضويتها وزيرين من الأحرار الدستوريين هما محمد محمود باشا (للرئاسة والداخلية)، والدكتور حافظ بك عفيفي (للخارجية)، وآخرين من الدستوريين المستقلين أي ليسا عضوين بالحزب وهما جعفر باشا ولي (للحربية والبحرية)، وأحمد لطفي السيد بك (للمعارف)، ووزيرين من حزب الاتحاد هما علي باشا ماهر (للمالية)، ونخلة باشا المطيعي (للزراعة)، بالإضافة إلى وزيرين مستقلين من الفنيين هما إبراهيم بك فهمي (للأشغال)، وعبد الحميد باشا سليمان (للمواصلات)، ووفدي سابق هو أحمد باشا محمد خشبة (للحقانية)، وكان قد فصل من الوفد لخروجه من الوزارة الأخيرة<sup>138</sup>.

وقد تلخص برنامج هذه الحكومة في ضوء خطاب التكليف:

- السعي لتمكين البلاد من التمتع باستقلالها التام.
- أن يظل الدستور في حمى جلالة الملك وأن تكون الحياة النيابية صورة صحيحة لحاجات البلاد.
- نشر العدل وتثبيت الحريات.

وقد اتخذت الحكومة السبل لتحقيق ما كلفت به فقبضت على الأمور بقبضة من حديد، وأصدرت الأوامر بحل البرلمان في 19 يوليو عام 1928، مما عرض محمد محمود باشا إلى موجة عاتية من الهجوم خاصة من الصحف الموالية لحزب الوفد (البلاغ وكوكب الشرق وروز اليوسف).

■ جعفر باشا ولي

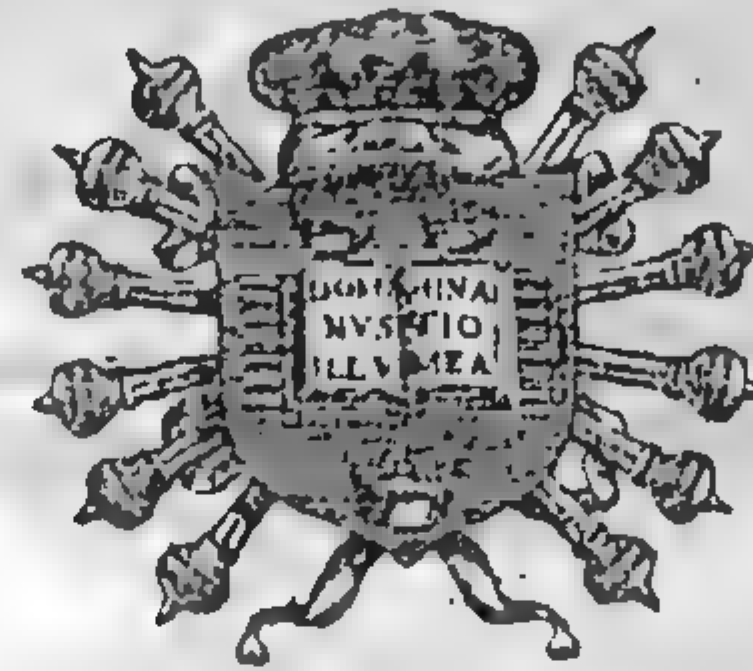
■ نخلة باشا المطيعي

■ أحمد باشا خشبة





# Universitas Oxoniensis



*Ego Universitatis Oxoniensis Registrarius*

*per praesentes testor*

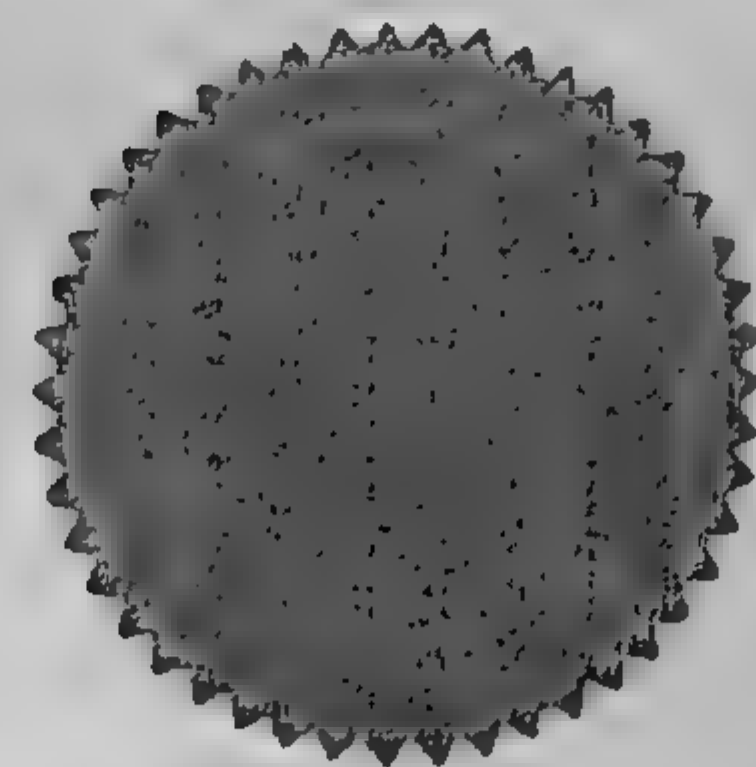
*Mohamed Mahmud Salomon,*

*Principem Regis Aegypti in rebus publicis administrandis Consiliariorum*  
*die XXVI<sup>a</sup> mensis Junii A.S. MCMXXIX*

*in domo Convocationis admissum fuisse*

*ad gradum*

*Doctores in Jure Civili*  
*honoris causa.*



*E. J. Craig,*  
*Registrarius.*

*Datum Oxoniae*  
*die XXVI<sup>a</sup> mensis Junii*  
*A.S. MCMXXIX*

■ شهادة حصول محمد محمود باشا على دبلومة العلوم السياسية من جامعة Oxoniensis







■ الملك أحمد فؤاد الأول ومحمد محمود باشا يفتتحان محطة المجاري



كما ضيق الخناق على حزب الوفد وقوى المعارضة، لإظهار القبضة الحديدية للوزارة، وصرح محمد محمود باشا أنه لن يكون "ظالمًا مستبدًا" ولكنه سيكون "دكتاتور صالح"<sup>139</sup>. هذا على المستوى السياسي، أما على مستوى الخدمات المقدمة للشعب فقد اهتمت حكومة محمد محمود باشا الأولى بتحسين حالة العمال وذلك بإنشاء المساكن، كما عملت الحكومة على تطبيق اللامركزية في الحكم بتوسيع اختصاصات المديرين، وتحسين شئون الري<sup>140</sup>.

غير أنه بعد فشل محمد محمود باشا في الحصول على تأييد الشعب لمقترحاته مع هندرسون، قام محمد محمود باشا في 2 أكتوبر 1929، بتقديم استقالة حكومته<sup>141</sup>.

■ جولات .. محمد محمود باشا رئيس الوزراء















■ محمد محمود باشا وجعفر باشا ولي ومحمد باشا أباطة يتوسطون  
أفراد العائلة الاباضية بالشرقية 1928





■ بهي الدين باشا بركات  
■ حسن باشا صبري  
■ الملك فاروق الأول

● وزارة محمد محمود باشا الثانية (من 30 ديسمبر عام 1937 إلى 27 أبريل عام 1938)

في يوم 30 ديسمبر عام 1937 عهد الملك فاروق الأول إلى محمد محمود باشا بتأليف الوزارة خلفاً لوزارة مصطفى باشا النحاس المستقيلة، فألفها على النحو التالي<sup>142</sup>:

- محمد محمود باشا رئيساً ووزيراً للداخلية.
- إسماعيل باشا صدقي وزيراً للمالية.
- عبد الفتاح باشا يحيى وزيراً للخارجية.
- أحمد باشا محمد خشبة وزيراً للحقانية.
- عبد العزيز باشا فهمي وزير دولة.
- محمد باشا حلمي عيسى وزيراً للأوقاف.
- أحمد باشا لطفي السيد وزير دولة.
- بهي الدين باشا بركات وزيراً للمعارف.
- حسن باشا صبري وزيراً للمواصلات.
- حسين باشا رفقي وزيراً للحربية.
- حسين باشا سري وزيراً للأشغال.
- مراد باشا وهبه وزيراً للزراعة.
- أحمد بك كامل وزيراً للتجارة والصناعة.
- محمد حافظ بك رمضان وزير دولة.
- محمد بك حسين هيكل وزير دولة.
- محمد بك كامل البنداري وزيراً للصحة.

كانت تلك الوزارة هي أول وزارة عين فيها وزراء دولة<sup>143</sup>، كما شهدت تلك الوزارة عقد قران الملك فاروق الأول على الأنسة صافيناز كريمة يوسف بك ذو الفقار المستشار في محكمة الاستئناف المختلطة، وحفيدة محمد باشا سعيد رئيس الوزراء السابق، والتي عرفت بالملكة فريدة، وذلك في يوم 20 يناير عام 1937 في سراي القبة، كما شهدت فترة الوزارة افتتاح الملك فاروق الأول متحف فؤاد الأول الزراعي في يناير عام 1938، كما منح محمد محمود باشا أثناء توليه تلك الوزارة في الأول من فبراير عام 1938 قلادة فؤاد الأول، فانتقلت رتبته من صاحب الدولة إلى صاحب المقام الرفيع<sup>144</sup>.







■ زيارات .. محمد محمود باشا رئيس الوزراء









# IM NAMEN DES DEUTSCHEN REICHES

VERLEIHE ICH

DEM KÖNIGLICH ÄGYPTISCHEN  
MINISTERPRÄSIDENTEN  
HERRN  
MOHAMED MAHMOUD PACHA

DAS GROSSKREUZ  
DES ORDENS VOM DEUTSCHEN ADLER

BERLIN DEN 27. JULI 1938  
DER DEUTSCHE REICHSKANZLER



■ نيشان العقاب تكريمًا من  
الزعيم الألماني أدولف هتلر  
إلى محمد محمود باشا





*Im*

*den Königlich Ägyptischen  
Ministerpräsidenten  
Herrn Mohamed Mahmoud Pacha*



# Verdienstorden vom Deutschen Adler

Verordnung und  
Satzung





بسم الله الرحمن الرحيم



س فرياد سكرتير عناية القضاة

والرئيس سكرتير النيابة العامة محضرة محمد الطاهر

محمود بك رئيس مجلس الوزراء

تفريدها قريته ببلد من بلاد الشام والتمني ، وتوزيعها بغيرها  
وعظم تفاني في خدمته العظمى والسياسة : قريته في بلاد الشام

القمر والاعتماد ، والسر من هذه البهجة لا يندبها .

تحيته لسيدي عظيم العظمة والكرامات سرفنا الطاهر

والغناء وسر في هذه العظمة

محضرة محمد الطاهر

رئيس ديوان مجلس الوزراء





■ زفاف الملكة فريدة إلى الملك فاروق الأول



■ افتتاح المتحف الزراعي



















■ محمد محمود باشا يلقي بيان الحكومة أمام الملك فاروق الأول



• وزارة محمد محمود باشا الثالثة (من 27 أبريل عام 1938 إلى 24 يونية عام 1938)

على أثر انتخابات أبريل عام 1938، قدم محمد محمود باشا استقالة حكومته إلى الملك فاروق الأول في 5 أبريل عام 1938، لكن الملك استبقاها معلقة ثلاثة أسابيع، ثم ما لبث أن كلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة.

وقد خرج من التشكيل الوزاري الجديد كل من عبد العزيز باشا فهمي ومحمد بك كامل البنداري وبهي الدين باشا بركات وحسين باشا رفقي ومحمد حافظ بك رمضان، ودخلها رشوان باشا محفوظ (للزراعة)، ومصطفى بك عبد الرازق (للأوقاف)، ولم يلبث إسماعيل باشا صدقي وزير المالية أن قدم استقالته في 18 مايو عام 1938 ليتولى وزارته محمد محمود باشا بنفسه تاركًا وزارة الداخلية لأحمد لطفي السيد باشا، كما استبعد وزراء الدولة الأربعة من تلك الوزارة<sup>145</sup>، وجاء تشكيلها على النحو التالي<sup>146</sup>:

محمد محمود باشا	رئيسًا ووزيرًا للداخلية.
إسماعيل باشا صدقي	وزيرًا للمالية.
عبد الفتاح باشا يحيى	وزيرًا للخارجية.
أحمد باشا محمد خشبة	وزيرًا للحقانية.
محمد باشا حلمي عيسى	وزيرًا للمواصلات
أحمد باشا لطفي السيد	وزير دولة.
حسن باشا صبري	وزيرًا للحربية والبحرية
حسين باشا سري	وزيرًا للأشغال العمومية
مراد باشا وهبه	وزيرًا للتجارة والصناعة
أحمد باشا كامل	وزيرًا للصحة العمومية
محمد باشا حسين هيكل	وزيرًا للمعارف العمومية
رشوان باشا محفوظ	وزيرًا للزراعة
الشيخ مصطفى بك عبد الرازق	وزيرًا للأوقاف

غير أن تلك الوزارة لم يكتب لها أن تعمر طويلًا فقدمت استقالتها في 24 يونية عام 1938 نتيجة لتدخلات علي باشا ماهر.





■ محمد محمود باشا رئيس الوزراء









■ الزعيم والشيخ . . محمد محمود باشا والشيخ مصطفى المراغي









■ محمد محمود باشا يتوسط أعضاء وزارته الرابعة



• وزارة محمد محمود الرابعة (من 24 يولية عام 1938 إلى 18 أغسطس عام 1939)

لم تصمد وزارة محمد محمود الثالثة أمام مؤامرات علي باشا ماهر، فلم تستطع الوزارة أن تنفذ شيئاً من برنامجها، ونتيجة لذلك فكر محمد محمود باشا في الاستعانة بالهيئة السعدية، للاستفادة من أغليبيتهم في مجلس النواب (80 عضواً)، وقد قدم محمد محمود باشا فكرته إلى الملك فاروق الأول فاستحسنها، ولكنه أبدى تخوفه من وجود محمد محمود باشا فهمي النقراشي في الوزارة.

وبالفعل أعلن محمد محمود باشا في 24 يولية عام 1938 تشكيل وزارته الرابعة والأخيرة، الذي جاء النحو التالي:<sup>147</sup>

محمد محمود باشا	رئيساً.
عبد الفتاح باشا يحيى	وزيراً للخارجية.
الدكتور أحمد باشا ماهر	وزيراً للمالية.
أحمد باشا محمد خشبة	وزيراً للحقانية.
محمد محمود باشا فهمي النقراشي	وزيراً للداخلية.
حسن باشا صبري	وزيراً للحربية والبحرية.
محمد باشا غالب	وزيراً للمواصلات.
حسين باشا سري	وزيراً للأشغال العمومية.
محمد باشا حسين هيكل	وزيراً للمعارف العمومية.
رشوان باشا محفوظ	وزيراً للزراعة.
الشيخ مصطفى بك عبد الرازق	وزيراً للأوقاف.
الدكتور حامد محمود	وزيراً للصحة العمومية.
سابا باشا حبشي	وزيراً للتجارة والصناعة.

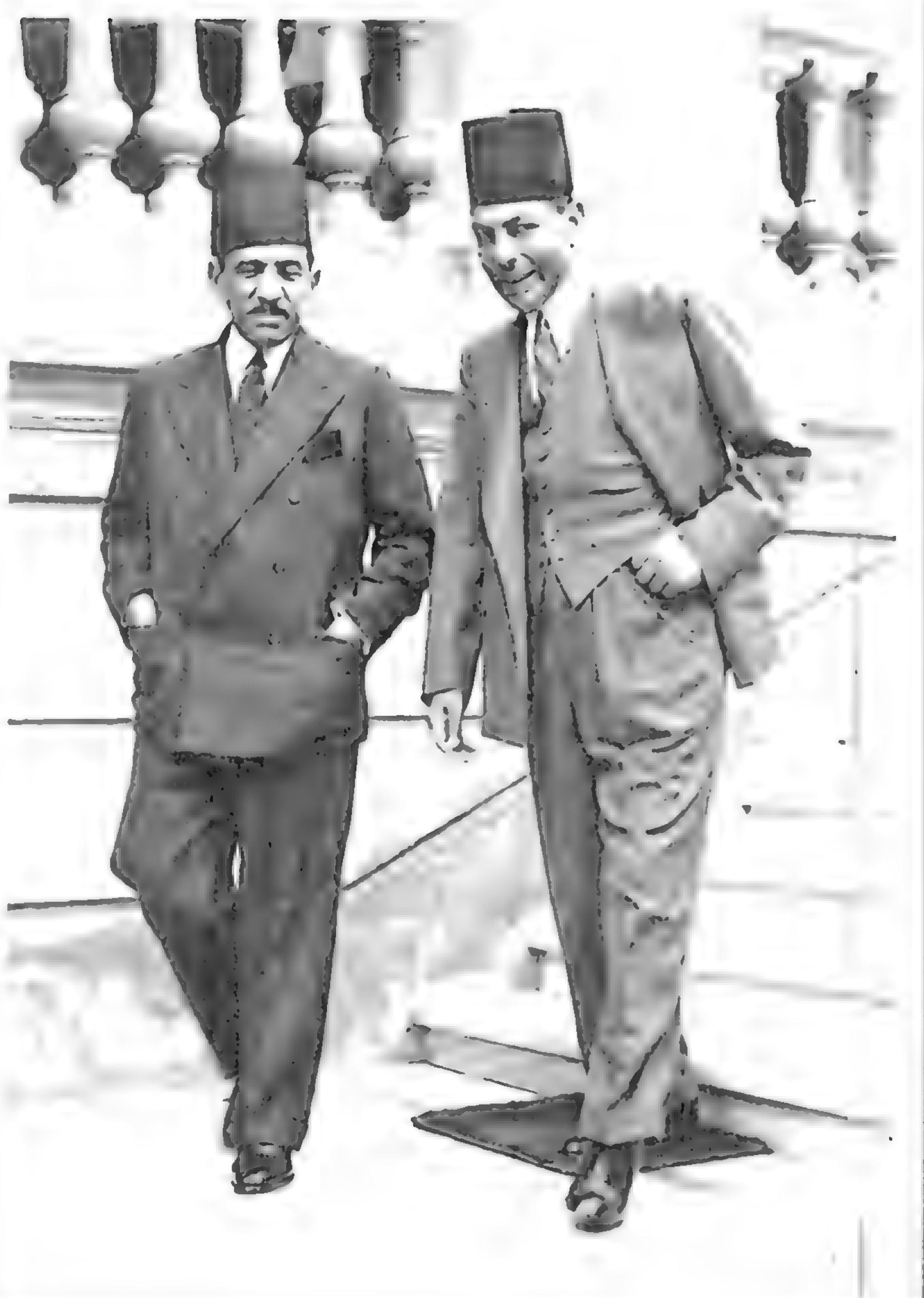


■ محمد فهمي باشا النقراشي

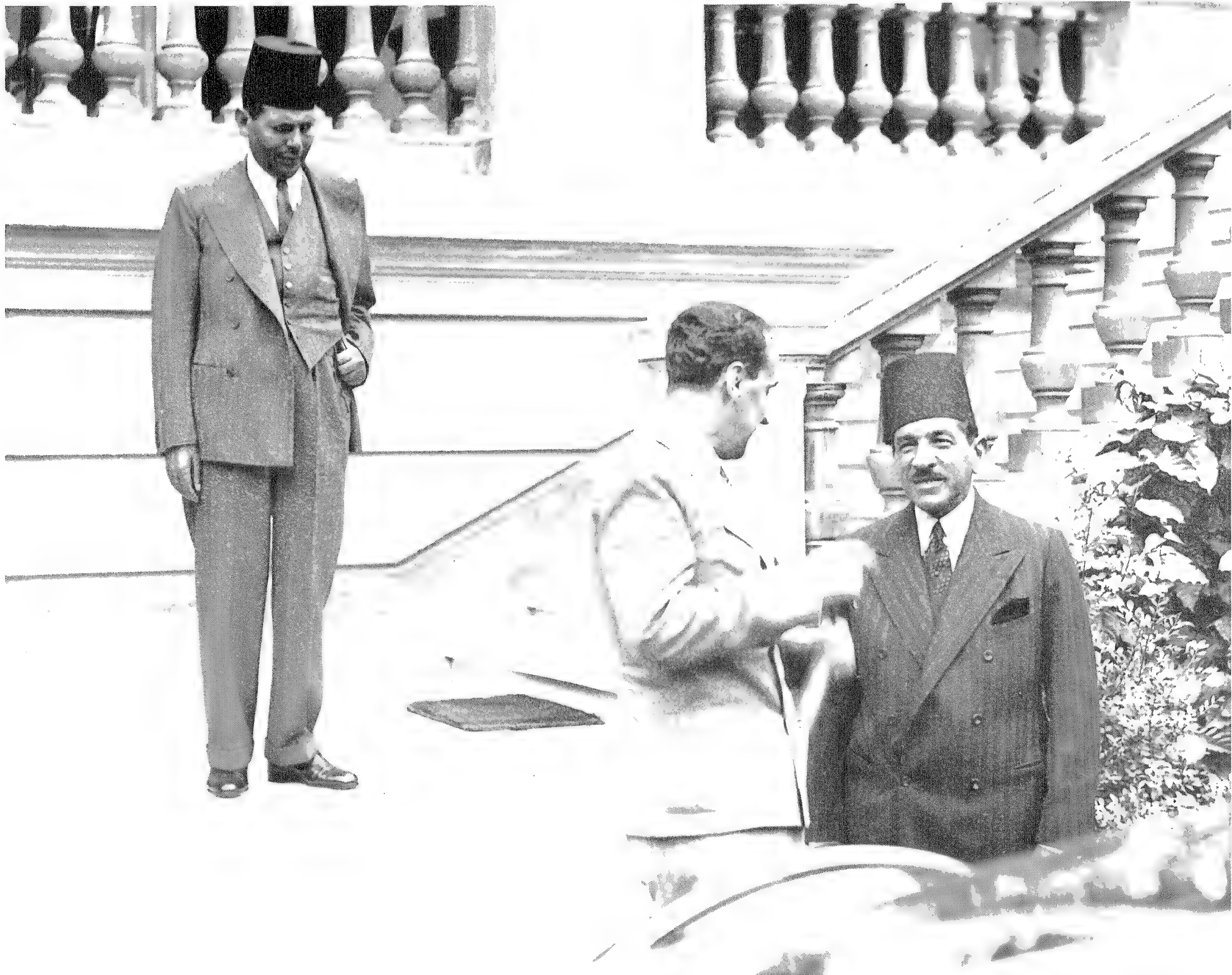




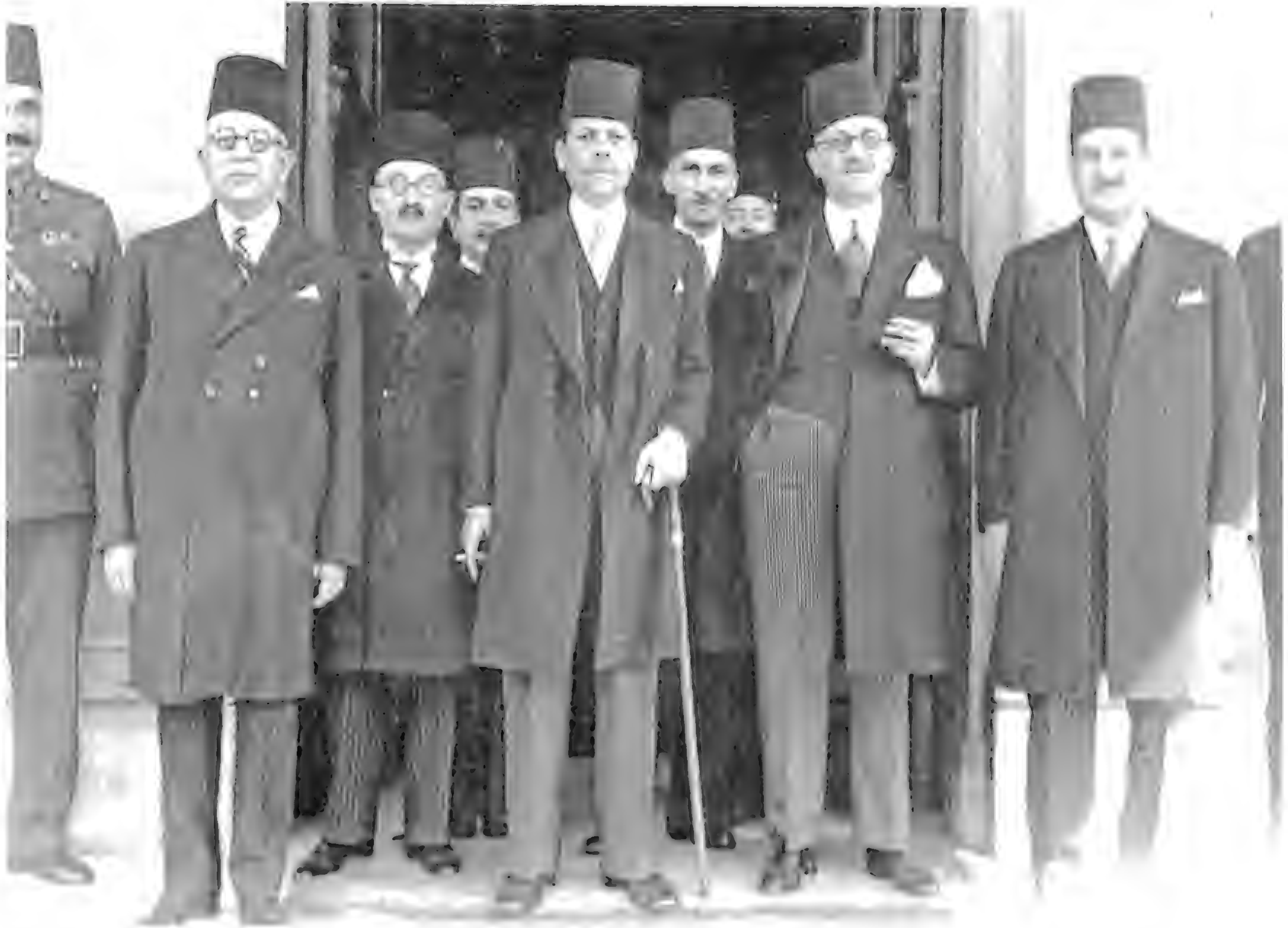
■ السياسي والداھية . . محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر











■ محمد محمود باشا، وعبد الفتاح باشا يحيى، وأحمد باشا حسنين، ورشوان باشا محفوظ أثناء خروجهم من قصر عابدين عقب تناولهم الغداء على شرف رستو أراس





■ محمد محمود باشا يتوسط كل من أحمد باشا ماهر وعلي باشا ماهر



■ الزواج الامبراطوري .. الأميرة فوزية والأمير محمد رضا بهلوي























دربار شاهنشاهی

بائیدات خداوند

پهلوی شاهنشاهی ایران

طریق. در نشان

۱۴۰۰ - ۱۴۰۱

برای ابرار و اطراف بمایونی دربار جناب محمد مصدق پاشا رئیس الوزرا مصر

۱۴۰۰

بوجب این فرمان یک قطعه نشان درجه اول تاج باحمایل

بشاریه اعطای نمودیم . تاریخ اول شهریور یک هزار و سیصد و هشتاد و یک سال شمسی  
سلطنت

اهل نشان بمایونی دربار شاهنشاهی . در نشان . مکتوب  
رئیس دربار شاهنشاهی







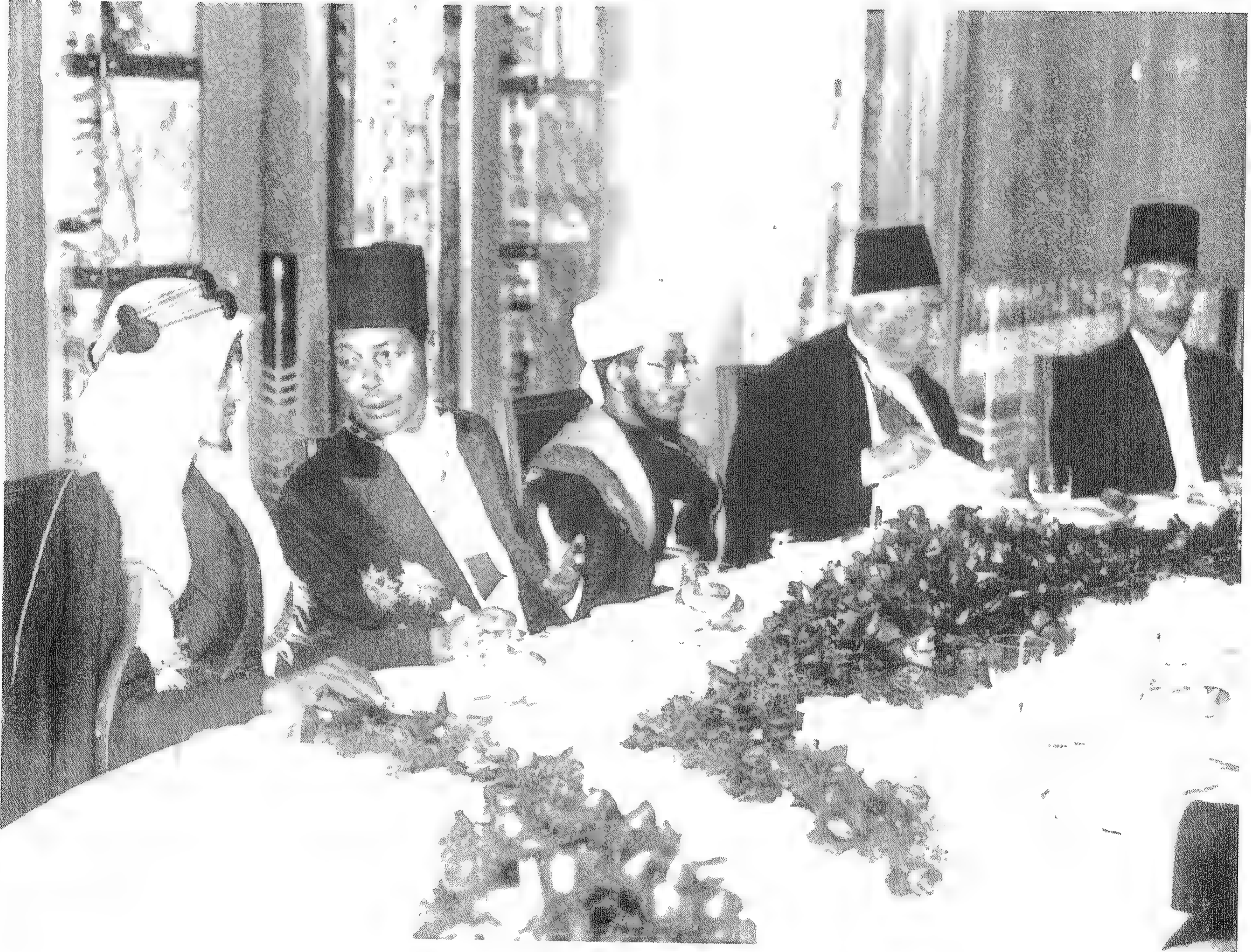
■ محمد محمود باشا يتوسط كل من عبد الفتاح باشا يحيى والأمير فيصل بن عبد العزيز



## سياسة محمد محمود باشا

### • السياسة الخارجية لمحمد محمود باشا

عمل محمد محمود باشا خلال توليه فترة رئاسة الحكومة المصرية على تأكيد دور مصر على الساحة الدولية من خلال إقامة العلاقات والمعاهدات ودعم دور مصر في المحافل الدولية:



■ محمد محمود باشا يتوسط الأميران سيف الاسلام عبد الله اليمني والأمير فيصل بن عبد العزيز



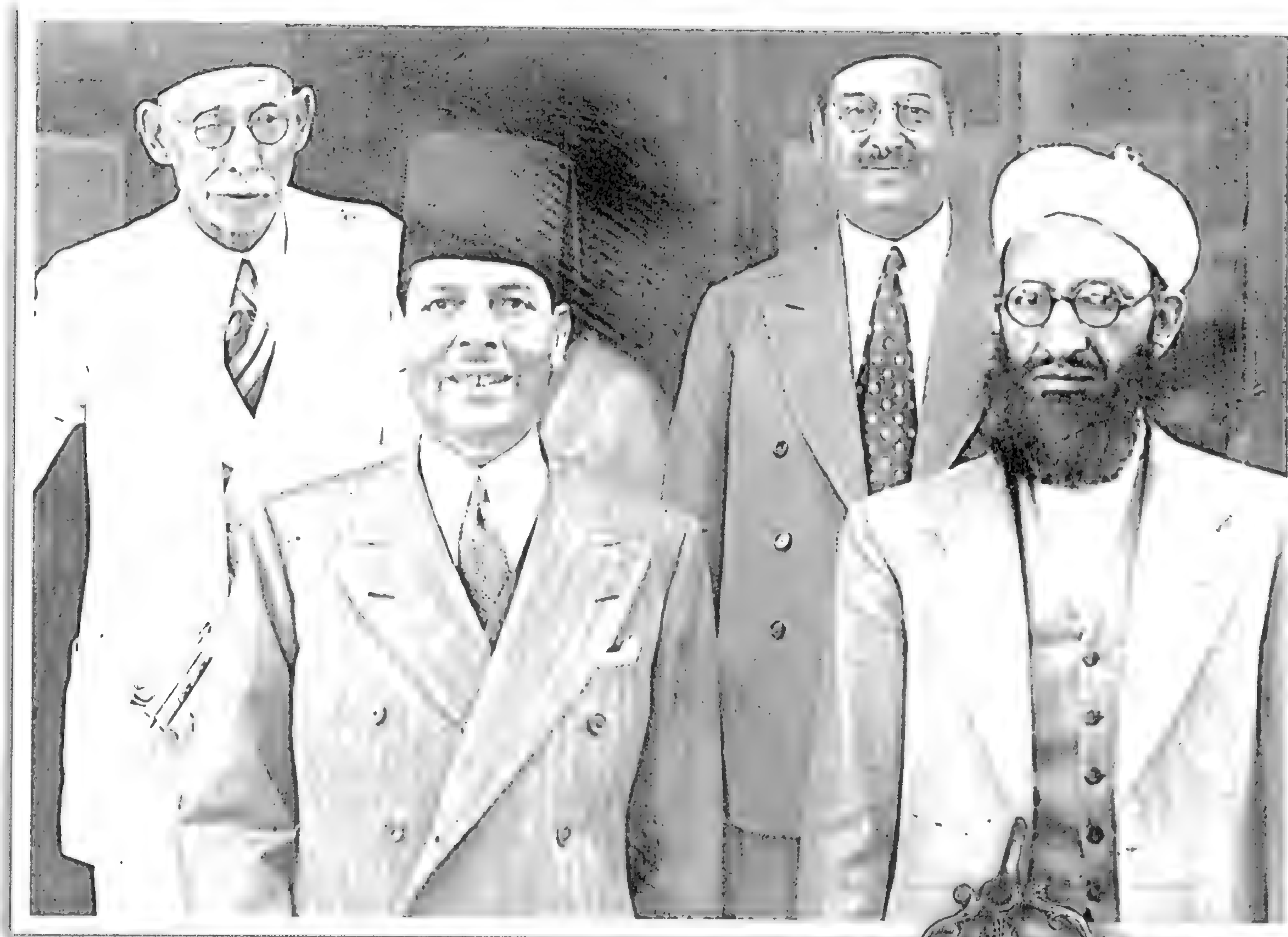


■ صاحب المقام الرفيع والأمير .. محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز

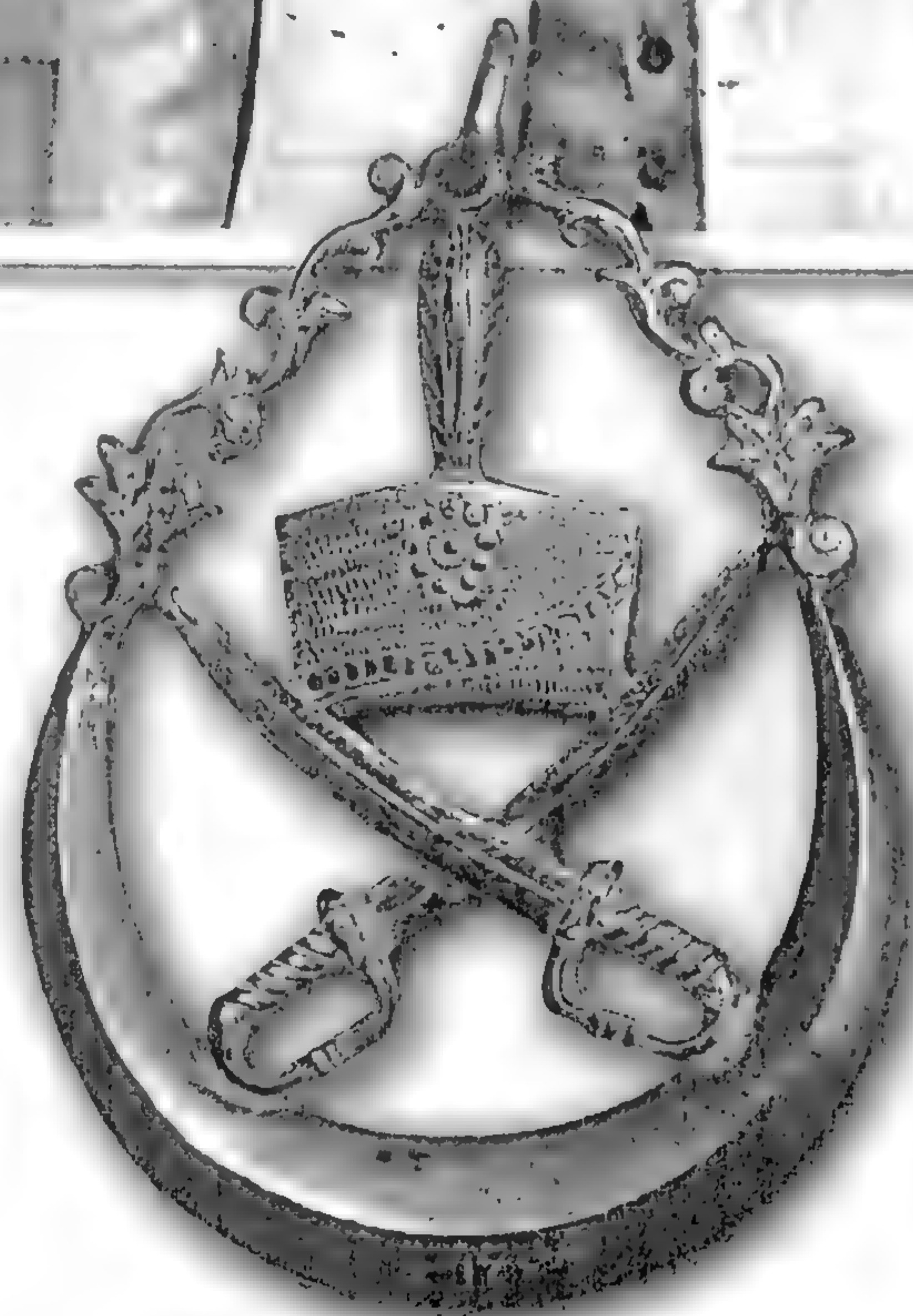








■ محمد محمود باشا ومحمد صادق المجددي سفير أفغانستان في مصر







■ مجموعة من النياشين التي حصل عليها صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا



### ميثاق كيلوج

ويعرف أيضًا بـ"عهد باريس"، حيث اقترح وزير الخارجية الأمريكي المستر "كيلوج" عقد مؤتمر لجمع كلمة الأمم على نبد الحرب وصيانة السلام، وتم توقيع هذا الميثاق في 27 أغسطس عام 1928، وقد عرضت الولايات المتحدة الأمريكية على مصر الانضمام إلى دول الميثاق عن طريق المستر نورث ونشب القوائم بأعمال مفوضية الولايات المتحدة في مصر، فقبلت مصر وانضمت في 3 سبتمبر عام 1928، مما ساعد على إبراز المكانة الدولية لمصر، وجعل منها دولة مستقلة ذات سيادة في نظر الدول العظمى<sup>148</sup>.

وقد وقع محمد محمود باشا على الميثاق مبدئيًا تحفظًا، نصه: "تعلن الحكومة المصرية انضمامها إلى الميثاق بالصيغة التي وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليمًا بأي تحفظ أبدي بشأن ذلك الميثاق"<sup>149</sup>.

### معاهدة الصداقة المصرية – الإيرانية

في 28 نوفمبر عام 1928 عقدت حكومة محمد محمود باشا الأولى معاهدة صداقة بين مصر وإيران تقضي بالمساواة التامة في المعاملة بين رعايا الدولتين وتمتعهم ومصالحهم بالحماية، وقد زال بهذه المعاهدة كل ما يتمتع به الإيرانيون في مصر من امتيازات خاصة، وكانت خطوة في سبيل إلغاء الامتيازات<sup>150</sup>.

### اتفاقية القرض العثماني

في مارس عام 1929 اتفقت حكومة محمد محمود باشا الأولى والحكومة البريطانية على تسوية الجزء المتبقي والبالغ 3.815.200 جنيه من القرض العثماني لعام 1855 وتقسيمه<sup>151</sup>.



## KILLOGG PACT

THE PRESIDENT OF THE GERMAN REICH, THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA, HIS MAJESTY THE KING OF THE BELGIANS, THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC, HIS MAJESTY THE KING OF GREAT BRITAIN, IRELAND AND THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA, HIS MAJESTY THE KING OF ITALY, HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN, THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF POLAND, THE PRESIDENT OF THE CZECHOSLOVAK REPUBLIC,

Deeply sensible of their solemn duty to promote the welfare of mankind;

Recognized that the time has come when a frank renunciation of war as an instrument of national policy should be made to the end that the peaceful and friendly relations now existing between their peoples may be perpetuated;

Convinced that all changes in their relations with one another should be sought only by pacific means and be the result of a peaceful and orderly process, and that any signatory power which shall hereafter seek to promote its national interests by resort to war should be denied the benefits furnished by this Treaty;

Hopeful that, encouraged by their example, all the other nations of the world will join in this humane endeavor and by adhering to the present Treaty as soon as it comes into force bring their peoples within the scope of its beneficent provisions, thus uniting the civilized nations of the world in a common renunciation of war as an instrument of their national policy;

Have decided to conclude a Treaty and for that purpose have appointed as their respective Plenipotentiaries :

THE PRESIDENT OF THE GERMAN REICH :

Dr. Gustav Stresemann, Minister of Foreign Affairs ;

THE PRESIDENT OF THE UNITED STATES OF AMERICA :

The Honorable Frank B. Kellogg, Secretary of State;

HIS MAJESTY THE KING OF THE BELGIANS :

Mr. Paul Hymans, Minister for Foreign Affairs, Minister of State;

THE PRESIDENT OF THE FRENCH REPUBLIC :

Mr. Aristide Briand, Minister for Foreign Affairs;

HIS MAJESTY THE KING OF GREAT BRITAIN, IRELAND AND THE BRITISH DOMINIONS BEYOND THE SEAS, EMPEROR OF INDIA :

For Great Britain and Northern Ireland and all parts of the British Empire which are not separate Members of the League of Nations :

The Right Honorable Lord Cushendun, Chancellor of the Duchy of Lancaster, Acting Secretary of State for Foreign Affairs;

For the Dominion of Canada :

The Right Honorable William Lyon Mackenzie King, Prime Minister and Minister for External Affairs;

For the Commonwealth of Australia :

The Honorable Alexander John McEachlan, Member of the Executive Federal Council;

For the Dominion of New Zealand :

The Honorable Sir Christopher James Parr, High Commissioner for New Zealand in Great Britain;

For the Union of South Africa :

The Honorable Jacobus Stephanus Smit, High Commissioner for the Union of South Africa in Great Britain;



For the Irish Free State :

Mr. William Thomas Cosgrave President of the Executive Council;

For India :

The Right Honorable Lord Cushendun, Chancellor of Duchy of Lancaster, Acting Secretary of State for Foreign Affairs;

HIS MAJESTY THE KING OF ITALY :

Count Gastone Manzoni, His Ambassador Extraordinary and Plenipotentiary at Paris.

HIS MAJESTY THE EMPEROR OF JAPAN :

Count Uchida, Privy Councillor;

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC OF POLAND :

Dr. A. Zalesky, Minister for Foreign Affairs;

THE PRESIDENT OF THE CZECHOSLOVAK REPUBLIC :

Dr. Eduard Benes, Minister for Foreign Affairs,

who, having communicated to one another their full powers found in good and due form have agreed upon the following articles :

#### Article 1

The High Contracting Parties solemnly declare in the names of their respective peoples that they condemn recourse to war for the solution of international controversies, and renounce it as an instrument of national policy in their relations with one another.

#### Article 2.

The High Contracting Parties agree that the settlement or solution of all disputes or conflicts of whatever nature or of whatever origin they may be, which may arise among them, shall never be sought except by pacific means.

#### Article 3

The present Treaty shall be ratified by the High Contracting Parties named in the Preamble in accordance with their respective constitutional requirements and shall take effect as between them as soon as all their several instruments of ratification shall have been deposited at Washington.

This Treaty shall, when it has come into effect as prescribed in the preceding paragraph, remain open as long as may be necessary for adherence by all the other Powers of the world. Every instrument evidencing the adherence of a Power shall be deposited at Washington and the Treaty shall immediately upon such deposit become effective as between the Power thus adhering and the other Powers parties hereto.

It shall be the duty of the Government of the United States to furnish each Government named in the Preamble and every Government subsequently adhering to this Treaty with a certified copy of the Treaty and of every instrument of ratification or adherence. It shall also be the duty of the Government of the United States telegraphically to notify such Governments immediately upon the deposit with it of each instrument of ratification or adherence.

IN FAITH WHEREOF the respective Plenipotentiaries have signed this Treaty in the French and English languages both texts having equal force and hereunto affix their seals.

DONE at Paris, the twenty-seventh day of August in the year one thousand nine hundred and twenty eight.

(Seal) Gustav Stresemann	(Seal) W. B. Ewell
(Seal) Frank B. Kellogg	(Seal) Linn B. McConaughy
(Seal) Paul Hymans	(Seal) Cushendun
(Seal) Tri Briand	(Seal) G. Manzoni
(Seal) Cushendun	(Seal) Uchida
(Seal) W. B. Mackenzie King	(Seal) August Aleksi
(Seal) A. J. McLaughlin	(Seal) Dr. Eduard Benes
(Seal) C. J. Parr	

Certified to be a true copy of the signed original deposited with the Government of the United States of America.

Ed. Frank B. Kellogg

Secretary of State of the  
United States of America.



## اتفاقية النيل

استحوذت قضية مياه النيل على اهتمام محمد محمود باشا خلال وزارته الأولى، بهدف توفير المياه لزراعة الأرز واستصلاح الأراضي البور، لذا لم يخل بجهده في هذا السبيل، وهو الجهد الذي تمخض عن هذه الاتفاقية التي أعطت لمصر حقها في مياه النيل.

وقد صيغت هذه الاتفاقية في شكل رسالتين متبادلتين بين محمد محمود باشا والمندوب السامي البريطاني اللورد لويد جورج، حيث تمت الاتفاقية بعد سلسلة محادثات مع المسؤولين الإنجليز خلال يناير وفبراير عام 1929 بلور على أثرها الجانب المصري مطالبه وصاغها رئيس الوزراء في شكل وثيقة أرسلها لدار المندوب السامي في 7 من مايو عام 1929 تتضمن إعطاء المفتش العام لمصلحة الري المصرية أو معاونيه، حرية التعاون مع المهندس المقيم في خزان سنار لقياس ما خصص للسودان من المياه، وألا تقام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد قوى وألا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه في السودان أو غيرها يكون من شأنها إنقاص المياه التي تصل إلى مصر أو تعديل تواريخها مما يلحق الضرر بمصر، على أن تتلقى الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لدراسة ورصد الأبحاث المائية للنيل مع تعهد مصر بالاتفاق مقدماً مع السلطات المحلية في السودان إذا ما قررت إقامة أعمال على النيل في السودان، على أن يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وحدها وتحت رقابتها. وقد رد اللورد لويد بتأييد هذه القواعد مع تأكيد الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل<sup>152</sup>.



■ اللورد لويد جورج







## مفاوضات محمد محمود - هندرسون

انتهزت وزارة الخارجية البريطانية فرصة حضور محمد محمود باشا رئيس الحكومة المصرية إلى لندن في 13 يولية عام 1929، لحضور احتفال جامعة أكسفورد بمنحه درجة الدكتوراه الفخرية في القانون المدني، وعرضت عليه رغبتها في التفاوض معه لوضع أساس لتسوية بين البلدين<sup>153</sup>. والواقع أن خطة حكومة محمد محمود باشا في ذلك الوقت، كانت تعتمد على سياسة "ترتيب البيت"، وعلى تجزئة المسائل المصرية، والتعرض للمشاكل التي لا تتطلب انعقاد البرلمان المصري للموافقة عليها، فعقد اتفاقية مياه النيل مع إنجلترا وعمل على إبراز مكانة مصر الدولية بانضمامها إلى ميثاق كيلوج، وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث نظام المحاكم المختلطة، ومن حيث فرض ضرائب بعينها على الأجانب<sup>154</sup>.

وقد اعترف محمد محمود باشا بخطته هذه، فذكر في حديثه عن المفاوضات التي أجراها، أن سياسة اقتصره على بعض المسائل دون تسوية المسألة المصرية برمتها إنما تعود إلى أنها "كانت تتصل في أسبابها ومقدماتها، بالسياسة التي انتهجتها الوزارة منذ عام، وكان لي بحق أن أعتقد أن تلك السياسة، بما نشرته في صفوف الشعب من الاطمئنان والسكينة، وما أعادته للحكومة من أسباب الثقة والهيبة وما كشفت عنه من آفاق جديدة في تطور مصر وريقها، توجب علي أن أعمل في رفق وأناة على مواصلة السير فيها لأبلغ بها غايتها، وأصل بها إلى أقصى مداها وأبعد نتائجها"<sup>155</sup>.

تأسيساً على ما تقدم فمن الثابت أن محمد محمود باشا عندما توجه إلى لندن لم يكن في نيته بحث المسألة المصرية برمتها، وأن كل ما كان ينوي محادثة الإنجليز بشأنه، لم يكن يتعدى ثلاث مسائل هي: الامتيازات، ودخول مصر عصبة الأمم، والسودان، وأنه لم يكن في نيته أن تمتد جهوده إلى التفاوض بشأن تسوية عاجلة للمسألة المصرية، فقد أعرب عن مخاوفه من المحادثات للدكتور محمد بك حسين هيكل - الذي كان في لندن في ذلك الوقت - قائلاً إنه "يخشى أن تنتهي هذه المحادثات إلى استقالة وزارته، وإلى رجوع البلاد إلى عهد الفوضى الذي أنقذها منه".

على أنه سرعان ما تبددت مخاوفه وما لبث أن تبين أن جهوده تكون أكثر توفيقاً لو عالج المسألة المصرية برمتها وليس بالتجزئة، فعدل عن خطته السابقة وقرر قبول التفاوض، رغم أنه سبق أن قرر عدم استئناف المفاوضات مع بريطانيا، إلا بعد أن تعود السكينة والثقة إلى البلاد "كل العود"، ويستقر النظام في داخل البلاد وينعقد البرلمان المصري ليصادق على الاتفاق<sup>156</sup>.

وقد دخل محمد محمود باشا المفاوضات مع هندرسون لوضع مشروع معاهدة بين الدولتين ثم حدث أن تطور المشروع وتحول إلى مقترحات تبلورت حول القوات البريطانية في منطقة القناة، وتنازل بريطانيا عن تمسكها بمسؤوليتها عن حماية الأجانب، مع إرجاء تحديد مصير السودان إلى ما ينتج عن المفاوضات بين الجانبين<sup>157</sup>.



■ هندرسون

■ محمد محمود باشا أمام مقر رئاسة الوزراء البريطانية







وقد تضمنت المقترحات البنود التالية<sup>158</sup>:

- 1- إنهاء الاحتلال البريطاني لمصر.
  - 2- تأكيد حسن الصداقة بين مصر وبريطانيا بالتحالف المشترك.
  - 3- تدعيم بريطانيا موقف مصر في الانضمام إلى عصبة الأمم.
  - 4- عدم إبرام إحدى الدولتين أي اتفاق يضر بمصلحة الدولة الأخرى.
  - 5- تتحمل الحكومة المصرية مسئوليتها في المحافظة على أرواح وأموال الأجانب.
  - 6- تقديم العون المتبادل بين الدولتين في حالة نشوب أي حرب.
  - 7- نقل القوات البريطانية مراكزها إلى ما وراء خط 22 شرقاً لحماية قناة السويس.
  - 8- إعطاء الأولوية في التعيين للرعايا البريطانيين.
  - 9- تعمل حكومة بريطانيا على إلغاء نظام الامتيازات لعدم ملاءمته لروح العصر.
  - 10- تبادل السفراء بين الدولتين.
  - 11- تعديل اتفاقية 1899 الخاصة بالسودان من خلال المفاوضات.
  - 12- حل أي خلاف ينشأ بين الطرفين بالتفاوض المباشر وحسبما ينص عليه ميثاق عصبة الأمم.
  - 13- يجوز تعديل بنود هذه المعاهدة بعد مرور 25 عاماً من العمل بها، وبما تقتضيه الظروف.
- عقب محادثاته مع هندرسون عاد محمد محمود باشا إلى مصر وألقى خطابه الشهير في كلية سان مارك بالإسكندرية مستعرضاً المقترحات، غير أن تسارع وتيرة الأحداث وتداخل القوى المناوئة لحكومة محمد محمود باشا أدت إلى قيامه بتقديم استقالته في 2 أكتوبر عام 1929 فقبلها الملك أحمد فؤاد الأول وعهد إلى عدلي باشا يكت بتأليف الوزارة في اليوم التالي لإجراء الانتخابات وإعادة الحياة النيابية<sup>159</sup>.
- وللحق فإن محمد محمود باشا قد بذل في هذه المفاوضات أقصى ما يمكن بذله ليصل إلى أحسن ما يمكن أن يحصل عليه لبلاده.



FOREIGN OFFICE,  
S. W. 1.

3rd August, 1929.

Your Excellency,

The accompanying proposals, together with the explanatory notes to be exchanged on matters of detail, which Your Excellency is about to submit to the Egyptian parliament, represent the extreme limit to which I could recommend His Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to go in their desire to achieve a lasting and honourable settlement of outstanding questions between Great Britain and Egypt.

It is the earnest hope of His Majesty's Government that patriotic Egyptians without distinction of party will examine these proposals in the same friendly and conciliatory spirit which has characterised our recent conversations, and will find in them a satisfactory basis for the future relations between our respective countries. If this should be the verdict of the newly-elected Egyptian parliament, His Majesty's Government for their part will immediately submit the proposals to Parliament with a view to the conclusion and ratification of a Treaty carrying them into effect.

I have the honour to be,

With the highest consideration,

Your Excellency's obedient Servant,

Signed : ARTHUR HENDERSON

Royal Egyptian Legation,  
London, August 3rd, 1929.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge receipt of the letter which you handed to me to-day covering the proposals, together with explanatory notes to be exchanged on matters of detail, which have been under discussion between us with a view to the achievement of a lasting and honourable settlement of outstanding questions between Egypt and Great Britain.

I realise that these proposals represent the extreme limit to which you could recommend His Britannic Majesty's Government to go, and for my part I am prepared to submit them to the Egyptian people and Parliament in the sincere belief that their acceptance would be in the best interests of my country.

I share the earnest hope of His Britannic Majesty's Government that these proposals will be examined by all patriotic Egyptians without distinction of party in the same friendly and conciliatory spirit in which they have been conceived and discussed by us, and that they will be found to embody a satisfactory basis for the future relations between our respective countries.

It is in this spirit and with this hope that I take back these proposals to the Egyptian people.

( Signed ) Mohamed Mahmud.

Mohammed Mahmoud Pasha.



6.  
His Britannic Majesty recognizes that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves henceforth upon the Egyptian Government. His Majesty the King of Egypt will ensure the fulfilment of his obligations in this respect.

7.  
Should, notwithstanding the provisions of paragraph 4 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of paragraph 14 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. In particular, His Majesty the King of Egypt will, in the event of war or menace of war, furnish to His Britannic Majesty on Egyptian territory all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication.

(3)  
In view of the desirability of identity in training and methods between the Egyptian and British armies, His Majesty the King of Egypt undertakes that, should he deem it necessary to have recourse to foreign military instructors, these shall be chosen from amongst British subjects.

9.  
In order to facilitate and secure to His Britannic Majesty the protection of the Suez Canal as an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt authorizes His Britannic Majesty to maintain upon Egyptian territory in localities to be agreed upon, to the east of longitude 32° E, such forces as His Britannic Majesty considers necessary for this purpose. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

#### PROPOSALS FOR AN ENGLAND-EGYPTIAN SETTLEMENT.

1.  
THE military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

2.  
An alliance is established between the High Contracting Parties in consecration of their friendship, their cordial understanding and their good relations.

3.  
Egypt, being anxious to become a member of the League of Nations will present in the conditions prescribed by article 1 of the Covenant a request for admission to the League, which His Britannic Majesty undertakes to support.

4.  
Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will concert together with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

5.  
Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance or will create difficulties for the other Party thereto. In pursuance of this undertaking they will not oppose each other's policy in foreign countries, nor conclude with a third Power any agreement of a political character which might be prejudicial to the interests of the other Party.



14.

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

15.

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present proposals which they are unable to settle by direct negotiation shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

16.

At any time after the expiration of a period of twenty-five years from the coming into force of a treaty based on the above proposals such modification of its terms as may be deemed appropriate in the circumstances as they then exist may be made by agreement between the High Contracting Parties.

-----

ARMY.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

In the course of our recent discussions, certain military questions arose and were most carefully considered. These questions fall naturally into two categories; first, those concerning the Egyptian forces which might, in the unhappy event of the circumstances arising contemplated in the first sentence of paragraph 7 of the proposals, be called upon to co-operate actively with allied British forces; and, secondly, questions touching the British forces which, under paragraph 9, will be stationed in the neighbourhood of the Suez Canal for the purpose of ensuring the defence of that vital artery of British imperial communications.

-4-

10.

In view of the friendship between the two countries and of the alliance contemplated in the present proposals, the Egyptian Government when engaging the services of foreign officials will as a rule engage British subjects.

11.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory regime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

12.

In view of the friendship between the High Contracting Parties and of the alliance contemplated in the present proposals, His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt by an Ambassador, duly accredited, and His Majesty the King of Egypt will reserve the highest diplomatic rank at his Court to the representative of His Britannic Majesty.

His Majesty the King of Egypt will be represented at the Court of St. James's by an Ambassador.

13.

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

-5-



is provided with an adequate emergency fresh water supply.

(ii). Subject to any modifications which may in the future be made by agreement between the two Governments, the privileges and immunities in jurisdictional and fiscal matters at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue.

(iii) Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilom. of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations operating under the authority of the Egyptian Government.

We also agreed that the Egyptian Government will give all necessary facilities to British military aircraft, personnel and stores on passage to or from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with paragraph 9 of the proposals. His Majesty's Government will give appropriate facilities to Egyptian military aircraft, personnel and stores in territory under their control.

#### EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date dealing with certain military questions, and to confirm that it accurately represents the agreement at which we have arrived.

As to the first category, your Excellency and I agreed as follows:-

- (1) Existing arrangements, under which the Inspector-General and his staff exercise certain functions shall terminate.  
~~British~~ British personnel shall be withdrawn from the Egyptian forces.
- (2) The Egyptian Government, however, desire in accordance with paragraph 8 of the proposals to avail themselves of the advice of a British military mission. His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland undertake to furnish such a mission. The Egyptian Government will send the personnel of the Egyptian forces to be trained abroad in Great Britain only. His Majesty's Government for their part undertake to receive any personnel <sup>which</sup> the Egyptian Government may send to Great Britain for this purpose.
- (3) In the interests of the close co-operation referred to above the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type, <sup>His Majesty's Government undertake</sup> to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

with regard to the British forces referred to in paragraph 9 of the proposals:-

- (1) The Egyptian Government will provide, free of cost to His Majesty's Government, lands, barracks, &c. in localities to be agreed upon, equivalent to those now occupied by the British forces in Egypt. Upon the completion of this new accommodation, those forces shall be transferred thereto, handing over the lands, barracks, &c. thus vacated to the Egyptian Government. In view of the technical objections to effecting this transfer piecemeal it shall await the completion of the new accommodation to be provided. Having regard to the character of the region lying to the east of longitude 32° E. steps will be taken to furnish reasonable amenities by planting trees, gardens, &c. for the troops, who will also



Security Department, but, in pursuance of the undertaking contained in paragraph 6 of the proposals, the Egyptian Government will retain, for at least five years from the coming into force of a treaty based on the proposals, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British officers.

If at some future date the Egyptian Government should desire to reorganise their police force, I shall be glad to know whether they can rely upon the assistance of His Britannic Majesty's Government in this task.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom note with satisfaction that in pursuance of the undertaking contained in paragraph 6 of the proposals the Egyptian Government, after the disappearance of the European Bureau of the Public Security Department, will retain, for at least five years from the coming into force of a treaty based on the proposals, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British Officers.

If at some future date the Egyptian Government should desire to reorganise their police force, His Britannic Majesty's Government will be happy to lend them the services of individual experts or of a police mission as they have done in the case of other countries similarly desirous of reorganising their police.

CAPITULATIONS

EGYPTIAN NOTE.

Your Excellency,

Paragraph 11 of the proposals provides as follows:-

ADVISERS

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

As you are aware, the Egyptian Government have taken in hand an extensive programme of internal reform, and I realise that this task will become even more far-reaching and difficult in view of the important modifications in the capitulatory system contemplated by the proposals. I appreciate that, in order to secure the satisfactory completion of this programme of reform the best advice procurable will be required, and I take this opportunity of informing you that it is the intention of the Egyptian Government to maintain, during the period necessary for the completion of the reforms in question, the employment of British subjects in the posts of Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. Future occupants of these posts will be selected by the Egyptian Government in agreement with His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom, and will receive their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the posts of the Financial Adviser to the Egyptian Government and the Judicial Adviser to the Ministry of Justice, and note with satisfaction your Excellency's statement of the intentions of the Egyptian Government.

POLICE.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I take this opportunity of informing you that the Egyptian Government intend to abolish the European Bureau of the Public



consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned for its transfer to the Mixed Tribunals. I anticipate agreement that the Mixed Tribunals should exercise jurisdiction in these matters in cases where British subjects are concerned.

In the case of pardons or remissions of sentences imposed on foreigners, and also in connection with the execution of capital sentences imposed on foreigners, the Minister of Justice will consult the Judicial Adviser, so long as that official is retained, before tendering his advice to the King.

I recognise that the conditions in which the capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate for or to impose taxation on foreigners are no longer consistent with modern conditions. I should be prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the Powers. It should be the duty of the General Assembly of the Mixed Tribunals to satisfy itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not inequitably discriminate against foreigners including foreign companies.

An extension of the criminal jurisdiction of the Mixed Tribunals will necessitate the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. The draft laws prepared in 1920 contain certain provisions of importance on this subject of criminal procedure (articles 10-27 of Law II, draft of the 18th April, 1920), and your Excellency will no doubt agree that the new Criminal Code should not

"His Britannic Majesty recognises that the capitulatory regime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

"His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners."

It will be useful if I explain to your Excellency the lines on which I think this reform of the capitulatory regime might well proceed, as I shall be prepared to support the efforts of the Egyptian Government to conclude arrangements with the Powers on these lines when a treaty based on the proposals comes into force.

It was hoped in 1920, when negotiations were in progress between the British and Egyptian Governments, that arrangements might be made for the closing by foreign Powers of their Consular Courts in Egypt. Draft laws were accordingly prepared in that year extending the existing jurisdiction of the Mixed Tribunals, and enabling them to exercise all the jurisdiction now exercised by the Consular Courts.

I shall be prepared to agree to the utilisation of those draft laws as the basis of the reform of the capitulatory regime if foreign Powers are willing to transfer to the Mixed Tribunals the jurisdiction of their consular courts.

On points of detail many changes will no doubt be required. These must be discussed by experts. There are, however, certain modifications which will, I think, be necessary in any event, and which I desire to take this opportunity of pointing out to your Excellency.

It may be difficult for some Powers to agree to the transfer to the Mixed Tribunals of all suits relating to the "statut personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions should be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the



referred are in accordance with the intentions of the Egyptian Government, who are also in general agreement with His Britannic Majesty's Government as to the lines on which the reform of the capitulatory system should proceed.

As regards the definition of the word "foreigner" I would observe that, while the Egyptian Government would have no objection to the civil and criminal jurisdiction of the Mixed Tribunals including foreigners who possessed capitulatory privileges before the war of 1914-18, those foreigners who do not possess and never have possessed those privileges must evidently be subject to the jurisdiction of the Native Courts.

-----  
FOREIGN OFFICIALS.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

In the course of our conversations in regard to paragraph 10 of the proposals, it was understood that His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland will not press for an unreasonably narrow interpretation of this paragraph, and that nothing therein contained shall prejudice the freedom of the Egyptian Government to engage non-British foreign officials for posts for which suitable British subjects are not available.

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the engagement of foreign officials and to confirm the statement therein recorded of the understanding which we have reached.

diverge from the principles laid down in these articles.

There are certain matters as to which it will be necessary for agreement to be reached between the Egyptian Government and His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom, but I do not think it necessary to do more at the moment than mention these subjects.

The first is the definition of the word "foreigner" for the purposes of the proposed extension of the jurisdiction of the Mixed Tribunals. I understand from your Excellency that the codes now enforced by the Native Courts in Egypt subject to the Native Courts all persons in Egypt other than those who by law, usage or treaty are withdrawn from their jurisdiction. I am content to accept this principle provided that is understood that all foreigners who have enjoyed the benefit of the capitulatory regime in the past will fall under the jurisdiction of the Mixed Tribunals irrespective of changes of sovereignty effected after the war of 1914-18. The second is the increase in the personnel of the Mixed Tribunals which will be necessitated by the proposed extension of their jurisdiction, and, as part of this question, the new functions of the Procureur General of the Mixed Tribunals and the staff which will be necessary to enable him to discharge those functions satisfactorily. The Judicial Adviser will, so long as that official is retained, be consulted with regard to the appointment of foreign judges in the Mixed Tribunals and of foreign members of the parquet, if any.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date, in which you informed me of the lines upon which His Majesty's Government in the United Kingdom consider that the reform of the capitulatory regime might well proceed, and drew my attention to certain particular considerations to which you attach importance.

I am happy to state that the particular proposals to which you



BRITISH NOTE

Your Excellency,

It will be convenient to place on record the agreement which we have reached as regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan. The conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and Great Britain, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will, at a convenient moment, make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively are intended, taken together, to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In some cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and Great Britain respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with

MINORITIES

BRITISH NOTE.

Your Excellency,

I wish to place it on record that it was not thought necessary to mention, in the proposals, the question of the protection of minorities which figured in the declaration of the 28th February 1922, but that it is recognised that this question will in future be the exclusive concern of the Egyptian Government.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to take note of your communication of to-day's date respecting minorities in Egypt.

-----

SUDAN.

BRITISH NOTE

Your Excellency,

When discussing paragraph 13 of the proposals, we agreed that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt should now be examined with a view to a settlement on fair and equitable lines.

We further agreed that a representative of the British Treasury should discuss the question with a representative of the Egyptian Ministry of Finance as soon as a treaty based on the proposals comes into force.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

In reply to your note of to-day's date I have the honour to confirm our agreement that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt should be examined by representatives of the British Treasury and of the Egyptian Ministry of Finance with a view to its settlement on fair and equitable lines.



a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

EGYPTIAN NOTE.

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date regarding the method of application to the Sudan of international conventions which it may be desired should apply to that country. I beg to confirm the statement therein recorded of the understanding which we have reached.

BRITISH NOTE

Your Excellency,

During our recent discussions your Excellency expressed the hope that, on the coming into force of a treaty, Egyptian troops would be readmitted to the Sudan.

If, as His Majesty's Government in Great Britain and Northern Ireland earnestly trust, the treaty is worked in the same friendly spirit in which the proposals were negotiated, they will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

EGYPTIAN NOTE

Sir,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date relative to the return of an Egyptian battalion to the Sudan, and to take note of the attitude of His Britannic Majesty's Government in the matter.

111. Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within twenty kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations operating under the authority of the Egyptian Government.

We also agreed that the Egyptian Government will give all necessary facilities to British air force machines, personnel and stores on passage to or from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty. His Majesty's Government in the United Kingdom will give appropriate facilities to Egyptian military aircraft, personnel and stores in territory under their control.





■ محمد محمود باشا في الإسكندرية عقب عودته من مفاوضات هندرسون بلندن







## محمد محمود باشا ومفاوضات 1936

في 12 من ديسمبر عام 1935، اتفقت الجبهة الوطنية التي تشكلت عقب أحداث عام 1935، من جميع الأحزاب المصرية حيث عقدت أول اجتماعاتها في منزل محمد محمود باشا، وأجمعت على رفع مذكرتين<sup>160</sup>: الأولى إلى الملك أحمد فؤاد الأول لإعادة العمل بدستور عام 1923، والثانية إلى بريطانيا لتوقيع معاهدة صداقة بعد الاتفاق على نص السودان، وفي 20 يناير عام 1936 جاء الرد البريطاني بالموافقة على التفاوض، فصدر مرسوم ملكي بتعيين هيئة مفاوضة رسمية اشترك فيها محمد محمود باشا بجانب كل من مصطفى باشا النحاس، وإسماعيل باشا صدقي، وعبد الفتاح باشا يحيى، وواصف باشا غالي، وأحمد باشا ماهر، وعلي باشا الشمسي، وعثمان باشا محرم، ومحمد حلمي عيسى، ومكرم باشا عبيد، وحافظ باشا عفيفي، ومحمود باشا فهمي النقراشي، وأحمد باشا سيف النصر، أما هيئة المفاوضة البريطانية فقد تكونت من: السير مايلز لامبسون، الأميرال السير وليم فيشر، واللفتنانت جنرال السير جورج وير، ومارشال الطيران الأول السير روبرت بروك بوبهام، المستر كيلى مستشار دار المندوب السامي، المستر سمارت السكرتير الشرقي بها، وقد بدأت المفاوضات في القاهرة يوم 2 مارس عام 1936، في قصر الزعفران، ثم استمرت في الإسكندرية منذ أواخر يوليو في قصر أنطونيادس، وانتهت بوضع مشروع المعاهدة التي وقعت في لندن بقاعة لوكارنو التاريخية بوزارة الخارجية البريطانية يوم 26 أغسطس عام 1936<sup>161</sup>.

وقد حاول وفد المفاوضات المصري بحكم خبرتهم في مفاوضة الإنجليز الحصول على أفضل النصوص<sup>162</sup>، كما شهدت المفاوضات بعض الاختلافات بين الزعماء المصريين حول بعض النصوص المقترحة، خاصة من جانب محمد محمود باشا الذي كان متحمسًا لقطع المفاوضات بسبب بعض النصوص الغامضة في المعاهدة خاصة ما يتعلق بالتحالف بين مصر وبريطانيا، ولهذا ترك الإسكندرية حيث كانت تجري المفاوضات وعاد إلى القاهرة، حيث عقد اجتماعًا في منزل آل عبد الرازق بعبادين، حضره عبد العزيز باشا فهمي، ومحمود باشا عبد الرازق، حيث عرض على الحاضرين من الأحرار الدستوريين مقاطعة المفاوضات، لكنهم نصحوه بضرورة المعاهدة خاصة أن كلا الطرفين المصري والبريطاني كان مستعدًا لتقديم التنازلات لإنجاح المفاوضات، لذا أشار المجتمعون على محمد محمود باشا بأن يتمسك بضرورة إلغاء الامتيازات الأجنبية تمامًا، وضرورة النص على ذلك في صلب المعاهدة، مقابل موافقته على تأكيد التحالف المصري-البريطاني، وهو الأمر الذي تعهدت به إنجلترا وحسب لمحمد محمود باشا، وعُدَّ مكسبًا لمصر<sup>163</sup>.

وقد اعتبر محمد محمود باشا ما تمخض عن هذه المفاوضات من معاهدة عام 1936، خطوة نحو تحقيق مطالب مصر القومية، في ظل الظروف الدولية التي كان يمر بها العالم<sup>164</sup>.



■ علي باشا الشمسي

■ عثمان باشا محرم

■ السير مايلز لامبسون





■ قصر أنطونيادس





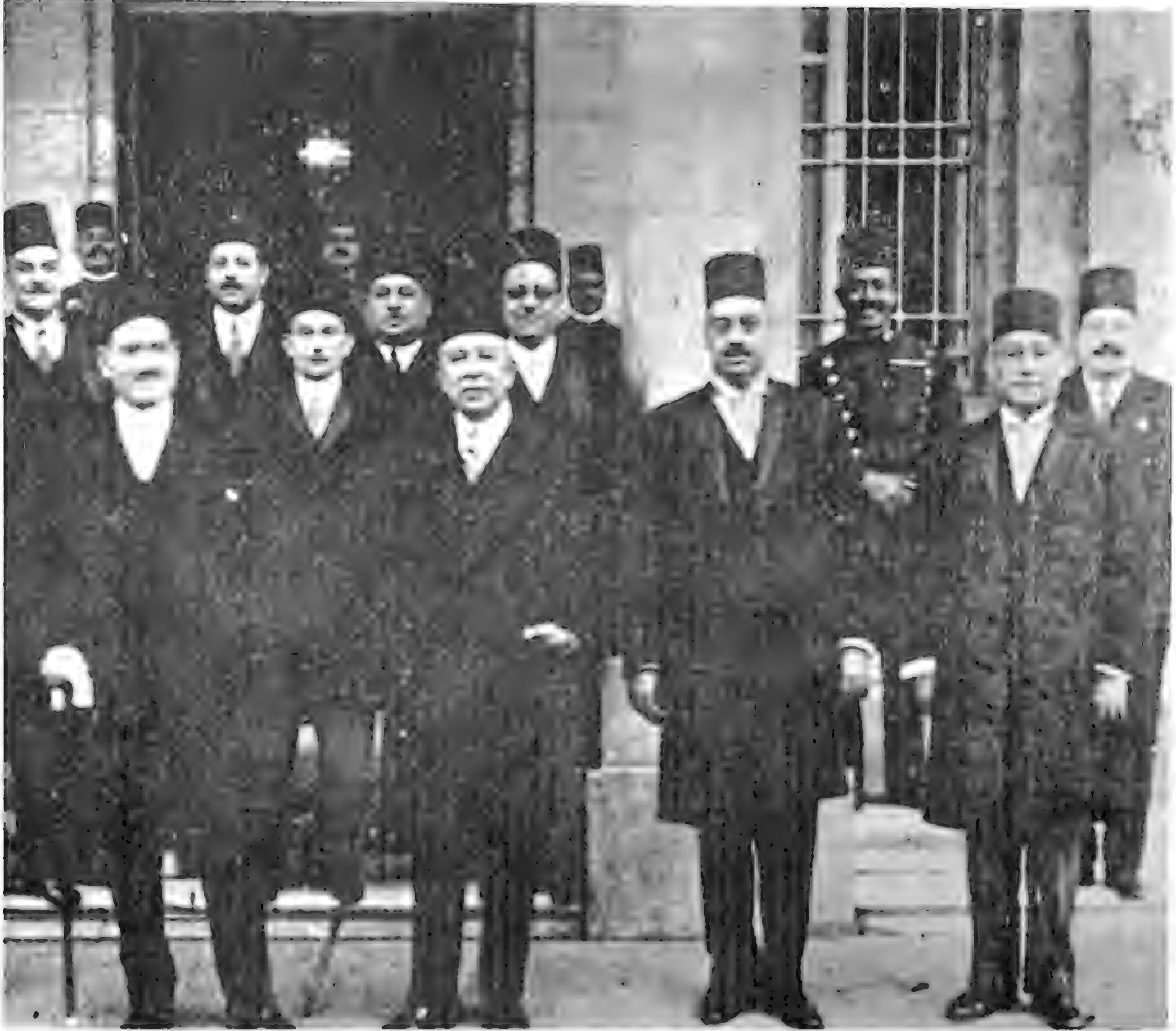
■ مكرم باشا عبید

■ وقوفاً من اليمين : إسماعيل بك عبد الرازق، الشيخ علي عبد الرازق، مصطفى بك عبد الرازق،  
إبراهيم بك عبد الرازق

جلوساً من اليمين: محمود باشا عبد الرازق، حسن باشا عبد الرازق، حسين بك عبد الرازق







■ الهيئة المصرية الرسمية للمفاوضات - عام 1936



### محمد محمود باشا واتفاقية الثكنات

في أواخر يوليو عام 1938 سافر محمد محمود باشا إلى لندن لمفاوضة اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطاني، حول مشاركة الجانب البريطاني في تكاليف بناء ثكنات الجيش البريطاني الجديدة التي نصت عليها معاهدة عام 1936، ومسألة تطوير ميناء الإسكندرية، واتفق الطرفان على إعداد مسودة بهذا الشأن، تمهيداً للتوصل إلى اتفاق عادل بصدده، وقد اتفق الطرفان على دفع بريطانيا نصف التكاليف، بدلاً من دفع الربع حسبما كانت تنص معاهدة عام 1936<sup>165</sup>.





### قضية فلسطين

كانت قضية فلسطين موضع اهتمام المصريين على المستويين الشعبي والرسمي، ومن هؤلاء كان محمد علي باشا علوبة، الذي دعا إلى مؤتمر عربي عقد في مصر في أوائل عام 1938، لمناصرة قضية فلسطين، وقد رحبت حكومة محمد محمود باشا القائمة آنذاك بعقد المؤتمر، الذي عقد في أكتوبر عام 1938، واشترك فيه ممثلون عن البلاد العربية والإسلامية، ودعا محمد محمود باشا أعضائه إلى حفل ألقى فيه خطاباً رسمياً، أيد فيه مطالب العرب<sup>166</sup>.

ولم تقتصر جهود محمد محمود باشا على الترحيب بأعضاء المؤتمر وإلقاء خطابه، بل عني بالقضية الفلسطينية عناية جدية واستمر في سعيه، فكتب إلى "نيفيل تشمبرلين" رئيس الوزراء البريطاني، مطالباً إياه ببذل قصارى جهده لحل القضية<sup>167</sup>.

كما أرسل رسالة أخرى إلى السيد محمد أمين الحسيني، مفتي القدس لتحريك القضية<sup>168</sup>، وخطاباً آخر إلى شيخ الأزهر<sup>169</sup>.

وعندما دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر "الدائرة المستديرة" في لندن (فبراير - مارس عام 1939)، لبحث القضية، أبدت الحكومة البريطانية رغبتها في أن يكون محمد محمود باشا رئيساً للوفد المصري، غير أن كلاً من الأمير محمد عبد المنعم، وعلي باشا ماهر مثل مصر فيه، على أمل الوصول مع بريطانيا لحل عادل لها<sup>170</sup>.

كما حاول محمد محمود باشا التوفيق بين المطالب العربية والمصالح البريطانية، فعمل على دراسة مشروع التسوية البريطاني، ثم عقد اجتماعاً مع زعماء العرب بحضور علي باشا ماهر



■ نيفيل تشمبرلين



■ محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز



وعبد الفتاح باشا يحيى وأمين باشا عثمان ونجح في إعادة العرب إلى المفاوضات، كما اجتمع بالزعيم الصهيوني حاييم ويزمان، والزعماء الفلسطينيين، ثم أبلغ نتائج مباحثاته للسفير البريطاني في القاهرة<sup>171</sup>.

ومما يؤكد اهتمام محمد محمود باشا بالقضية الفلسطينية، ما أورده السفير البريطاني مايلز لامبسون لأنطوني إيدن في أول يناير عام 1938، من انشغال بال محمد محمود باشا بالقضية الفلسطينية، وما أكدته في رسالة أخرى في نوفمبر عام 1938، من اهتمام الحكومة المصرية بالقضية الفلسطينية، اهتماماً فاق اهتمامها بالمسائل الداخلية.



■ السيد محمد أمين الحسيني



■ الأمير محمد عبد المنعم







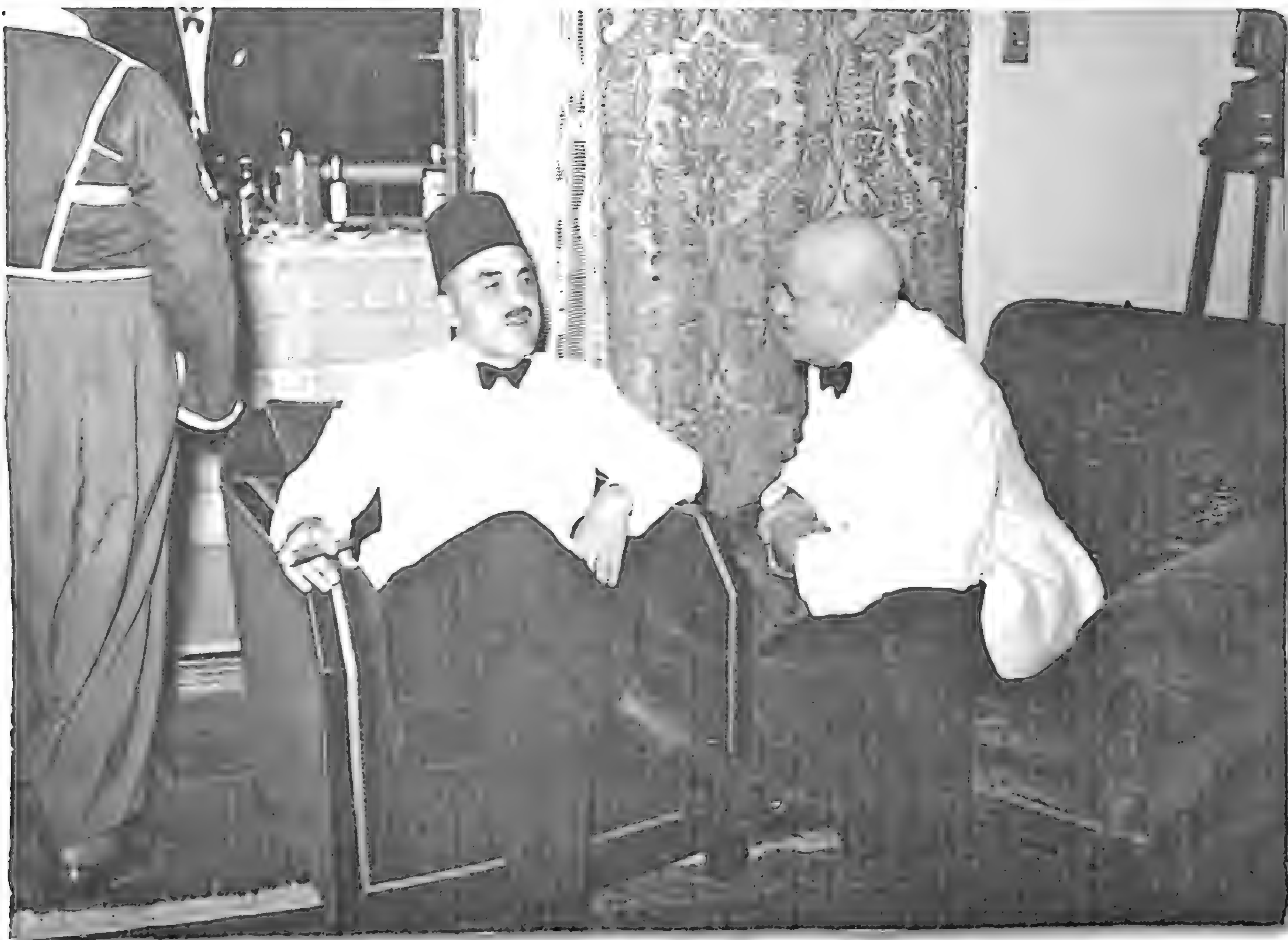


■ محمد محمود باشا والأمير فيصل بن عبد العزيز

■ محمد محمود باشا يتوسط أعضاء الوفود العربية المشاركة في مؤتمر مناصرة فلسطين عام 1938







■ أمين باشا عثمان





■ أنطوني إيدن  
■ حاييم ويزمان







■ نيشان و رصيعة التاج من الإمبراطورية الإيرانية  
لمحمد محمود باشا



EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS

TELEGRAM

31 MAR 1939

CAIRO

For all your insurance needs

SOCIETE MISRIE D'ASSURANCES GENERALES

For all your insurance needs

SOCIETE MISRIE D'ASSURANCES GENERALES

EGYPTIAN STATE TELEGRAPHS

TELEGRAM

31 MAR 1939

CAIRO

For all your insurance needs

SOCIETE MISRIE D'ASSURANCES GENERALES

For all your insurance needs

SOCIETE MISRIE D'ASSURANCES GENERALES

• يرفضان من الجالية المصرية في دالما بضغوت أنفسهم تحت تصرف محمد محمود باشا ويذكرون له  
اضطهاد السلطات الانجليزية



#### محمد محمود باشا والعلاقات المصرية الإيطالية

حاول محمد محمود باشا في الأشهر الأخيرة من رئاسته للوزارة أن يجنب مصر ويلات الحرب، فقام بتفويض الأمير شكيب أرسلان، بالتوسط لدى الدوتشي موسوليني لإتاحة الفرصة لعقد معاهدة عدم اعتداء وحسن جوار، وقد اضطلع الأمير شكيب أرسلان بالمهمة، وقام بالاتصال بالمركيز لانزا ديانا، مبعوث موسوليني للتباحث مع الأمير، وبالفعل عقد الأمير شكيب أرسلان جلستين مع المركيز، اتفق خلالها على سحب القوات الإيطالية من الحدود المصرية مع عدم سماح مصر لبريطانيا باستخدام ميناء الإسكندرية، غير أن المفاوضات لم يكتب لها الاستمرار نتيجة استقالة محمد محمود باشا من رئاسة الوزراء<sup>172</sup>.



■ الأمير شكيب أرسلان

■ موسوليني



■ المراسلات المتبادلة بين محمد محمود باشا وشكيب أرسلان حول مفاوضاته مع مندوب موسوليني





Hotel Savoy

رومة ٢٥ يوليو ١٩٤٩

لخاتمة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس وزراء مصر الأعظم ايطاليا  
بقائه وادام توفيقه

اعرض الي وصلت الي رومة في ١٨ يوليو وناف يوم وصولي كنت الي زعيم  
ايطاليا كنيا سجيلا بالوسطة اقول له فيه : اني من ست سنوات ماصدعت  
خاطرك بطلب مقابلة وذلك لما اعلم من كثرة مهلكك اني مضطرب هذه  
المره ان اطلب مقابلتك لودر بغاية الاهمية

ففي ٢١ يوليو اخبرني الدكتور اندري وهو صديق للزعيم وصديق لي ان انما جيت  
تلفتت له ان الزعيم امر بارسال المرنيز لانرا ديا

Martinez Lanza D'Agosta

لقابلته عنده في بيته والمركيز المذكور هو سكرتير وزير الخارجية شيانو .  
فتقابلنا في بيت الدكتور اندري اكثر من ساعة وقلت له ان مقصدي  
كان ملوفاة الزعيم للكلوم معه في قضايا ماسة تتعلق بسياسة ايطاليا بازاء  
العالم الاسلامي لوسيا مصر التي هي اليوم مركز العالم الذكور . فقال المرنيز ان  
الزعيم كثرة مشغوليته ارسلني لمقابلتك حال وصولك اليه فيمكنك ان  
تقول كل ما تريد وانا اقدم له بذلك تقريبا . قلت مراد ان اقول له



Hotel Savoy

ان المقدار المعتاد لثقة ارضي الداخلي فعند ذلك لا تحتاج مصر الى جعل مينا  
الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا . قلت له : اريد ان اعرف هل انتم  
مستعدون لقبول مبدأ عدم الاعتداء « بينكم وبين مصر » فان كان هذا  
البلد عنكم موجودا مانت المسئلة وقضية رفع عسكركم عن حدود مصر  
وقضية حرية المرور بالقتال مع الاعتراف بان القتال ملك مصر وقضية  
عدم اتحاد الانكليز بغير الاسكندرية قاعدة بحرية ضدكم هذه كلها يصير  
البحث فيها بين محمد باشا محمود وسفيركم بمصر ولا بد لنا من تفصيل من  
ضباط الجيش المصري وما اظن الانكليز يكرهون ان تعقدوا مع مصر معاهدة  
« عدم اعتداء » لانه يخفف عنهم كثيرا من الواجبات وفي الاتفاق الذي جرى  
بينكم وبين الانكليز في العام الماضي وقع لكم تعهد برفع الحواجز المشدودة  
في ليبيا

قال المرنيز : انا ساقدم تقديرا بكل ما قلته لي الي الزعيم وبعد ثلاثة  
اواربعة ايام بالكثير ابغلك اجواب . قلت له : ان كانت فكرة عدم  
الاتفاق مقبولة تكتبون الي سفيركم بمصر حتى يستأنف المفاوضات . يا  
مع محمد باشا محمود . قال : وهو كذلك

ثم نزلنا على القضية العربية واخبرنا ان ايطاليا اعلنت عدم اعترافها بما

انه ان كانت ايطاليا يهزم العالم الاسلامي ولا تريد اخلاق معه فلا اعلم فاذن  
نحشد جيوشا على حدود مصر وهي تعلم انها ان دخلت في عداوة مع مصر صار  
المسلمون في المصير كله اعداءها فان مصر هي اليوم ساحة آمال المسلمين وقضايا  
هذه الزعامة في الماضي لتوكيا فتركيا رفضت ان تلتزمها فتحولت الي مصر فكل ما  
يسوء مصر يسوء المسلمين اجمعين . قال المرنيز : ايطاليا لا تنوي اني سوف  
لمصر لكن الكلفة تسوق مصر في طريق عداوة ايطاليا . قلت له : لا يوجد في مصر  
اقل روح عداوة لاطاليا ولماذا لا ينعقد بين ايطاليا ومصر معاهدة عدم  
اعتداء non aggression فانما تعجب من تأخير عقد هذه المعاهدة فقد  
كانت وزاركم ارسلت لي السو كوروزو من خمسة اشهر ليشا فني في امور المتعلقة  
بالمسلمين وعينا يلذون كانا للاجتماع وقلت له ان كنتم تريدون عدم اساءة  
المسلمين عموما فلا تعرضوا لمصر فقال لي كوروزو : نحن ننتظر في عقد معاهدة  
عدم اعتداء مع مصر . وبعد هذا الكلام لم يجد شي . بل انما توجهت بمصر  
مع رئيس الوزراء محمد امين محمود وسألته هل صارت مفاوضة بين مصر وايطاليا  
في عقد معاهدة عدم اعتداء . فاجابني بالعم كيا بدانا بذلك ثم جرت حادثة  
ضم ايطاليا لليبيا فكان لها تأثير سي بين المسلمين وبعد ذلك توقفت المفاوضات  
بين وبين سفير ايطاليا غير ان محمد باشا محمود اثني لي على سفير ايطاليا بمصر

فقال لي المرنيز : كيف نطلبون ان نرفع عسكرنا من ليبيا ومصر اجبت ان كلفة  
جعل الاسكندرية قاعدة بحرية ضد ايطاليا . قلت للمرنيز : الاسكندرية  
ملك مصر لا ملك الانكليز فحق انتم مصر من جهركم في ليبيا امكنكم عدم اخذ  
الانكليز في حديق . كندرية ارضوا عسكركم من ليبيا او لا فهو امته هناك

اشفتت عليه فوسا مع تركيا من شمس سنجق اسكندرية والى تركيا . قلت له : ان  
انصرنا فاجلوا ذلك بالشكر . ثم سألته عما يكون موقف ايطاليا باذا انصرنا  
ان حصلت حرب . وما يكون موقفنا باذا انهم اذا استمرت السلم . وكان مع وجود  
الاتفاق ان الانكليز التزموا بوجود الاتفاق وفي نفس الوقت الذي اعيدا سالا جديدة  
في الشرق الأدنى

فقال : هذا سيدخل في جواب الزعيم لك وهو الذي سبغلك اياه بعد ثلاثة  
او اربعة ايام  
فهذا ما جرى حتى قصدت اطلوئك عليه وهي جأت في اجواب من زعيم ايطاليا  
الامر بعرضه لك بحرفه . وان كان موافقا اني اليك سفير ايطاليا رجل  
استئناف المفاوضات التي كنتم بدانم يا سعه . والى الله مرجع الامور والسلام  
على سيدى الباشا ورحمة الله وبركاته .  
الداعي  
الحبيب  
ارسلته

Hotel Savoy Rome

بعد ان ياتي جواهم واكتبه لثقتكم الوجود الي جنيف حيث عنوان منزلي

11 Rue Marignac

Genève





رومة ٢٨ يوليو ١٩٤٩

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود رئيس وزراء مصر  
العظيم اطال الله بقاءه وادام توفيقه

في ٢٥ ايجاري مرضت لنخاتم ماذا تم معي من جهة التقارب بين  
مصر وايطاليا وعقد معاهدة حسن جوار وعدم اعتداء بين الدولتين  
وان الخارجية وعدتني بالجواب الصريح بعد يومين او ثلاثة . وقد  
انتظرت ثلاثة ايام وبهذا التنازل جاء الميكز لانسدا دايي من قبل  
ناظر الخارجية السنيور شيانو وجلس معي مثل العادة في منزل السفير  
اندري واستمر حديث اكثر من ساعة والآن هو ان اجواب كان موافقا  
فالكومة ايطالية تعلن ان ليس عندها نحو مصر سوى المودة وحسن  
النية باكرهم من المظاهرات ايجارية في مصر باغراء بمضد اجرات  
وان الخارجية قد عرضت ان تعرف بهذين اليومين سفير ايطاليا في  
مصر بانه ان كانت الحكومة المصرية تدعوه لامتشاف المفاوضات التي

كان قد بدأ بها في يناير الماضي بشأن معاهدة حسن الجوار بين ايطاليا  
ومصر وعدم اعتداء كل منهما على الاخرى *traité de bon voisinage et non agression*  
يكون السفير ايطالي حاضرا للدخول في المفاوضات فإن هذا المبدأ  
مقبول ومرغوب فيه عند ايطاليا

سألته ان يكتبوا الى السفير بان يبلغ الحكومة المصرية كون ايطاليا  
تسحب عساكرها من حدود مصر ان تم الاتفاق المذكور فاجاب بان  
لا أعد سحب العساكر قبل انتهاء المفاوضات بل هذا يكون نتيجة اتفاق  
از من البديهي انه متى تقرر الاتفاق ستتحذف الدلائل الدالة على حسن  
الجوار وعدم الاعتداء ومن اممها سحب القوات العسكرية من الحدود من  
اجرتين

لحظت انهم ينتظرون من الحكومة المصرية ان تبدأ هي بالمفاوضة فعندما  
تستدعي سفيرهم بمصر يكون حاضرا للدخول فيها ولتسهيلها  
مسئلة محمدا عسكريا انكليزية صندية الى حدود مصر الغربية هذه قالوا  
ان لا تسهل الاتفاق . فقلت لهم : لا عجب في ان تتخذ مصر الخطوات  
اللازمة مادامت عساكرهم محتشدة على حدودها . ولكن غاظهم كثرة  
من ذلك اشاعة محمدا بعثة عسكرية تركية لتنفذ حدود مصر الغربية  
فقلت لهم : ليس عندي من ذلك سوى اقوال جرائد وهي ان بعثة  
عسكرية مصرية تذهب اولاً الى تركيا وتنفذ الدردنيل واليوسفور ثم  
تأتي بعثة عسكرية تركية لتنفذ حدود غربي مصر أما اذا وقع

Ministère des Affaires Étrangères

اتفاق عدم الاعتداء فلا اظن انه ينبغي لزوم لحي بعثة ضباط اترك الى  
مصر  
قالوا : ان ايطاليا تقدم هذا تمهيداً فلا يساعد ذلك على الاتفاق المطلوب  
قلت : اجتهدوا في ان لا يبقى سبب لهذه المظاهرات

اخبرني الميكز المذكور باستفسار رفعتم من رئاسة الحكومة المصرية  
فقلت له : هذا لا يمنع من ان اكمل كتابتي لكم في الموضوع لانكم على كل  
الاحوال ستبلغون من يديرون شؤون الدولة المصرية

ثم ان الميكز المذكور ابلفني كل هذا الكلام باسم الزعيم اي موسولين  
وباسم الوزير شيانو وودعته اليوم معني اسافر غداً ان شاء الله  
الى جنيف فقد بقيت في رومة من ١٧ يوليو الى ٢٨ من انتظار  
لنتيجة هذه المذاكرة لعلي اخبرم مصر لا لسبب آخر فان مصر اليوم  
هي موطن العرب والاسلام . وان لزم شئ ففضواني في جنيف هو الذي بذله  
والسلام على سيدي الوزير الكبير ورحمة الله وبركاته  
الراعي  
الحبيب  
السلام

عنواي : 11 Rue Marignac, Genève



جنييف ١٤٥٨ رجب الفرد

حضرة صاحب المقام الرفيع محمد باشا محمود المعظم اطال الله بقاءه وادام علياه

بلقنا من صحف الاخبار استغناء رفقتم من رئاسة الوزارة بسباب صحة فكل من يعلم منافع السامية  
ياأسف لاخطركم بسبب هذا الارتياح الى مفارقة الدست ولو ريثما تتأثلون الى العافية و  
كان اغتباطي بشرف معرفتكم الشخصية عظيماً لا رجل الوزارة بل رجل شفعكم الكثر المتعلمين  
باسنى الصفات الوارث خلال الاصاله والنبالة عن ذلك البيت العريق فانا افتخر بصدقكم  
سواء كنتم في احكم ام لم تكونوا ويهنا الآن ان تحصلوا على العافية التامة فان صحتكم غالية جداً  
لدى وطنكم وعند جميع اصديقاتكم واسمعوا الى الان ان اذكركم لديكم كونكم انتم السبب في دخولي الى  
مصر بعد ان ضدت عن سبب عشرين سنة فخللتكم بذلك عقاب غربي واو ليموني في ظل جلالة  
الملك المفدى ايده الله نعمة انا مقدرها قدرها وغير ناس حقراً فادركم الله ملجأً وبرهاناً والسلام  
على سيدي الوزير الكبير ورحمة الله وبركاته  
الداعي  
مكتب  
ارسلته

11 Rue Marignac  
Geneve





■ محمد محمود باشا يفتح مستشفى الرمد بالزقازيق



### السياسة الداخلية لمحمد محمود باشا

يعتبر محمد محمود باشا من أكثر رؤساء الوزراء المصريين قبل ثورة عام 1952 اهتمامًا بتحسين الظروف الاجتماعية والمعيشية للشعب المصري من خلال اهتمامه بالشئون الداخلية، فقد شهدت فترة توليه رئاسة الوزراء الكثير من الأعمال والإصلاحات نذكر منها:

#### في مجال التربية والتعليم

شهدت فترة وزارة محمد محمود باشا الأولى (يونية عام 1928 – أكتوبر عام 1929)، توسع وزارة المعارف التي كان يرأسها أحمد بك لطفي السيد في نشر التعليم الأولي، فأنشأت 240 مدرسة إلزامية جديدة، وتوسعت في التعليم الفني فأنشأت مدرسة تجارية متوسطة بالقاهرة وأخرى بالوجه القبلي، كما انبرى مفكر حزب الأحرار الدستوريين الدكتور محمد بك حسين هيكل إلى تحفيز الشعب المصري على ضرورة تحصيل التعليم وذلك من خلال سلسلة من المقالات في صحيفة "السياسة الأسبوعية"، كما طالب في العديد من مقالاته بتطوير الأزهر ووجوب أن يكون له جامعة، وعندما تولى وزارة المعارف أثناء فترة رئاسة محمد محمود باشا للوزراء (أبريل عام 1938 – أغسطس عام 1939) بدأ في تطبيق نظام اللامركزية بإنشاء المناطق التعليمية، وذلك بتقسيم الدولة إلى مناطق تعليمية، يرأس كل واحدة منها مراقب منطقة، يكون له اختصاص معين يعمل في حدوده من غير أن يراجع الوزارة<sup>173</sup>.

كما حاربت وزارة المعارف في وزارة محمد محمود باشا الثانية تفشي الأمية، فقام محمد محمود باشا بتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للنهوض بالتعليم الإلزامي، واستطاع تدبير 70 ألف جنيه لبناء مدارس جديدة يتعلم فيها أبناء الشعب.



■ محمد محمود باشا ويجواره مسيو هريو في حفلة الشاي التي أقامتها الجامعة المصرية لهريو بمناسبة اهدائه درجة الدكتوراه الفخرية







كما اهتمت وزارة المعارف في وزارة محمد محمود باشا الثانية بتدريس اللغة العربية في المدارس الابتدائية، كما قرر إلغاء تدريس اللغة الإنجليزية في السنة الأولى الابتدائية. كما اهتمت وزارة محمد محمود باشا الثانية بالتعليم الجامعي حيث أصدرت قرار بإنشاء كليتين بالإسكندرية للآداب والحقوق تكونان نواة لجامعة فاروق الأول<sup>174</sup>.



■ جامعة فاروق الأول (جامعة الاسكندرية)

■ محمد محمود باشا وحديث مع إحدى التلميذات

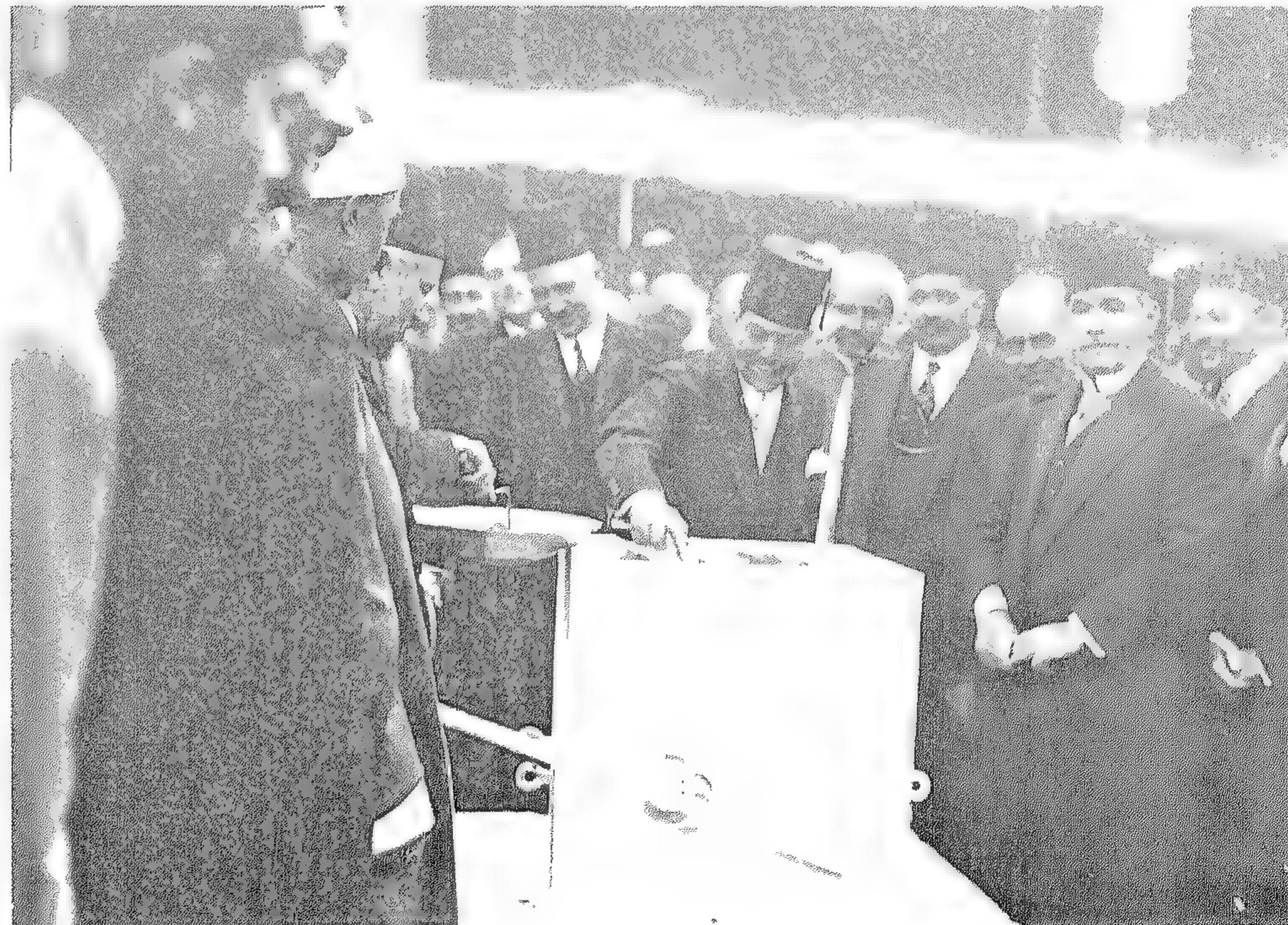




### في مجال الشئون الاجتماعية

اهتمت حكومة محمد محمود باشا الأولى بالشئون الاجتماعية، فوضعت تشريعاً جديداً لقانون الأحوال الشخصية<sup>175</sup>، كما عملت الحكومة على النهوض بوسائل معيشة المواطن المصري؛ فقد قامت بإنشاء العديد من مساكن العمال في جهات مختلفة من أرجاء البلاد، ووضعت حجر الأساس لإنشاء 150 مسكناً للعمال في تل معمل البارود بحي السيدة زينب بالقاهرة، كما باعت الحكومة جزءاً من أراضيها لصغار الفلاحين<sup>176</sup>.

كما وضعت الحكومة في يناير عام 1939 كادرًا لموظفي الدولة روعي فيه التوفيق بين مصالح الموظفين ومصلحة الدولة، بما يتناسب مع ميزانية الدولة بقدر المستطاع، وخفضت بمقتضاه مرتبات الوزراء من 3000 جنيه إلى 2500 جنيه<sup>177</sup>.



■ أحد النياشين التي حصل عليها محمد محمود باشا

■ محمد محمود باشا يضع حجر الأساس  
لمساكن العمال



### في مجال الاقتصاد

استطاعت وزارات محمد محمود باشا إنجاز العديد من المشروعات الاقتصادية التي رفعت من مستوى الدخل القومي، فقد استطاعت وزارته كسب قضية ترام الرمل في الإسكندرية وسحب امتياز الشركة التي تديره وتحويل اختصاصاتها إلى بلدية الإسكندرية مما أدى إلى زيادة موارد البلدية، كما عملت الوزارة على تعديل النظام الجمركي القديم، بهدف زيادة موارد الحكومة لإنجاز المشاريع الإستراتيجية، أما في مجال الزراعة فقد شرعت وزارة محمد محمود باشا الأولى في بيع أراضي الدولة إلى صغار المزارعين، فبدأت في تقسيم أطيان الفيوم البالغة 2000 فدان على هؤلاء المزارعين.

ساعدت جهود محمد محمود باشا في إلغاء الامتيازات الأجنبية طبقاً لاتفاقية مونثرو في إطلاق يد مصر في فرض الضرائب على الأجانب والمصريين على السواء، مما مكن الحكومة من تقديم مشروعات قوانين جديدة للضرائب إلى البرلمان كضريبة الدخل وضريبة التركات، التي صارت بعد إقرارها حجر الأساس في النظام الضرائبي الحديث وهو: قانون الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل، وضريبة رسم التمغة، وضريبة رسم الأيلولة على التركات. وقد أمدت تلك القوانين الميزانية بموارد مالية زادت من مقدرتها على مواجهة مشاريع الإنشاء والإصلاح.

وفي أثناء سفر محمد محمود باشا إلى لندن في 2 أغسطس عام 1938، بدأ في مباحثات حول مسألة إلغاء صندوق الدين، وقد نجح في الحصول على هذا الإلغاء<sup>178</sup>.

### في مجال الصحة

اهتمت حكومات محمد محمود باشا، بالشئون الصحية فعملت على إنشاء المستشفيات المركزية والقروية، وردم البرك والمستنقعات<sup>179</sup>.

فقد شهدت وزارة محمد محمود باشا الأولى العديد من الإصلاحات، نذكر منها:

- افتتاح مأوى مستشفى الرمد ودار الإسعاف في الزقازيق في نوفمبر عام 1928<sup>180</sup>.
- إصدار قانون تنظيم مزاوله مهنة الطب.
- افتتاح مستشفى الأميرة فوقية الرمدي في روض الفرج في 4 مايو عام 1929 بحضور الملك أحمد فؤاد الأول<sup>181</sup>.
- افتتاح مستشفى الرمد، وجمعية الإسعاف العام في 10 يونية عام 1929.
- كما عقدت اتفاقية في باريس في 31 أكتوبر عام 1938، تقرر بموجبها إلغاء مجالس الصحة البحرية والكورنيتين، ونقل صلاحياته إلى وزارة الصحة، وإنشاء الحجر الصحي<sup>182</sup>.





■ محمد محمود باشا يضع حجر الأساس لأحد المشاريع التنموية



### في مجال الدفاع

اهتم محمد محمود باشا أثناء توليه الحكومة بوضع أسس بناء قوة مسلحة تستطيع الدفاع عن البلاد، فقد طرحت حكومته على مجلس الدفاع الأعلى في أكتوبر عام 1938، مشروع الدفاع الوطني الذي يقضي بزيادة عدد أفراد الجيش إلى حوالي 50 ألف جندي، وتكوين سلاح طيران يتكون من 280 طائرة حربية و47 طائرة تدريب، ووضع نواة أسطول تتكون من تسع قطع (أربع قاذفات طوربيد، وأربع لاقطات ألغام، وباخرة حراسة واحدة)<sup>183</sup>.

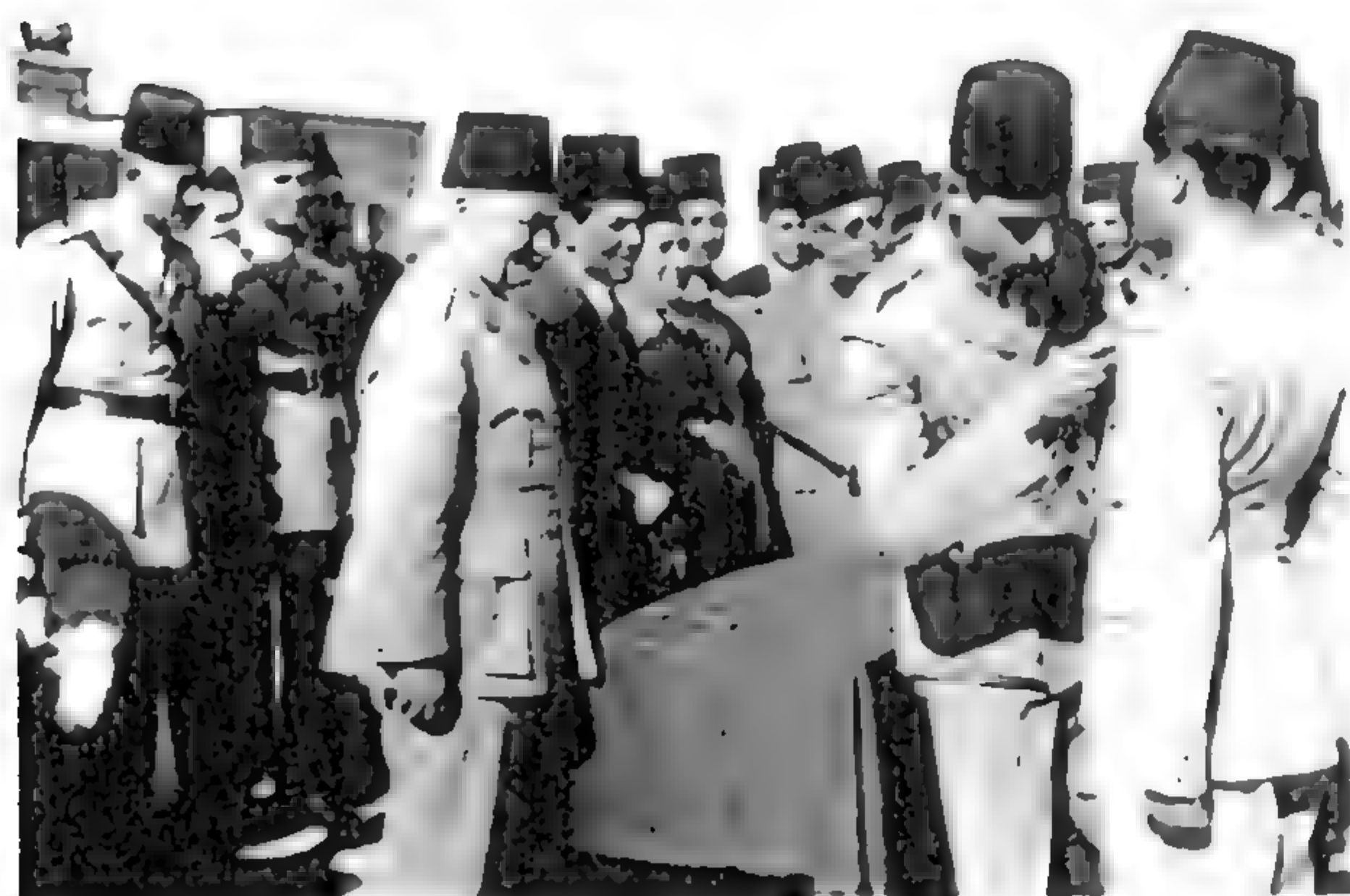
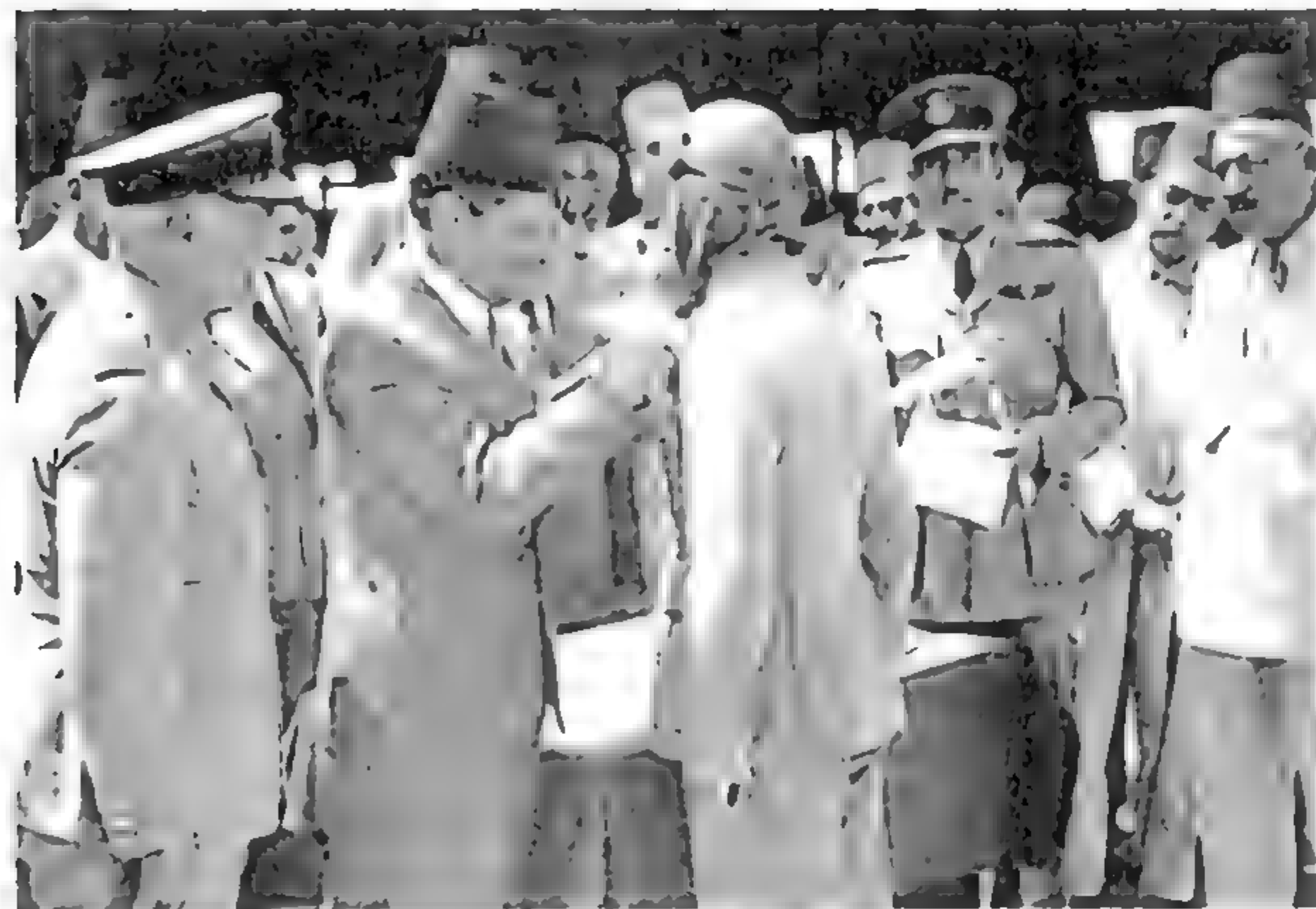
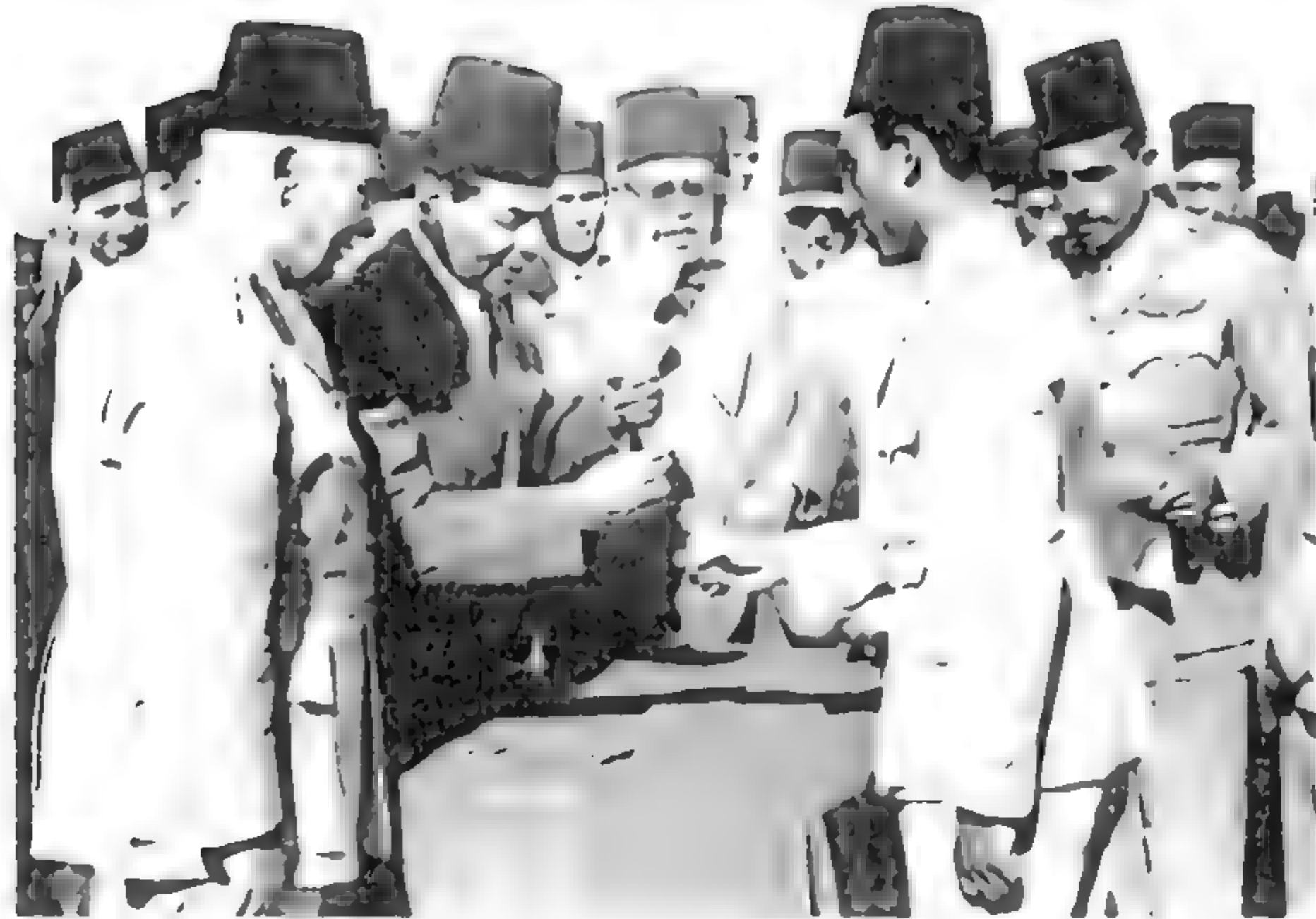
كما وضعت حكومته نظاماً جديداً للتجنيد يستهدف تحسين وسائل التجنيد وتكوين احتياطي، وتوفير العدد اللازم للجيش، ويقوم هذا النظام على جعل مدة الخدمة العسكرية ثلاث سنوات بدلاً من خمس وإلغاء البدل العسكري، كما أعدت الحكومة مشروعاً لتدريب طلبة الجامعة، وإعدادهم كضباط احتياط، كما درست مشروعاً لإنشاء جيش إقليمي يكون بمثابة الصف الثاني إذا دعت الظروف وكان ذلك بداية لمشروع الجيش المرابط، بهدف إعداد أكبر عدد من الشعب لحمل السلاح في أوقات الشدة، وتكوين نواة قوة يستطيع الجيش العامل الاعتماد عليها وقت الحاجة، لكن عاق تنفيذ هذا المشروع عدم توافر الضباط والمدرسين اللازمين للتدريب، إلى أن صدر به مرسوم في أول سبتمبر عام 1939، كما قررت الحكومة إنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة الصغيرة، ومصانع للطائرات.

وعندما سافر محمد محمود باشا إلى بريطانيا في صيف عام 1938 لمفاوضة الحكومة البريطانية، في موضوع نصيب مصر وبريطانيا في تكاليف الشكنات، انتهز الفرصة وتفاوض أيضاً بشأن تسليح الجيش المصري وتدريبه، فتم الاتفاق بينه وبين الحكومة البريطانية، على أن تكون للحكومة المصرية حرية استيراد الأسلحة للجيش المصري من غير المصانع الإنجليزية، تجنباً للإبطاء فتحررت مصر بذلك من القيود التي كانت بريطانيا قد فرضتها على تسليح الجيش المصري، ولتحقيق ذلك سافر حسن باشا صبري وزير الحرية في وزارة محمد محمود باشا إلى أوروبا، فاتفق مع المصانع الفرنسية على توريد 120 مدفع مورتر، وبحث في بريطانيا موضوع إنشاء مصنع للذخيرة، كما تقدمت البعثة العسكرية البريطانية بمذكرة لزيادة عدد الضباط لمواجهة توسعات الجيش، وذلك بزيادة عدد المقبولين في الكلية الحربية وتخفيض مدة الدراسة بها، والإكثار من إرسال البعثات إلى إنجلترا<sup>184</sup>.

وقد أدت تلك السياسة إلى زيادة عدد الجيش وتطور تسليحه حتى صار لمصر في أبريل عام 1939، ثلاثون ألف جندي، وفرقة من الدبابات مجهزة أحسن تجهيز، ووحدات ميكانيكية وقوة جوية حسبما ذكرت صحيفة نيويورك تايمز، وفي يونيو عام 1939 زاد الجيش من تسليحه حتى صار لديه فرقة من الدبابات والسيارات الخفيفة، ومدافع مضادة للطائرات، ووحدات للمدافع الرشاشة<sup>185</sup>.



■ محمد محمود وتطوير الجيش المصري











• دار المتدوب السامي



## علاقة محمد محمود باشا بالقوى السياسية في مصر

### علاقة محمد محمود باشا بالإنجليز

لم يكن هناك اختلاف بين زعماء الأحزاب المصرية على ضرورة جلاء الإنجليز عن أرض الوطن، والتخلص منه في أسرع وقت ممكن، بل إنهم كانوا مجمعين أيضًا على أن تدخل الإنجليز في شئون مصر الداخلية من أهم أسباب التأخر ومن أقوى العوائق في وجه تقدم البلاد ورفيها.

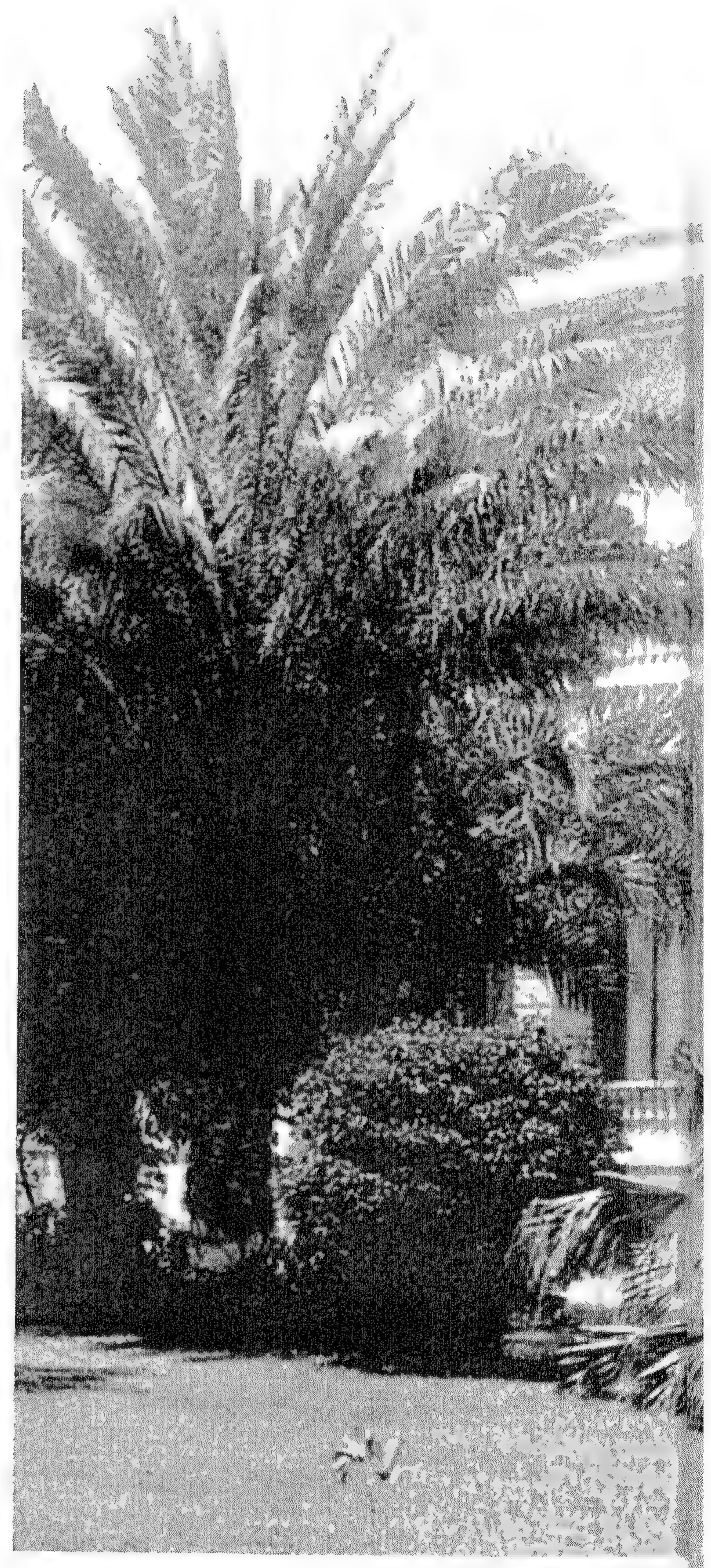
إن تاريخ السياسيين المصريين الذين عملوا في عهد الاحتلال البريطاني لا يثبت تواطؤهم مع المحتل، حقيقة قد يوجد بينهم ضعاف ومتهاونون من أمثال مصطفى باشا فهمي وأحمد باشا زيوار ولكن لا يوجد خونة. والقارئ لمحاضر المفاوضات التي جرت بين زعماء الأحزاب المصرية وبين الإنجليز، لا يستطيع أن يفرق بينهم، فيرى في هذا متشددًا في الدفاع ويرى في ذلك متهاونًا، ونقطة الخلاف فيما بينهم تكمن في إصرار الوفد على الحصول على المطالب كاملة، وقبول الآخرين الاستقلال على دفعات، ومع ذلك اضطر الوفد في معاهدة عام 1936 إلى قبول استقلال جزئي حينما عجز عن الحصول على الاستقلال الكامل.

أثبت محمد محمود باشا من خلال مواقفه أثناء المفاوضات التي اشترك فيها عدلي باشا يكن مع كيرزون أو محمد محمود باشا مع هندرسون، أو مفاوضات معاهدة عام 1936، أنه حريص كل الحرص على مصالح البلاد، وعدم التفريط في أي حق من حقوقها، وأنه مُصر على تحقيق الاستقلال التام بالأسلوب الذي ارتآه عن طريق التدرج، وأنه من الإنصاف القول بأن سياسته كانت هي السياسة الإيجابية التي أثبتت فاعليتها وحققت للبلاد ما كانت تأمل فيه.

وقد اتسمت علاقة محمد محمود باشا بممثل إنجلترا في مصر بالود والتفاهم. ففي أثناء حكم محمد محمود باشا عام 1928 توطدت العلاقة بينه وبين اللورد لويد جورج.

كذلك كان هناك علاقة ود بين محمد محمود باشا والمندوب السامي سير مايلز لامبسون وتوضح لنا رسالة لامبسون إلى انطوني إيدن بتاريخ أول يناير عام 1938، تعاون حكومة محمد محمود باشا في حالة تنفيذ المعاهدة. ففي أول مقابلة يجريها لامبسون مع محمد محمود باشا بوصفه رئيسًا للوزارة الجديدة، أكد محمد محمود باشا اعترام حكومته على "أن تظل علاقة الصداقة والولاء قائمة"، وأنه قرر أن تكون لمسألة الدفاع عن مصر وما تتطلبه من النفقات أولوية على ما عداها من المسائل، وأن رأيه في المعاهدة معروف تمامًا وسوف يراعي تنفيذها بإخلاص.

ورغم أن موقف محمد محمود باشا من التعاون المصري البريطاني خلال الأزمة الدولية في سبتمبر عام 1938، قد شابته بعض الشوائب من وجهة النظر البريطانية، عندما ترددت حكومته بشأن ما تقتضيه المعاهدة من مصر بدخولها الحرب، إلا أن موقف محمد محمود باشا تحول بعد ذلك إلى تعاون كامل مع الجانب البريطاني طبقًا لما تقتضيه المعاهدة.





كما أبدى محمد محمود باشا قبوله الانضمام إلى ميثاق سعد آباد في الأسابيع الأولى من عام 1939، رغم ما يؤدي إليه ذلك من تحالف مصر مع الإنجليز إلى خارج حدود مصر، ودفع القوات المصرية بعيداً مئات الأميال إلى تركيا والعراق وإيران.



■ مصطفى باشا فهمي

■ محمد محمود باشا يتوسط من اليمين جعفر باشا ولي والشيخ مصطفى بك عبد الرازق ومن اليسار اللورد لويد جورج

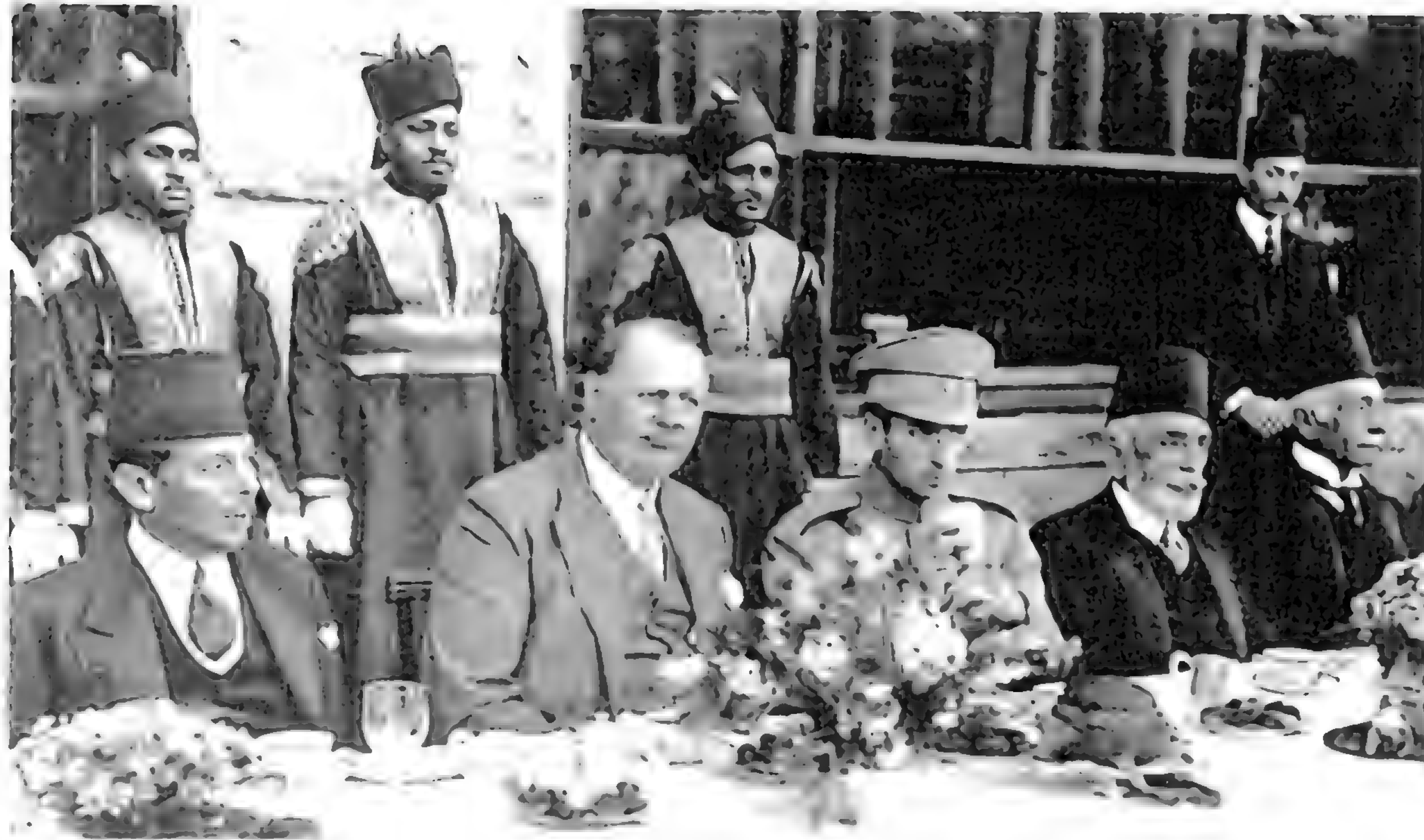






• محمد محمود باشا يتوسط من اليمين الليدي مايلز لامبسون وعلي باشا ماهر ومن اليسار السير مايلز لامبسون





■ محمد محمود باشا  
وعلى يساره السير  
مايلز لامبسون والأمير  
محمد رضا بهلوي  
والأمير محمد علي



■ محمد محمود باشا  
والسير مايلز لامبسون





■ محمد محمود باشا وصديقه البريطاني لاسيل كامبل





■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا



## علاقة محمد محمود باشا بالقصر

تميزت العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر بالشد والجذب، فقد تعاون محمد محمود باشا مع القصر، بهدف انتزاع الحكم من الوفد، كما لجأ محمد محمود باشا في أثناء توليه مقاليد الحكم إلى الاستئثار بالأمر فلم يشرك الملك أحمد فؤاد الأول في الحكم، حتى أنه أجرى مفاوضات مع هندرسون عام 1929، ولم يخطر القصر بها إلا بعد أن نصحه وزير خارجيته الدكتور حافظ بك عفيفي، بأن يذهب إلى باريس ويقابل الملك هناك ويحيطه بالأمر. فهذا التصرف من جانب محمد محمود باشا وغيره من التصرفات المماثلة، كانت تؤكد عزمه وتصميمه على إبعاد القصر عن الحكم، ولم يكن من المعقول أن يرضى الملك أحمد فؤاد الأول - الذي يتطلع إلى الحكم المطلق - عن هذه السياسة التي ترمي إلى تجاهل القصر وإبعاده عن الحكم.

كما اتخذت مظاهر الصدام مع القصر خلال وزارة محمد محمود باشا الأولى مظاهر أخرى، منها رفض محمد محمود باشا لقرار الملك أحمد فؤاد الأول بتعيين إسماعيل باشا صدقي رئيساً لديوان المحاسبة، والتدخل لدى مجلس الوزراء ليوقف اتخاذ إجراءات تتعلق بإدارة أوقاف الأقباط، ومحاولة الملك إنشاء وزارة للصحة يتولاها أحد قيادات حزب الاتحاد الموالي؛ فرفض محمد محمود باشا وهدد بأنه لو استمر في التدخل في شئون الحكومة فإنه سوف يعيد البرلمان ثانية، وقد استمرت العلاقة تسوء بين الملك أحمد فؤاد الأول ومحمد محمود باشا، خاصة خلال زيارة الملك لأوروبا ورغبته في تعديل الدستور، حيث لم يوافق محمد محمود باشا، فما كان من الملك إلا أن رفض أن يمنح محمد محمود باشا لقب "قائم مقام ملك" والوشاح الأكبر من نيشان محمد علي، حتى أن الملك أحمد فؤاد الأول قال إن نزوله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعلنا من أمته خير أمة أخرجت للناس

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

والله اعلم

الحمد لله الذي جعلنا من أمته خير أمة أخرجت للناس

والصلاة والسلام على من لا نبي بعده

والله اعلم

■ خطاب من حافظ عفيفي بك إلى محمد محمود باشا



MM3/5

است ١٢ يونيو

SCHLOSS WERNIGERODE  
HARZ.

عزبتى دولة الملك  
اصدقكم تحياتي واسأل عن صحتكم ودولتكم وبعد فقد كانت  
لي مع جلالتكم الملكة اماليثا طويلا فكم فطنتكم من  
نيابة الطبيب تحت وزائكم وشكركم تشكركم وشكركم  
الذرات في هذه النيات وقابلتني انه انه اعترض على  
بعضه اعمال لم يرافقه عليك فليس هذا معناه عدم  
رغبتكم من الوزراء وكان ايضا انه يكره انه  
لم تحفظ وزرك بتابعيه من هذه الذرات وشكركم كثيرا  
تقررات لعدد لعدد خفها مائة مائة مائة مائة  
وقال لي انه ذكرتم كل ذلك يوم ستر جلالتكم في الكنديه  
والواقع ان لورد لورد كان متحمسا للغاية لادراك  
خفها انه نتج من ادركت لها دولتكم واكدت له ان  
انظر تحت حقيقته ومع ذلك فكله بجلالة الملك

وسأجبتكم في الحفلة بسيرة الى لندن لافعلكم  
بقا بكم بعد انتظروا اسياح الرئيسيه لوتدال  
فكم في كل هذه الاعمال  
بم جلالتكم الملكة اماليثا فكم فطنتكم من  
نيابة الطبيب تحت وزائكم وشكركم تشكركم وشكركم  
الذرات في هذه النيات وقابلتني انه انه اعترض على  
بعضه اعمال لم يرافقه عليك فليس هذا معناه عدم  
رغبتكم من الوزراء وكان ايضا انه يكره انه  
لم تحفظ وزرك بتابعيه من هذه الذرات وشكركم كثيرا  
تقررات لعدد لعدد خفها مائة مائة مائة مائة  
وقال لي انه ذكرتم كل ذلك يوم ستر جلالتكم في الكنديه  
والواقع ان لورد لورد كان متحمسا للغاية لادراك  
خفها انه نتج من ادركت لها دولتكم واكدت له ان  
انظر تحت حقيقته ومع ذلك فكله بجلالة الملك

اوليها لاستعمال القوة بكم هذه الحركة  
وهذا الكلام وجهه ويبدو حقيقة الى التفكير  
فاني اخشى حتى من سكرته هذه الكلمة فان  
الكونت وجهه عن ملزم والمهين غير فان  
كما اعتقد ان الاستمرار من طويلا على حكم البلاد  
بقدر مستودع سيح في وقت غير غير كمن  
كتب لي محمود بايت ساس من لندن كتبنا طويلا  
يقول انه عنك من كثره وهما ويريه انه يتناقش  
مع دولتكم ومع بشانك واهم هذه الامور بحسب  
في زيارته من خلاه خاصة بالتوحيد الجريه الايرلنديه  
التي صمدت لم من الساند الآراء وهو يقول انه  
منارة الملك والملك يسوع خاص ترمي المناقشة  
بميريد الدولة بآراء يرمي الاخذ برع يرضى فنجح  
اقلنا الملكيه كذلت يرمي انه يتخبر من بشان  
الاجنبية است الاجنبية وسألني اخري كمن عه

اما انما سنجبا فلا اذن مانعا من عقد الالتي  
في هذه النوع الحسنه فله وجود جلالة الملك ودولتكم وجود  
خفها والصله متعلقه بغيرنا وراشحتنا والمنازعة  
ايح وهو لا يقين في خطه لندرك الامه حاجتنا اليه  
ثم بامر بعضا حلالا الى صفته واشجبتني ارجو  
انرا واختمت دولتكم على هذا انه يخطرونه بوجهه الى القيد  
بنيته في خطه جلالة الملك ثم اكتب له تفوقنا  
ليخبره اول ركب ليتم حفلة في وجودنا سويا  
واقدم لدولتكم مانع الاحترامات  
بم  
صالحه

خطاب من حافظ عقيقي بك الى محمد محمود باشا

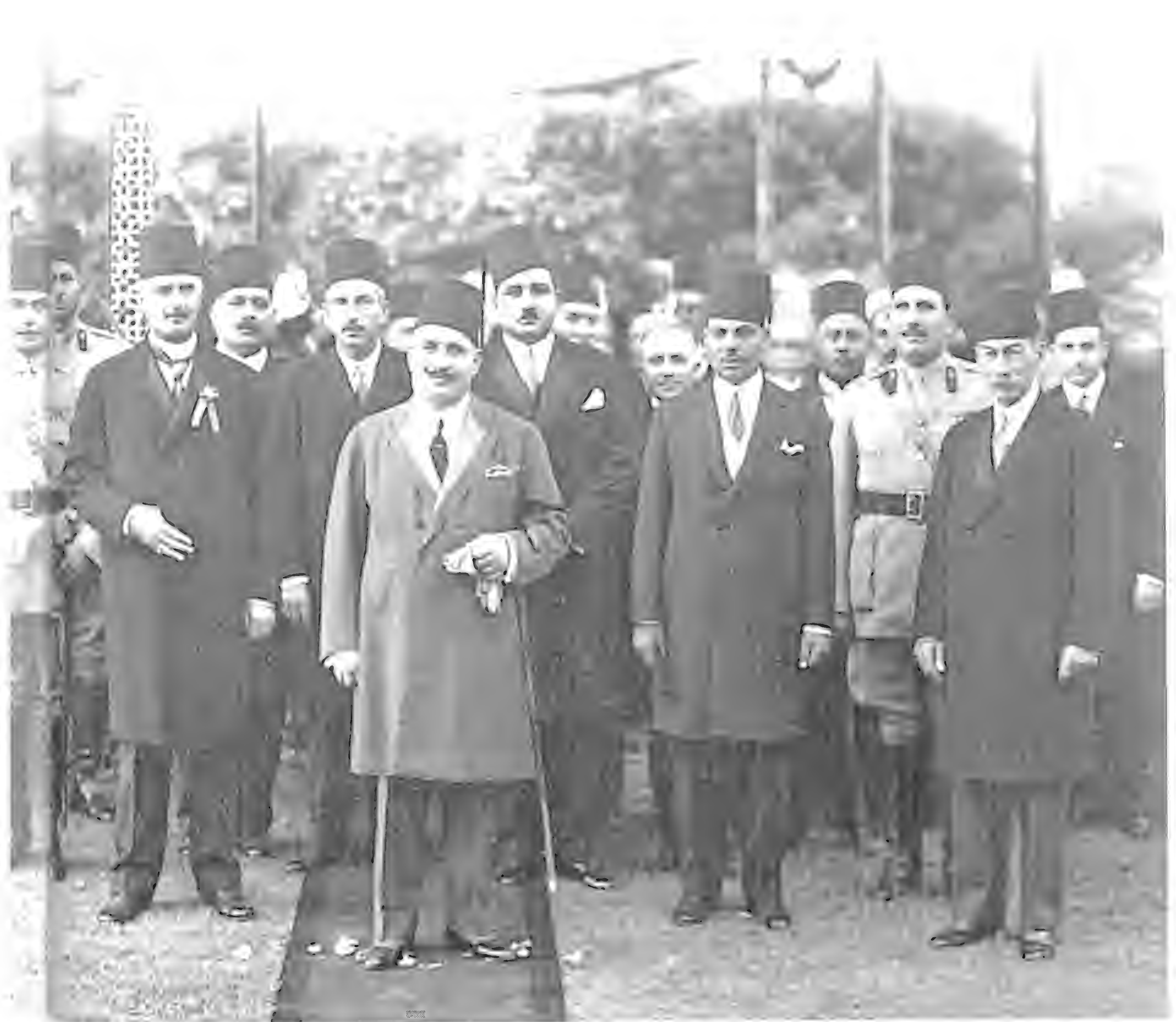


عن العرش أسهل عنده من تعيين محمد محمود باشا قائم مقام ملك<sup>186</sup>. ولهذا نقم على محمد محمود باشا وظل يتحين الفرص لاقالته حتى أجبره في النهاية على تقديم استقالته في 2 أكتوبر عام 1929.



■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا أمام قصر رأس التين





■ الملك أحمد فؤاد الاول ويظهر خلفه كل من الأمير عمر طوسون ومحمد محمود باشا



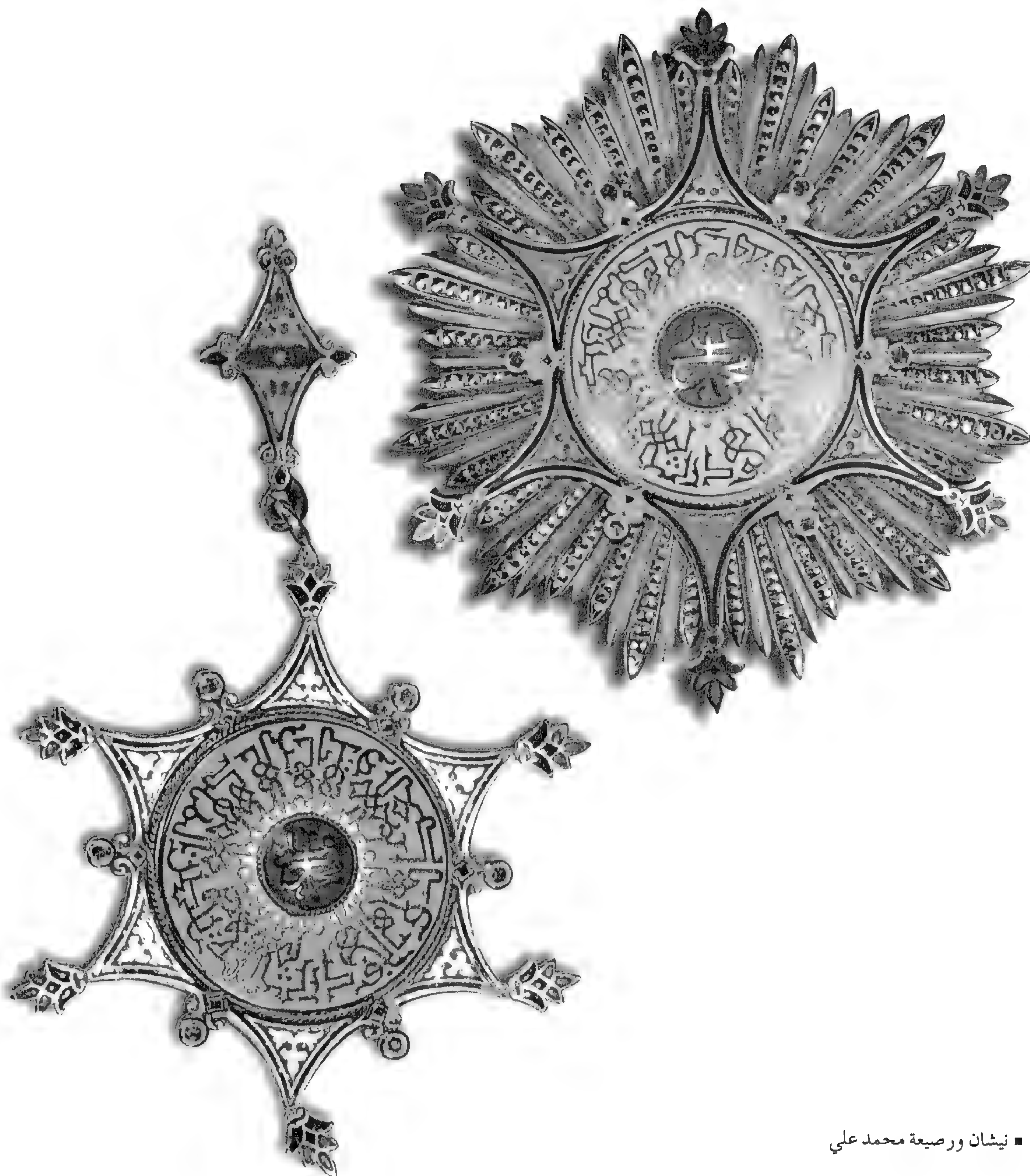






■ الملك أحمد فؤاد الأول وولي عهده الأمير فاروق





■ نشان و رصیعة محمد علي







في 28 أبريل عام 1936 توفي الملك أحمد فؤاد الأول وخلفه ابنه الملك فاروق الأول، وكعادة الشعب المصري في استقبال حكامه الجدد بالترحيب والتفاؤل، فقد رحبت البلاد بتوليته عرش مصر ورجت الخير على يديه. ولقد ساعد على ازدياد التفاؤل بالمستقبل وبالمملك الجديد، أنه استهل حكمه بالتنازل عن ثلث المخصصات الملكية مما قرب به إلى قلوب الجماهير، علاوة على ذلك فقد تولى العرش في وقت ائتلفت فيه الأحزاب السياسية و صفوف الأمة موحدة، والحالة السياسية هادئة في البلاد.

وإذ أجمعت الأمة كان من الطبيعي ألا يشذ محمد محمود باشا وحزبه عما أجمعت عليه البلاد، بل إنه كان أكثر تفاؤلاً بالمستقبل وبمقدم الملك الجديد.

على أن العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر لم تستمر على وفاق، نتيجة قيام علي باشا ماهر بإفساد تلك العلاقة، فعلى أثر الانتخابات التي أجراها محمد محمود باشا في أبريل عام 1938 وفاز فيها حزبه، أعاد تشكيل حكومته في 27 أبريل من نفس العام، مستبعداً منها عبد العزيز باشا فهمي، فأثار هذا الاستبعاد تساؤلات عديدة، لأن عبد العزيز باشا فهمي لم يكن عضواً عادياً بالحزب، بل كان زعيماً وقطباً من أقطابه العظام.

وقد تعرض محمد محمود باشا لسلسلة من التصرفات من جانب القصر، وعندما صدر الأمر بتكليف محمد محمود باشا بالوزارة، قدم كشفاً بأسماء أعضائها فاستبقى الملك الكشف وطلب كشفاً آخر، وهكذا كلما قدم محمد محمود باشا كشفاً طلب القصر كشفاً آخر، فأحس محمد محمود باشا بغضب القصر واتهم علي باشا ماهر بالوقية بينهما فقد دأب على التدخل في شئون الحكم بطريقة ضابقتها، فاصطفى محمد بك كامل البنداري (أحد وزراء الأحرار الدستوريين في الوزارة)، لينقل له ما يجري في الوزارة وفي اجتماع مجلس الوزراء، فاعتبر محمد محمود باشا هذا التصرف من جانب علي باشا ماهر مظهرًا من مظاهر عدم الثقة برئيس الحكومة، وعملاً لا يليق أن يقوم به وزير من الأحرار الدستوريين، ولهذا استبعد محمد بك كامل البنداري ولم يرشحه للوزارة<sup>187</sup>.

وبعد أن ترددت الأنباء بأن الملك لم يقبل الكشف التي قدمت إليه لأنها خلت من اسم محمد بك كامل البنداري، وأن علي باشا ماهر هو الذي أشار على الملك بذلك، لأنه اعتبر عدم ترشيحه إهانة له وللديوان الملكي، تدخل الدكتور محمد باشا حسين هيكمل وأحمد باشا لطفي السيد لإقناع محمد محمود باشا بأن ولاء محمد بك كامل البنداري لحزبه ليس موضع شك، وأنه إذا كان قد نقل إلى علي باشا ماهر شيئاً، فلا شبهة في أنه أجاب بحسن قصد عن أمور سأله رئيس الديوان عنها، وأنه لو طلب منه عدم الحديث مع رجال القصر إلا فيما يختص بشئون وزارته لفعل، ومن ثم لا محل لريبة فيه تستوجب استبعاده من الوزارة.

وفيما يبدو فإن محمد محمود باشا اقتنع بهذا الكلام، أو تظاهر بالاعتناع للخروج من الأزمة، فقدم كشفاً جديداً تضمن اسم محمد بك كامل البنداري، وكانت المفاجأة إعلان قرار



■ الملك فاروق الأول .. ملك مصر والسودان

■ علي باشا ماهر







تشكيل الوزارة ولم يكن محمد بك كامل البنداري عضواً فيها. وفي اليوم التالي لقيام الوزارة بأداء اليمين الدستوري، أذاع القصر نبأ تعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي، مكرراً بذلك ما سبق أن فعله الملك أحمد فؤاد الأول، عندما قام سعد باشا زغلول بإقصاء حسن بك نشأت من وكالة وزارة الأوقاف، فعينه الملك أحمد فؤاد الأول وكيلاً للديوان الملكي.

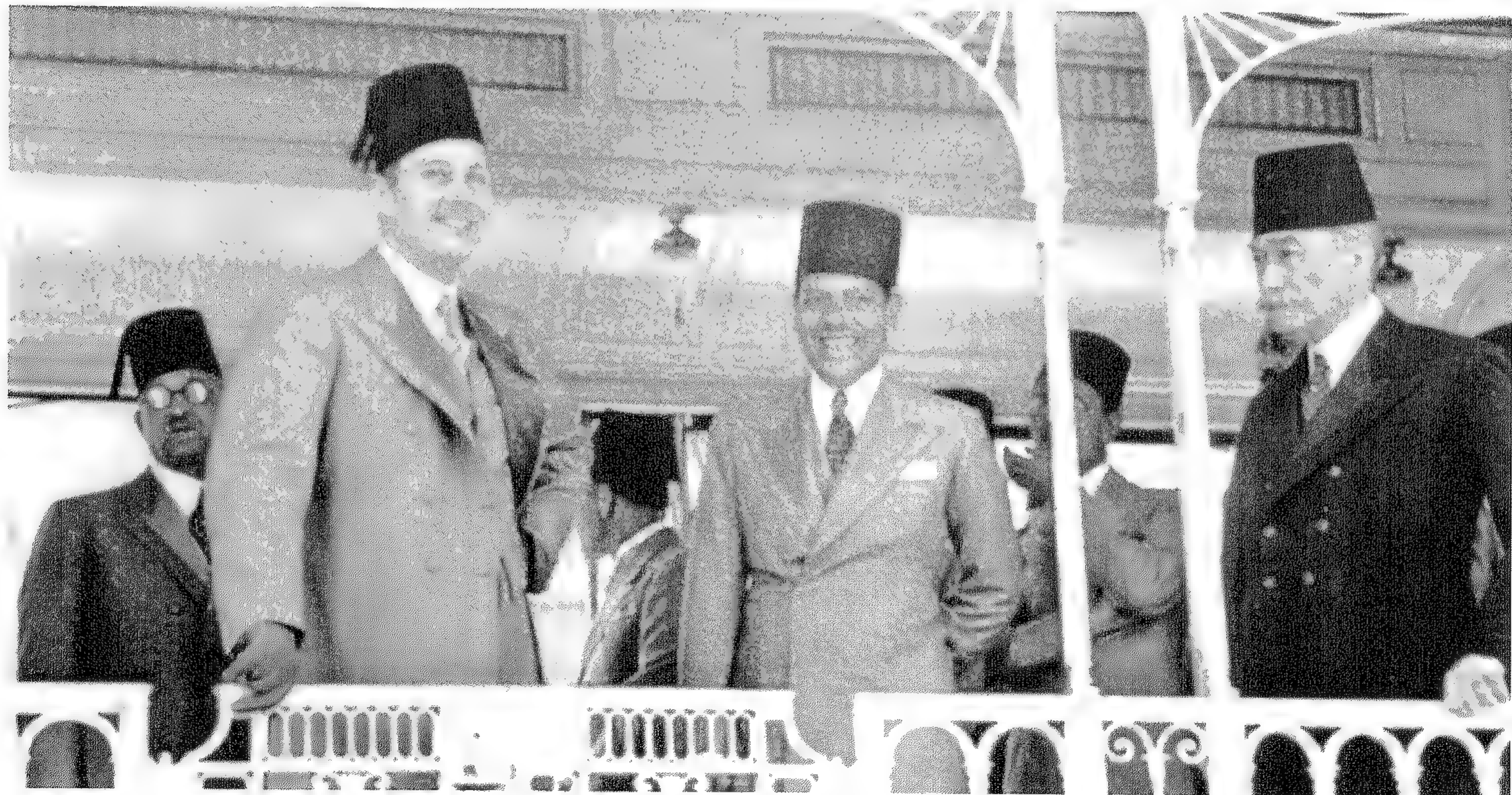
وبتعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي تأكدت ظنون محمد محمود باشا واتضح أنه كان على حق عندما بدأ يشك في ولاء محمد بك كامل البنداري له، وأنه قد أصبح رجل علي باشا ماهر المقرب. والواقع أن محمد محمود كان على حق أيضاً في شكوكه وتخوفه من علي باشا ماهر، فمن ناحية كان الأحرار الدستوريون وزعيمهم لا يثقون به، وكان أبغض الناس عند محمد محمود باشا بعد مصطفى باشا النحاس، بالإضافة إلى تصرفاته العديدة المعادية له ولحزبه، وتدخله في شئون الحكم حتى وصل به الأمر إلى أنه عرض على محمد محمود باشا بعض الأسماء لمعاونته في الحكومة، ولكنه رفض واعتبر ذلك تدخلاً في حريته وأنه وحده الذي يختار معاونيه. كما أنه منذ ولاية محمد محمود باشا كان يدس له لدى الملك وأحرجه عندما تخطاه في أمر يعد من صميم عمله، ونحاه عنوة عن تمثيل بلاده في مؤتمر المائدة المستديرة في لندن، وحضر هو المؤتمر ولم يحضر محمد محمود باشا ولا حتى وزير خارجيته، واستمر في وضع العقبات أمام الوزارة لإضعافها ودفعها للاستقالة، حتى يصل إلى هدفه الأسمى وهو العودة إلى رئاسة الوزارة.

■ الملك والوصي ..

فاروق الأول والأمير محمد علي

■ محمد محمود باشا يتوسط سعيد باشا

ذو الفقار والملك فاروق الأول

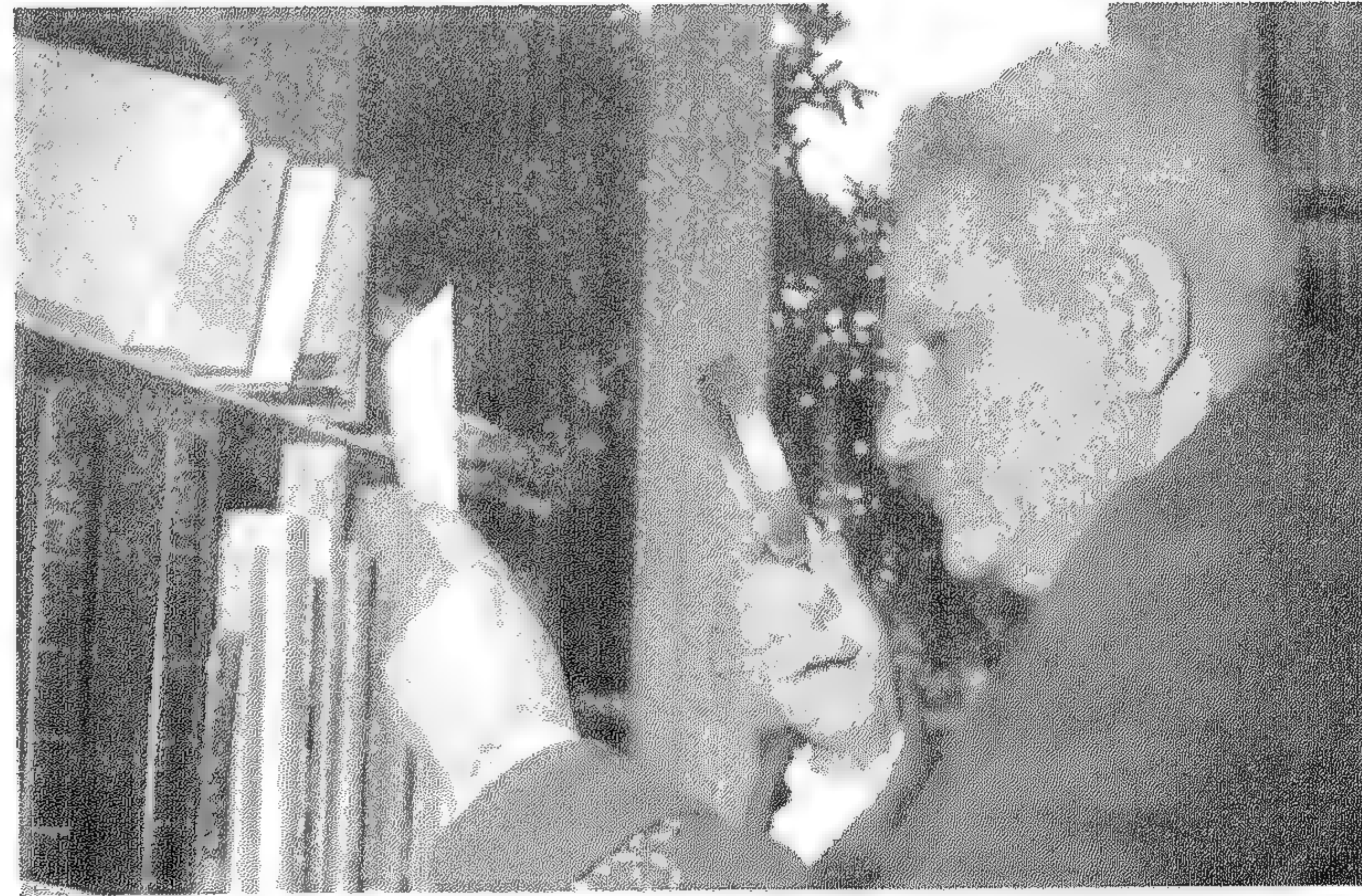




وقد أحدثت تلك الأحداث فجوة واسعة في العلاقات بين محمد محمود باشا والقصر، فتعيين محمد بك كامل البنداري وكيلاً للديوان الملكي، بعد أن استبعده محمد محمود باشا من وزارته، كان يعني في حقيقة الأمر تقديراً من جانب القصر له، وعدم إقرار محمد محمود باشا على تصرفه وإخراجه من الوزارة. وكان هذا التعيين على حد تعبير السير مايلز لامبسون في رسالته إلى اللورد هاليفاكس في 6 مايو عام 1938، يعني أن علي باشا ماهر قد ألقى القفاز في وجه محمد محمود باشا.

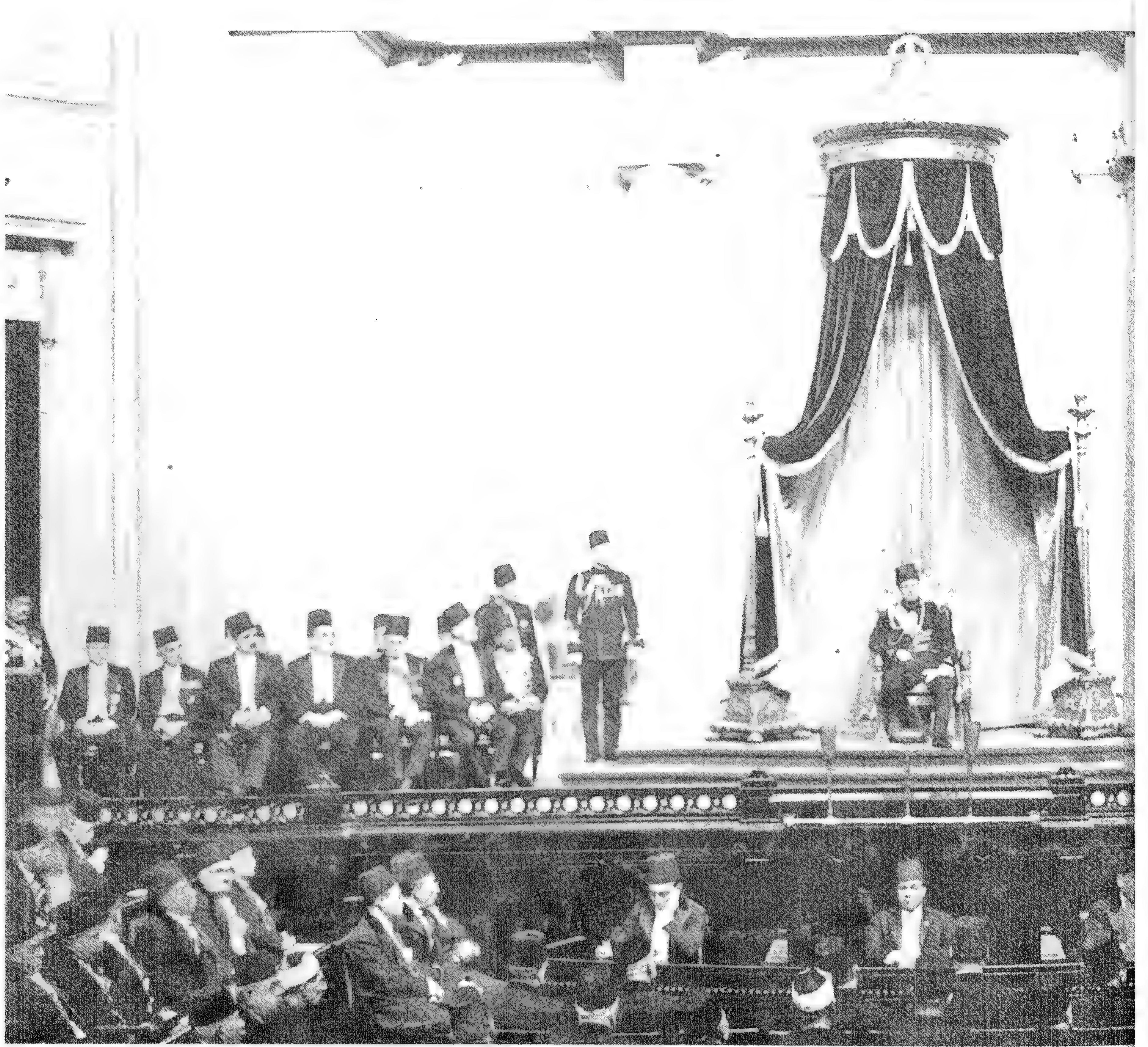
وما إن حل عام 1939 حتي وصلت العلاقة بين محمد محمود باشا والقصر إلى درجة كبيرة من التوتر، لدرجة أن الملك رفض أن يأذن لمحمد محمود باشا بالسفر إلى أوروبا للاستشفاء رغم مرضه وحاجته للراحة والعلاج، كما لم يأذن للدكتور محمد باشا حسين هيكل بالسفر إلى لبنان للاصطياف. كما أخذ يترصد لوزارته الأخطاء حتي أشعره بأنه غيره مرغوب فيه، وأنه لا مفر له من تقديم الاستقالة، فقدمها في 12 أغسطس عام 1939.

وعندما كان الدكتور محمد باشا حسين هيكل وزيراً للمعارف في وزارة محمد محمود باشا (من 30 ديسمبر عام 1937 حتي 12 أغسطس عام 1939)، خلا منصب رئيس مصلحة الآثار، فرشح لشغله الأستاذ سليم بك حسن، وكان يعمل وكيلاً لدار الآثار بنفس المصلحة، ولكن الملك فاروق الأول رفض وأراد تعيين أحد الفرنسيين ويدعى "الأب دريوتون"، فاعترض الدكتور محمد باشا حسين هيكل وأصر على أن لا يتنحى مصري من أجل رجل أجنبي، وكان له ما أراد فلم يشغل "دريوتون" المنصب إلا بعد أن ترك الدكتور محمد باشا حسين هيكل الوزارة، ولم يحمد القصر له هذا الموقف، وأنه بسبب هذا الموقف أقصي الدكتور محمد باشا حسين هيكل عن توليه منصب رئاسة الوزارة بعد ذلك<sup>188</sup>.



■ سليم بك حسن

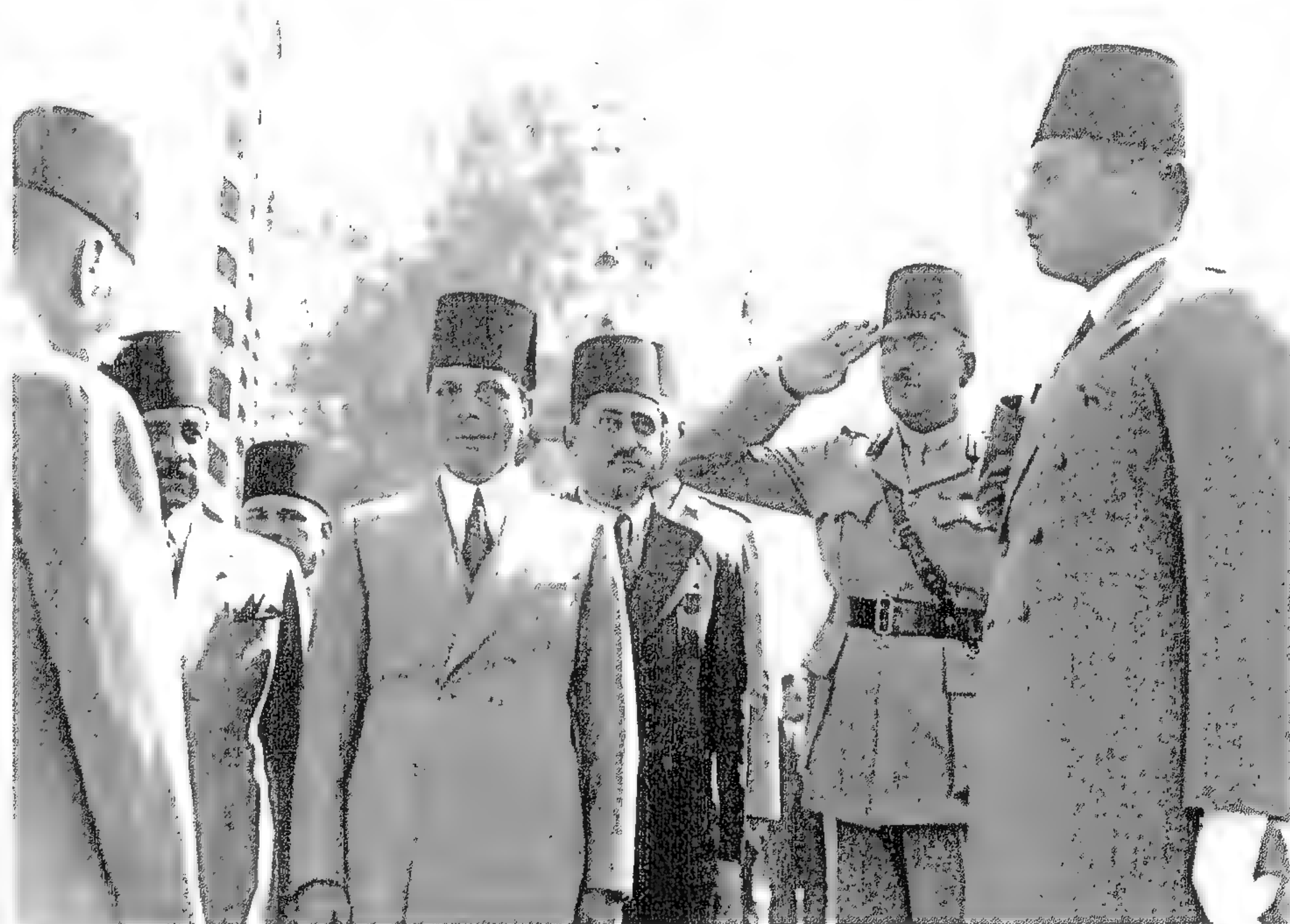




■ دولة صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا يتلو بيان حكومته أمام الملك فاروق الأول



■ الملك وصاحب المقام الرفيع..































■ الملك فاروق الأول ومحمد محمود باشا  
والشيخ مصطفى المراغي يتوسطون مبعوثي  
الدول الاسلامية





■ محمد محمود باشا يتوسط مصطفى باشا النحاس ومكرم باشا عبيد



### علاقة محمد محمود باشا بالوفد

حاول محمد محمود باشا منذ خروجه من الوفد المصري في عام 1922، أن يحافظ على ارتباطه بالوفد قدر المستطاع، فقد اعتبر أن خلافاته مع الوفد ليست إلا ظاهرة صحية تعكس آثارها على القضية الوطنية.

فعقب خروج الوفد من الحكم إثر مقتل السير لي ستاك سردار الجيش المصري في السودان، وتحالف القصر مع حزب الاتحاد عام 1925، وتأليف وزارة أحمد باشا زيوار واستصدارها مرسومًا من الملك بتأجيل انعقاد البرلمان شهرًا، ثم صدور مرسوم ملكي في 24 ديسمبر عام 1924 بحل مجلس النواب ودعوة المندوبين الناخبين لإجراء انتخابات جديدة للنواب بتاريخ 24 فبراير عام 1925، ودعوة المجلس الجديد للانعقاد في 6 مارس من نفس العام، ثم إصدار مرسوم ملكي آخر بحل المجلس ودعوة المندوبين لإجراء انتخابات جديدة في 23 مايو عام 1925 في مساء نفس اليوم الذي فاز فيه سعد باشا زغلول برئاسة المجلس، وذلك بحجة إصرار المجلس على السياسة التي جرت على البلاد النكبات، ثم وقوع سلسلة الاعتداءات المتكررة على الدستور، عقب كل ذلك بدأ الوفد يعيد حساباته ويغير من سياسته، لذا لم يكن أمامه سوى مضالحة الفرقاء والتعاون معهم، فعقب أزمة كتاب الشيخ علي بك عبد الرازق، واستبعاد عبد العزيز باشا فهمي زعيم الحزب من الوزارة، بدأ حزبا الأحرار الدستوريين والوفد، يدركان خطر الاستبداد القادم، إذا انفرد القصر بالحكم دون التقارب بين الحزبين، فأرسل الوفد وسيطًا من قبله يحظى برضاء الحزبين وهو حفني بك محمود شقيق محمد محمود باشا، للتشاور بشأن إمكان التفاهم بين الطرفين فاتفق الحزبان على توحيد جهودهما.

وعندما أصدرت حكومة أحمد باشا زيوار قانون الجمعيات والهيئات السياسية في 27 أكتوبر عام 1925، ورأت فيه الأحزاب المختلفة محاولة جريئة لإضعافها والسيطرة على البلاد من جانب القصر، احتج عليه الوفد والأحرار ومعهما الحزب الوطني وقرروا عدم الخضوع لأحكامه. كما قرروا عقد البرلمان في موعده الدستوري وهو 3 نوفمبر عام 1925 فممنعتهم سلطات الحكومة من الاجتماع في مبنى البرلمان، فاجتمعوا في فندق الكونتنتال وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة، واعتبار دور الانعقاد موجودًا قانونًا، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة طبقًا للمادة 60 من الدستور وأخذت جهود المعارضة تتكاتف ضد الحكومة والقصر<sup>189</sup>، وأثمرت هذه الجهود، فعزل الملك أحمد فؤاد الأول رئيس ديوانه الملكي حسن بك نشأت من منصبه، وقررت الأحزاب الثلاثة مقاطعة الانتخابات، وعقد مؤتمر وطني في منزل محمد محمود باشا في شارع الفلكي يوم 19 فبراير عام 1926 طالبوا فيه بتأليف وزارة موثوق بها من الأمة لإجراء انتخابات على أساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره برلمان عام 1924<sup>190</sup>، وتم لهم ما أرادوا وخسر القصر المعركة وأجريت الانتخابات





■ إيصال تبرع من محمد محمود باشا في ذكرى وفاة سعد باشا زغلول

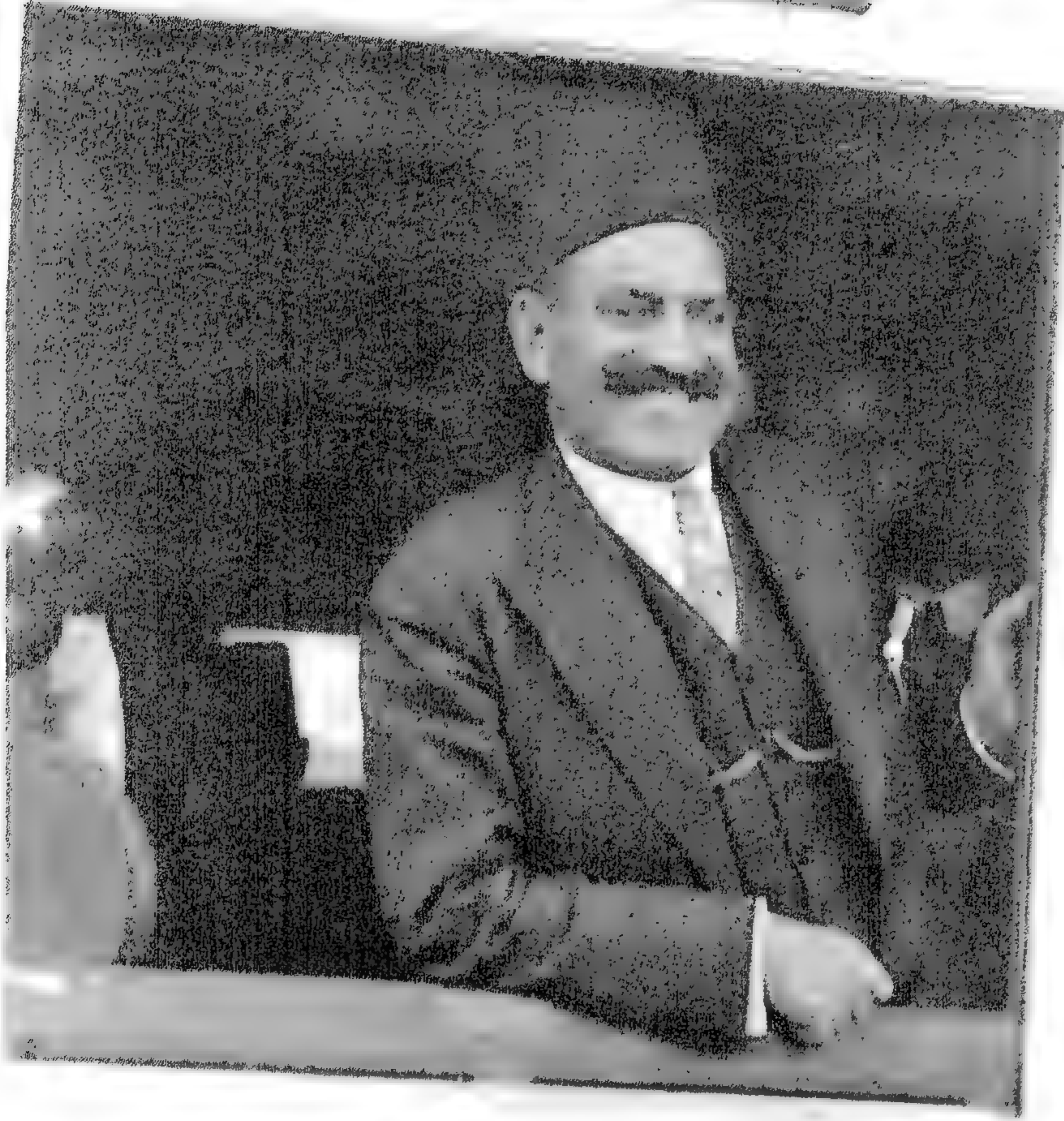


■ السير أوستن تشمبرلين

ودخلتها الأحزاب الثلاثة متفاهمة على تقسيم الدوائر، وأسفرت النتيجة عن هزيمة ساحقة لحزب الاتحاد، فاستقالت وزارة أحمد باشا زيوار وألف عدلي باشا يكن وزارة ائتلافية في 7 يونية عام 1926، إلا أنه استقال في 21 أبريل عام 1927 نتيجة لحساسيته المفرطة، عندما تبادر إلى ذهنه، أن مجلس النواب يوجه إليه اللوم، وألفت الوزارة الجديدة برئاسة عبد الخالق باشا ثروت في 26 أبريل بنفس أعضاء الوزارة السابقة.

ولكن هذا الائتلاف لم يكن من الممكن استمراره، فعندما انتهت المفاوضات بين عبد الخالق باشا ثروت والسير أوستن تشمبرلين إلى مشروع، رفضه وزراء الوفد في وزارة مصطفى باشا النحاس لأنه لم يكن يحقق مطالب البلاد، كما اضطر الوزراء الدستوريون - المشتركون في وزارة النحاس - إلى رفضه أيضًا، رغم ترويج صحيفتهم للمشروع والقول بأنه أكسب البلاد خطوة جديدة لنيل حقوقها. فقد رفضوه رغم أنهم مخافة أن يعارضوا رأي الوفد فيتهموا بالتهاون في حقوق البلاد، بينما كانوا في الواقع يؤمنون بفائدة المشروع، واعتبروه خطوة إلى الأمام بعد تصريح 28 فبراير عام 1922. ولم يكن تأييدهم للمشروع واعتباره خطوة إلى الأمام يعد شذوذًا، بل كان امتدادًا لنفس الخط السياسي الذي ارتضوه لأنفسهم ونظرة طبيعية تتفق مع منطق التدرج الذي آمنوا به، وظل يلزمهم طوال حياتهم السياسية. كما أن تأييدهم لعبد الخالق باشا ثروت ليس أمرًا غريبًا، وقد مر بنا انتماءه للأحرار منذ تألف حزبهم.





■ محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس

ورأت صحيفة السياسة في هذه الظواهر واستمرارها ما يعرض الائتلاف للخطر والانهيار. فكتب الدكتور محمد بك حسين هيكل مقالاً عنوانه "نريد ائتلاًفاً خالصاً، وأساس الائتلاف الخالص الصراحة"، انتقد فيه سياسة الوفد واتهمه بالعمل على هدم الائتلاف، وعَدَّد الشوائب التي شابَت هذا الائتلاف.

لم يعلم محمد محمود باشا وكيل حزب الأحرار الدستوريين وقتئذٍ بالمقال، إلا بعد أن طالعه في صحيفة حزبه، فأحس بخطورة ما قد يترتب عليه من استئفاف الخصومة واشتعالها بين الحزبين فطلب من الدكتور محمد بك حسين هيكل أن ينشر كلمة بتوقيعه، وفيها أن المقال الذي نشر لا يعبر عن رأي الحزب، فرفض وهدد بالاستقالة، وطلب عرض الأمر على مجلس إدارة الحزب ليتخذ قراراً بما يراه، ولكن محمد محمود باشا فضل أن ينشر كلمته بالأهرام، حتى لا يتسبب في حدوث انشقاق في حزبه.



ورغم أن الدكتور محمد بك حسين هيكل قام بنشر تعليق على كلمة محمد محمود باشا، أكد فيه أن المقال الذي نشر، إنما يعبر فعلاً عن شعور الحزب وعن شعور أصدقائه، مع تأويل كلمة محمد محمود باشا بعض التأويل، إلا أن محمد محمود باشا التزم الصمت إزاء هذا التعقيب ولم يثر الموضوع خوفاً من أن يؤدي هذا إلى انقسام في الحزب، خاصة بعد أن ثبت نفوذ الفريق المؤيد للدكتور محمد بك حسين هيكل والموالي لعبد الخالق باشا ثروت، كما أثبتت "السياسة" أنها تنطق بلسان هذا الفريق، فكان لا بد أن يحني محمد محمود باشا هامته للعاصفة حتى لا تؤدي به وبحزبه.

وما إن كلف مصطفى باشا النحاس بتشكيل الوزارة بوصفه زعيماً للأغلبية البرلمانية، حتى بادر حزب الأحرار الدستوريين إلى عقد اجتماع لمناقشة موضوع اشتراك الحزب في الوزارة الجديدة. وحول هذا الموضوع انقسم الرأي داخل الحزب إلى فريقين: فريق يضم الدكتور محمد بك حسين هيكل وعلي باشا عبد الرازق والدكتور حافظ بك عفيفي وإسماعيل باشا صدقي، ويرى هذا الفريق عدم الاشتراك في الوزارة، لأن تكليف زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة، يقتضي دستورياً أن تكون الوزارة كلها من حزبه، أما الفريق الآخر فكان على رأسه محمد محمود باشا ويرى اشتراك الحزب في الوزارة محافظة على الائتلاف، وحثه أنه "إذا كان صحيحاً أننا إذا اشتركنا في الوزارة ثم تخلينا عنها تعرضنا لتهمة مناوأة الائتلاف، فصحيح كذلك أننا إذا لم نشترك في الوزارة بحجة أن نشترك في الوزارة، وأن نعمل على تقوية أواصر الائتلاف، فإذا اضطررنا يوماً للاستقالة كان لنا من حجة الاضطرار ما ندفع به كل تهمة". اصطدمت الحججتان واحتدت المناقشة وطال الجدل وبلغ من عنفه أن كانت تُلقى كلمات "تكاد تكون جارحة" على حد قول الدكتور محمد بك حسين هيكل. وأمام تمسك كل فريق برأيه عرض الأمر للتصويت فرجحت كفة الفريق المؤيد لاشتراك الحزب في الوزارة بصوت واحد<sup>191</sup>.

غير أن الخلاف تفاقم، وتأزم الموقف بين محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس، بعد فترة وجيزة من تأليف الوزارة، بسبب أزمة قانون الاجتماعات. فبينما رأى مصطفى باشا النحاس تجاهل تصريح 28 فبراير عام 1922 والتمسك بحق مصر الدستوري، في إصدار ما تريد من تشريعات في حدود سيادتها المطلقة، كان محمد محمود باشا يرى ألا تتعرض مصر لأزمة بسبب هذا الموضوع "وما دام سعد باشا قد آثر، حين رئاسته مجلس النواب، إبقاء القانون معروضاً على مجلس الشيوخ لا ينظره ولا يحركه، فلتصنع وزارة مصطفى باشا النحاس ما صنع سعد باشا زغلول، ولتترك القانون حيث هو بمجلس الشيوخ، وبذلك تتفادى الأزمة".

وقد تمسك مصطفى باشا النحاس برأيه فلزم محمد محمود باشا منزله وامتنع عن مزاوله أي عمل من أعمال الوزارة، ثم قدم استقالته في 17 يولية عام 1928 وتبعه بعض الوزراء، فقدم الوزير الدستوري جعفر باشا ولي استقالته، ثم أحمد باشا محمد خشبه الوزير الوفدي (انضم









■ علوي باشا الجزائر

■ مراد باشا الشريعي

■ تقرير حول تحاوزات حزب الوفد خلال تولي  
محمد محمود باشا رئاسة الوزراء

بعد ذلك إلى حزب الأحرار الدستوريين) متضامناً مع الأحرار الدستوريين، كما استقال إبراهيم بك فهمي هو الآخر<sup>192</sup>.

ومع تكليف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة في يونية عام 1928 دخلت العلاقة بين حزب الأحرار الدستوريين والوفد مرحلة جديدة من التوتر، عندما قرر محمد محمود باشا حل البرلمان ذي الأغلبية الوفدية، لتفادي معارضته<sup>193</sup>.

زاد الأمر توتراً بين محمد محمود باشا والوفد، دعوة مصطفى باشا النحاس البرلمان للانعقاد، فاجتمع في 28 يوليو عام 1928، ثم عقد جلسة أخرى في 17 نوفمبر عام 1928، ألقى فيها مصطفى باشا النحاس خطبة اعتبر فيها وزارة محمد محمود باشا نائرة على الدستور، وقرر سحب الثقة من الحكومة، كما تصاعدت حملة مصطفى باشا النحاس وحزب الوفد الصحفية والنظاهرة ضد محمد محمود باشا وحكومته، ولم تهدأ معارضة الوفد لحكومة محمد محمود باشا الأولى إلا بتقديم استقالتها في 2 أكتوبر عام 1929<sup>194</sup>.

استمرت العلاقات بين محمد محمود باشا والوفد على ما هي عليه من توتر وخلافات إلى أن جاء إسماعيل باشا صدقي إلى الحكم وألغى الدستور، وأصدر بدلاً منه دستور عام 1930، وقد اعتبر الوفد دستور عام 1930، محاولة واضحة وصريحة لهدم كيان حزبه، أما محمد محمود باشا وحزبه صاحب دستور عام 1923، فقد اعتبر العدوان على الدستور عدواناً على حقوق الأمة وعليه، فانقلبوا من التأييد لحكومة إسماعيل باشا صدقي إلى معارضتها. ولهذا وحدا الحزبان جهودهما وتعاهدا "عهد الله والوطن"، من أجل القضاء على دستور الحكومة وعودة دستور الأمة، وتخليص البلاد من حكم إسماعيل باشا صدقي، حتى تمكنا من إلغاء دستور عام 1930 وعودة دستور عام 1923<sup>195</sup>.

وعقب رفض مصطفى باشا النحاس قيام عدلي باشا يكن بتأليف حكومة ائتلافية جديدة، اعترضت مجموعة من زعامات الوفد على قراره، فأصدر قراراً في 20 نوفمبر عام 1932 بفصل سبعة أعضاء من الوفد هم: حمد باشا الباسل ومراد باشا الشريعي وعلوي باشا الجزائر وفخري باشا عبد النور وعطا باشا عفيفي وراغب إسكندر وسلامة ميخائيل. وعندما أعلن علي باشا الشمسي تأييده لموقف زملائه، اعتبره النحاس منفصلاً عن الوفد أيضاً.

كان من الطبيعي، أن ينتهز حزب الأحرار الدستوريين الفرصة ويبادر إلى جذب الأعضاء المفصولين من الوفد إلى صفه، بهدف إضعاف الوفد والقضاء عليه وعلى زعامته، فأقام لهم حفلة تكريم وأبدى تضامنه معهم.

تمسكت الأمة جميعاً بضرورة عودة دستور عام 1923، فألقى محمد محمود باشا خطاباً في كازينو الجزيرة في 8 نوفمبر عام 1935، دعا فيه إلى الاتحاد وإلى تماسك صفوف الأمة ووقوفها كتلة واحدة متماسكة، كما حمل على حكومة محمد توفيق نسيم باشا لأنها استأذنت الحكومة البريطانية في عودة الدستور<sup>196</sup>.



مكتوبة في ١٩ يولي ١٩٢١

مفتي صاحب الدولة الرئيس

أشرف بأنه أعيد لديكم أنه الحالة لاشغال هامة  
وأنه يوم ١٩ يولي قد مضى سبيلهم رغم الدوافع التي  
كانت تحرمهم من العرض والاختلال بالنظام فيه ولم تقع أية  
بضخ صادرات فورية لاحتياج وزارة الشؤون عمدا في كل حالة التخلل  
وكلما غير ذلك بال

وقد وصل إلى مصدر جدير بالثقة أنه ولما تم التمر  
أرسل إلى الخاسر بأش تغذائيا بأنه مرور ذلك اليوم دونه  
وقد تم أي اضطراب يفتت النظر إلا عدم رضا الدولة عند الحكومة  
الحاضرة ليس من شأنه أن يكون نافذة في نفسه - وقد طلب  
التدائن أن عقد اجتماع علم يوم ١٦ الجاهز بمنزل محمد بن  
وراء برلين من بنفخ لسياسة الدولة العلم - ولنا كل الأمل أنه  
لقد سيمت أي اضطراب في ذلك اليوم

النيابة قد كانه المستلح أنه تكون أقرب إلى الحلة  
ويعني الذوق ما وقع

أعنت وزارة المعارف بصفة رسمية أنه اهتمام  
الجنة سياد في الموارد التي سبوا فله دونه سواها وقد  
كان هذا الاهتمام أنه طلب في تلكه الخواطر

وقد عادت السيدة عمه الحياة حية إلى ميدان  
العمرة آخر وهي تسمى أن التوزيع بأحد الما الطبية  
أو الهند قد صدح مع الجنب الايطالية وتجاو  
بأنه تفتت السفر إلى أوروبا لتأجل جدول مولانا  
الملا - ولم تصادف لتدريجها في مشرع زواج

وقد كانه من أنفق صحيفتي المستقبل والشرق احدث  
أنه يرجو أنه توضع فيه إلى جعل منه الصحف  
غير المسورة تفتت بين من المسئولية والقدرة  
في القول

ولقد وقع في جبر الاضيوع الماخذ هاتك بوبد وأنه  
يكون قد وصل إلى دولتم تفتتة وهو سافر تفتتة  
الدور الاول من بيت الدولة -

التقائلا برلين من الا ضبط الاشتراك الذي كانا  
يمرور مع التجار لتتريضهم مع تفتت ما جرتهم يوم ١٩ يولي -  
فتي ما يوم ١٦ من ضبط برلين تسم بدولة تفتتة  
سأجر ذلك ووجدت في حيازتها فتوراك فاصيل لومر  
للتياج وتررا في التفتتة انهما تنا ولا هذه المسئورة من  
بيت الدولة فزات النيابة

إلى هذا لم يلم عليه من الا فزات أي فجار - غير أنه النيابة  
رأى الا تفتت لتفتتة بعد اخطار بيت الدولة تفتتة اليك  
صباها ووقع فقال جبل فافترت الناس وعاروا ذلك  
رمع سيم وافتت السور وافتت التفتتة ولم يمد بطبية الد  
أي سن - وقد احدثت هذه الا فزات فجرة سديدة في الحنة  
فنا وكما لا صدق في الخارج والواقع أنه برلين في  
استفاد هذه الحارة بما لا يشاب من غيرها - وأنه كانت ابراز

هنا وقد ارفقت لديكم مع هذا تفتتة ك  
وصورة آخر من تفتت يرافقين ببطية الما كاني تفتتة  
مع ما فيها

داني في الختام ارفع لديكم عظيم اخلاص  
وخامته آفديني

سيد محمد  
العلم  
مشهد





ونتيجة لذلك قامت الأحزاب المصرية فيما عدا الحزب الوطني بتأليف "الجبهة الوطنية" في ديسمبر عام 1935، وفي 12 ديسمبر من نفس العام رفعت الجبهة عريضتين، واحدة إلى الملك لإعادة الدستور، والأخرى إلى المندوب السامي البريطاني لتوقيع معاهدة طبقاً لنصوص مشروع عام 1930، بعد الاتفاق على نص السودان. وفي ظهر نفس اليوم أبلغ المندوب السامي محمد توفيق نسيم باشا، عدم معارضة حكومته لإعادة الدستور، فصدر الأمر الملكي في المساء بعودة دستور عام 1923، بفضل تكاتف الأحرار الدستوريين والوفد وجهادهما معاً في جبهة وطنية واحدة.

أما بالنسبة لمسألة المعاهدة، فقد أكدت السلطات الإنجليزية إصرارها على إجراء المفاوضات مع ممثلي الأمة بأسرها، وفي 13 نوفمبر عام 1936 صدر مرسوم ملكي بتعيين الوفد الرسمي لتولي المفاوضات من سبعة أعضاء من الوفد منهم الرئيس وممثل واحد لكل من حزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد وثلاثة من المستقلين. وبدأت المفاوضات بين الجانبين وانتهت بمعاهدة عام 1936.

عقب عقد المعاهدة بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين حزب الأحرار الدستوريين وبزعامة محمد محمود باشا وحزب الوفد بزعامة مصطفى باشا النحاس، إذ كان محمد محمود باشا في ذلك الوقت زعيماً للمعارضة في مجلس النواب، فبدأ التقرب من الملك فاروق الأول واستقبله في بلده وأقام له الزينات على حسابه الشخصي، كما بدأ في تنفيذ سياسته بالتعاون مع المعارضة لإسقاط حكومة الوفد، ففي 14 نوفمبر عام 1937، خطب محمد محمود باشا في نادي الجزيرة، وهاجم حكومة الوفد ومصطفى باشا النحاس بسبب سياسته حول تنفيذ المعاهدة، فما كان من فرقة القمصان الزرقاء التابعة لحزب الوفد إلا أن قامت بالاعتداء على منزله<sup>197</sup>، مما أدى إلى ازدياد التوترات بين محمد محمود باشا ومصطفى باشا النحاس زعيم حزب الوفد، وهي العلاقة التي تأرجحت بين الشد والجذب حتى وفاة محمد محمود باشا.

■ مكرم باشا عبيد، ومحمد محمود باشا، وعلي باشا الشمسي، ومصطفى باشا النحاس، وحمد باشا الباسل - عام 1936







#### علاقة محمد محمود باشا بحزب الاتحاد

على الرغم من عدم رضا محمد محمود باشا عن اشتراك حزب الأحرار الدستوريين مع حزب الاتحاد في وزارة أحمد باشا زيواري في 12 مارس عام 1925، إلا أنه أمام الحاجة السياسية اضطر إلى مشاركتهم في وزارته الأولى عام 1929، حيث مثل حزب الاتحاد في تلك الوزارة علي باشا ماهر كوزير للمالية، ونخلة باشا المطيعي كوزير للزراعة.

غير أن هذا الائتلاف سرعان ما انهار بسبب مواقف علي باشا ماهر، فبدأت صحيفة الاتحاد تنشر سلسلة من الانتقادات بسبب جولة محمد محمود باشا في الفيوم، واتهمته بتقليد خصومه السياسيين، كما واصل الاتحاديون وضع العراقيل أمام حكومة محمد محمود باشا بتعريض من الملك أحمد فؤاد الأول ذاته، فقد اعترض علي باشا ماهر على تعديلات نظام الانتخاب الذي أراد محمد محمود باشا إدخاله، مما أدى إلى انقسام الوزارة وانهيارها<sup>198</sup>.

#### علاقة محمد محمود باشا بالحزب الوطني

وقف الحزب الوطني موقفًا مؤيدًا لوزارة محمد محمود باشا عام 1929، كما وقفت جريدة الأخبار لسان الحزب موقفًا مؤيدًا لقراراته، كما استنكرت الجريدة قيام النواب والشيوخ الوفديين بإرسال عريضة ضد محمد محمود باشا إلى الملك أحمد فؤاد الأول ورئيس الوزراء البريطاني ووزير خارجيته، كما أيدت مباحثاته مع هندرسون<sup>199</sup>، وقد استمرت تلك العلاقات الطيبة بين محمد محمود باشا والحزب الوطني حتى استقالت حكومته في 2 أكتوبر عام 1929.

كما مهدت تلك العلاقات الطيبة بين حزب الأحرار الدستوريين وزعيمه محمد محمود باشا والحزب الوطني وزعيمه حافظ بك رمضان، لاشتراك حافظ بك رمضان رئيس الحزب الوطني في حكومات محمد محمود باشا ما بين عامي 1937 - 1938<sup>200</sup>.

#### علاقة محمد محمود باشا بجماعة الإخوان المسلمين

تركت حكومة محمد محمود باشا العنان لجماعة الإخوان المسلمين في تقوية كيائها فلم تطبق قانون حل الفرق العسكرية الصادر في مارس عام 1938 على الإخوان، كما طبقت على تشكيلات الوفد ومصر الفتاة، فتركت العنان لجوالة الإخوان المسلمين.

أما موقف الإخوان من حكومة محمد محمود باشا، فقد كان يتأرجح بين الهجوم والمهادنة. حيث كان الإخوان لا يثقون في الوعود التي يسرف فيها الوزراء، والتي كانت سرعان ما تتبخر بانتهاء المواقف والأحداث. فعندما وعد محمد محمود باشا - رئيس الحكومة عام 1938 - نقابة المحامين، بالنظر في إعلان الشريعة الإسلامية، علقت صحيفتهم "النذير"، بأن الشريعة الإسلامية لا تمثل المقام الأول عند محمد محمود باشا، وأن الوزراء أقرب الناس إلى الفساد، واعتبرت وعده كلاً لا عملاً.



■ حافظ بك رمضان



في نفس الوقت الذي امتدحت فيه صحف الإخوان، كلمة محمد محمود باشا بشأن مؤتمر لندن، عادت لتمتدح علي باشا ماهر، الذي لاح في الأفق السياسي سعيه لرئاسة الحكومة، مطالبة محمد محمود باشا بالتخلي له عن الحكم، مما دفع الحكومة إلى محاولة تحديد نشاط الجماعة.

وهكذا ظلت علاقة الجماعة بالحكومة تتأرجح بين الهجوم والمهادنة. فهاجمت سياسة الدكتور محمد باشا حسين هيكل التعليمية، وحملته مسئولية التدهور الأخلاقي في البلاد، من جراء سياسة الاختلاط والتعليم.

ثم عادت الصحيفة لتمتدح الوزارة لموقفها من إلغاء البغاء وتطالبها بإلغاء الخمر. واستمر الحال على هذا النحو إلى أن سقطت وزارة محمد محمود باشا؛ فودعتها الصحيفة بمقال أوضحت فيه مالها وما عليها، ولم تنكر فيه أن عهدا كان فيه خير كثير للاتجاه الإسلامي<sup>201</sup>.

#### علاقة محمد محمود باشا بحزب الشعب

في 17 من نوفمبر عام 1930، أعلن إسماعيل باشا صدقي تأليف حزب الشعب، وقد ضم إليه ستة من أعضاء مجلس إدارة حزب الأحرار الدستوريين، مما حدا بمحمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين إلى مهاجمة إسماعيل باشا صدقي وحكومته.

لكن هذا العداء ما لبث أن تحول إلى تحالف مشترك بين محمد محمود باشا وإسماعيل باشا صدقي في عام 1935 بهدف إحراج الوفد وإسقاط وزارة محمد توفيق نسيم باشا، كما كان إسماعيل باشا صدقي من زعماء الأحزاب الذين اجتمع بهم محمد محمود باشا في نادي محمد علي في 16 نوفمبر عام 1937، لرفع عريضة إلى الملك فاروق الأول ضد تجاوزات حكومة حزب الوفد<sup>202</sup>.

#### علاقة محمد محمود باشا بجماعة مصر الفتاة

بدأت علاقة محمد محمود باشا بجماعة مصر الفتاة بالتحديد في عام 1929، عندما انتهت المفاوضات بين محمد محمود باشا - زعيم الأحرار الدستوريين ورئيس الحكومة آنذاك - وبين مستر هندرسون وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت بمشروع معاهدة. فحتى يضمن محمد محمود باشا النجاح لمشروعه وتبين الأمة مزاياه، قام بشرح هذه المزاياء وجمع الأنصار والمؤيدين له. وكان ممن اتصل بهم لتحقيق هذه الغاية أحمد حسين، الذي كان قد تصادف ظهوره على مسرح السياسة في ذلك الوقت، حيث كان قد بدأ نشاطه السياسي بالانضمام إلى "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة"، وأصدر مجلة "الصرخة"، مما دفع محمد محمود باشا إلى تشجيعه على الاتصال به خاصة وأن أحمد حسين كان من أشد المعجبين بمحمد محمود باشا، وكان يعلق عليه آمال دعوته وتنفيذها إذا ما قدر النجاح لمشروع المعاهدة.



■ حسن البنا





■ أحمد حسين زعيم مصر القناة  
وكان مما دفعه إلى التفاؤل بالمستقبل أن وزارة محمد محمود باشا كان لها برنامج إصلاحي،  
وكان من المأمول استكمال به حيث يشمل نواحي الإصلاح الاجتماعي والخلقي والاقتصادي  
في ظل المعاهدة.

وعلى هذا فلم يتردد أحمد حسين في قبول عرض محمد محمود باشا، في تأييد مشروع  
المعاهدة والقيام بالدعوة لها، مقابل أن يشرع محمد محمود باشا في تنفيذ برنامج مصر الفتاة،  
إذا ما تحقق النجاح للمعاهدة. فانضم إلى الجماعة الشبابية التي تألفت آنذاك برئاسة حافظ  
محمود وعرفت باسم "جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة". وبدأت صحيفة "السياسة"



تنشر بيانات الجماعة في صدر صفحاتها، فنشرت بيانها الأول في 20 أغسطس عام 1929، أعلنت فيه استقلالها تمامًا عن الأحزاب، وأنها تعبر عن رأي الشباب وتؤيد المعاهدة، واعتبرتها الفرصة الوحيدة للسير بالبلاد قدمًا إلى الأمام، واستمرت "السياسة" توالي نشر بيانات الجماعة وأخبارها أولاً بأول طوال فترة الوفاق بين الطرفين.

وعندما تولى محمد محمود باشا الوزارة في 30 ديسمبر عام 1937، أطلق سراح زعماء مصر الفتاة، ومنهم أحمد حسين الذي ذهب إلى منزل محمد محمود باشا شاكرًا إياه، غير أن هذه العلاقة سرعان ما تدهورت عندما استبعد محمد بك كامل البنداري من وزارة محمد محمود باشا الثانية، حيث أخذت صحيفة "مصر الفتاة" في شن حملة صحفية كبرى على حكومة محمد محمود باشا لما كان يتمتع به محمد بك كامل البنداري من مناصرة من أعضاء مصر الفتاة، وقد بلغ الهجوم ذروته عند قامت حكومة محمد محمود باشا بإلغاء التشكيلات شبه العسكرية عام 1938 ومنها فرق مصر الفتاة<sup>203</sup>.

■ فرقة القمصان الخضراء التي شكلتها جمعية مصر الفتاة وكان من بين المشتركين جمال عبد الناصر





#### علاقة محمد محمود باشا بالهيئة السعدية

عمل محمد محمود باشا على تشجيع رجال الهيئة السعدية على تأليف حزبهم، ومن هنا يمكن القول بأن الحزب جاء مستنداً إلى حكومة محمد محمود باشا. فقد التقت رغبتهم مع رغبة الأحرار الدستوريين ورغبة القصر، في محاربة الوفد.

وكان من الطبيعي أن يرحب محمد محمود باشا بالحزب الجديد، كما أبدى أحمد باشا ماهر استعداده لمعاونة حكومة محمد محمود باشا على الفوز بثقة البرلمان.

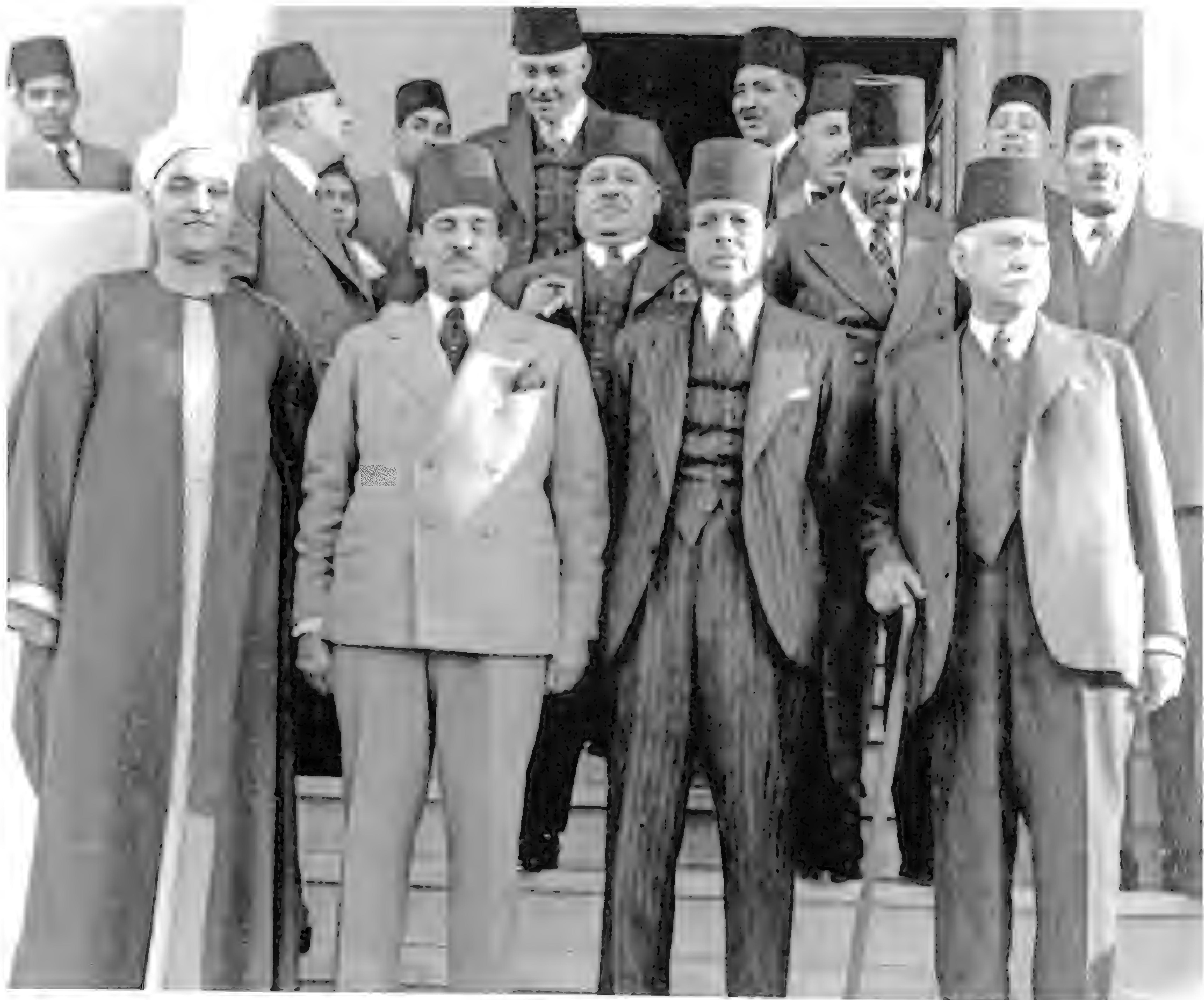
نتيجة لهذه المصالح المتبادلة بين الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية، فقد تم التقارب بين الحزبين، وكانت ثمرة هذا التقارب اشتراكهما معاً في انتخابات عام 1938، بعدد متساو من أعضاء الحزبين أسفرت عن فوز الأحرار الدستوريين بمائة وثلاثة عشر مقعداً، والسعديين بثمانين مقعداً، والمستقلين بخمسة وخمسين مقعداً، والوفديين باثني عشر مقعداً، والحزب الوطني بأربعة مقاعد.

على أثر فوز الأحرار الدستوريين في الانتخابات، عهد الملك فاروق الأول إلى محمد محمود باشا بتأليف الوزارة، فألفها في 27 أبريل عام 1938. ورغم ما كان من تقارب وانسجام بين حزبه والحزب السعدي، إلا أنه لم يشرك في وزارته أحداً من السعديين، ولعل السبب في ذلك أن السعديين آثروا البقاء خارج الحكم يرقبون ما تأتي به الوزارة، فارتاب محمد محمود باشا في بقائهم خارج الحكم، وقام بتعديل وزارته في 24 يونية من نفس العام، وأشركهم بعدد متساو مع وزراء حزبه لتقوية حكومته. كما أسند إليهم أكبر الوزارات وأخطرها نفوذاً كوزارتي المالية والداخلية.



■ محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر  
■ محمد محمود باشا وعلي باشا ماهر وإلى  
الخلف يظهر أحمد باشا ماهر



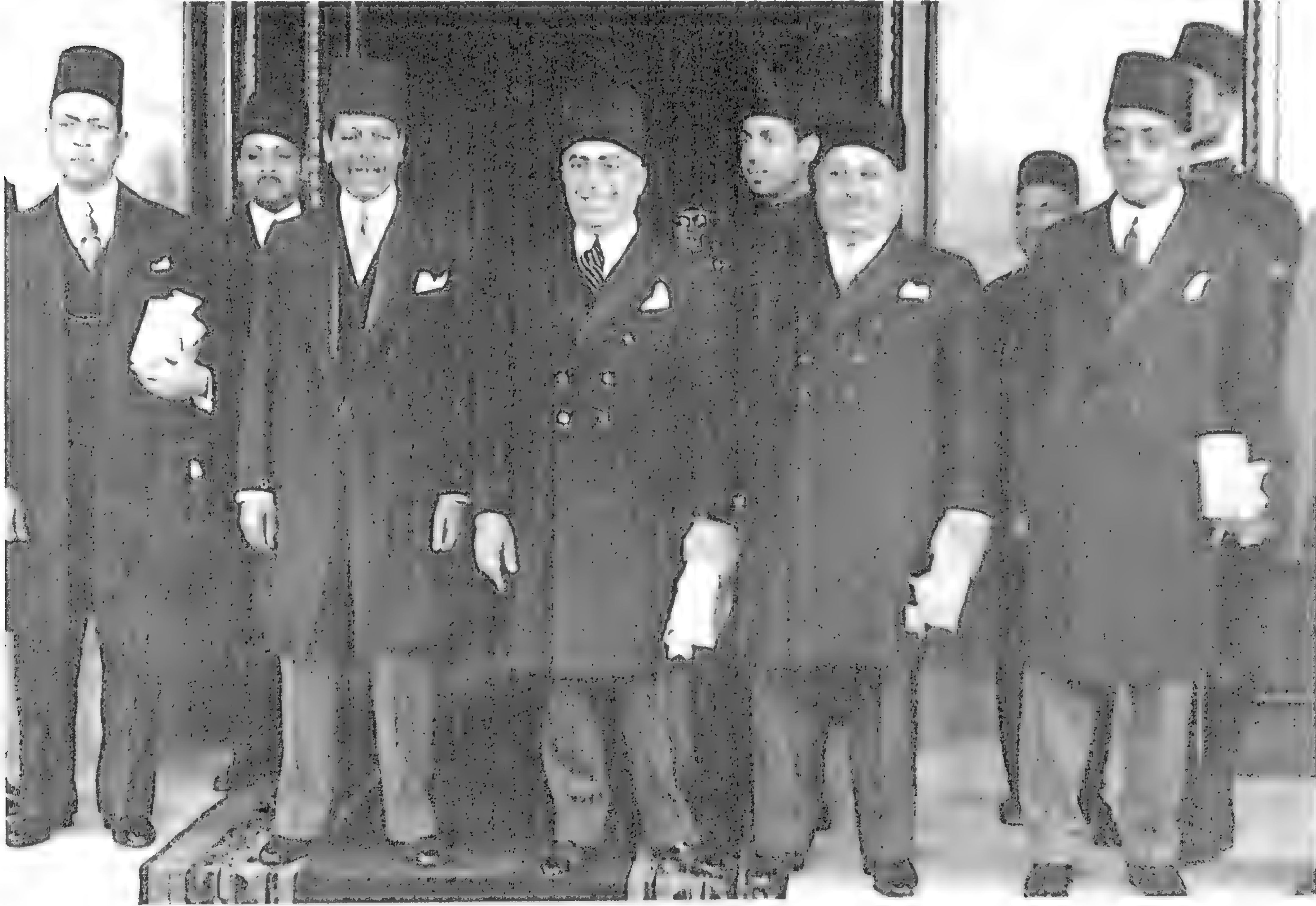




برر محمد محمود باشا هذا التعديل بحجة أن السعديين، أبدوا استعدادهم للاشتراك في الوزارة، وأنه رأى من الخير أن يشركهم فيها بدلاً من مناوئة الحكومة، إلا أن الحزبين تعاوناً صادقاً، حتى بدت الوزارة - كما يقول الدكتور محمد باشا حسين هيكل - وكأنها مؤلفة من حزب واحد، ولم يحدث بها أي لون من ألوان الصراع الحزبي، وقد تجلى هذا المظهر في عديد من المشاكل التي عرضت للمناقشة. فعندما عرضت فكرة الانضمام إلى "ميثاق سعد آباد"، اختلف عليه الأحرار الدستوريون فيما بينهم والسعديون فيما بينهم. ولقد شجعت هذه الروح الطيبة التي اتسمت بها الوزارة، على ظهور فكرة اندماج الحزبين في حزب واحد يرأسه محمد محمود باشا ويكون أحمد باشا ماهر نائباً له.

وعندما استقالت حكومة محمد محمود باشا في 12 أغسطس عام 1939، ورشح علي باشا ماهر لتأليف الوزارة، بادر محمد محمود باشا وأعلن ترحيبه بالوزارة الجديدة، وأنه لا يمانع في اشتراك حزبه فيها بشرط بقاء الأحرار الدستوريين في مناصبهم، وعهد إلى أحمد باشا ماهر

■ أحمد باشا ماهر وحسين باشا سري ومحمد محمود باشا علي مدخل قصر عابدين





بأن يقوم مقامه في مفاوضات تأليف الوزارة. وعقدت بالفعل عدة اجتماعات بين الأحرار الدستوريين وبين السعديين، بهدف التفاهم والتنسيق فيما بينهم، وأسفرت هذه الاجتماعات عن اتخاذ موقف موحد إزاء وزارة علي باشا ماهر، فاتفق الحزبان على أن يشتركا معاً في الوزارة أو يرفضها معاً. ولكن السعديين نكثوا بالعهد وقبلوا الاشتراك في الوزارة وحدهم بأربعة وزراء، فعكر هذا الموقف صفو العلاقات بين الأحرار الدستوريين وبين السعديين. ولما رفض علي باشا ماهر إجابة مطالب الأحرار الدستوريين قرروا محاربة حكومته. إلى أن جاءت معركة رئاسة النواب، فقد رشح السعديون أحمد باشا ماهر ضد بهي الدين باشا بركات، الذي كان يناصره الأحرار الدستوريون ومن خلفهم الوفد وبعض المستقلين<sup>204</sup>.

كانت المعركة من أعنف المعارك لدرجة أن محمد محمود باشا ترك فراش المرض وخرج ليقود المعركة بنفسه، فهو لم ينس الدوافع التي دفعت حكومته إلى الاستقالة ولا دور علي باشا ماهر في إقصائه عن الحكم. ففاز أحمد باشا ماهر بمنصب الرئاسة بعد أن تغلب على منافسه بأغلبية 144 صوتاً، مقابل 108 أصوات، وخسر الأحرار الدستوريون المعركة.

■ محمد محمود باشا، وأحمد باشا ماهر  
على مأدبة الغداء التي أقامتها الغرفة التجارية  
البريطانية بفندق شبرد - عام 1939









## وفاة محمد محمود باشا

في أواخر عام 1940 تدهورت حالة محمد محمود باشا الصحية، مما أدى إلى وفاته في 31 من يناير 1941 عن عمر يناهز 63 عامًا.

وقد ترك محمد محمود باشا اثنان من الأبناء هما محمد بك محمد محمود، والدكتور همام بك محمد محمود عميد كلية الهندسة بجامعة القاهرة، وابنة واحدة هي حرم كامل بك عبد الرحيم سفير مصر السابق في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من زوجته السيدة فطنت هانم إدريس راغب.



■ الأب والأبناء.. محمد محمود باشا وأبنائه  
محمد وأمنة وحماد

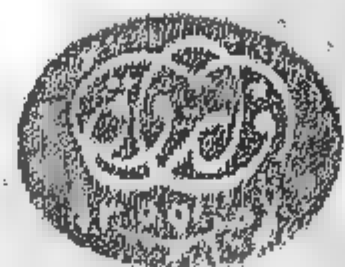




■ السيدة فطنت هانم إدريس راغب والسيدة هدى هانم شعراوي يتوسطان أعضاء الاتحاد النسائي المصري - القاهرة، أكتوبر 1938



بسم الله العلي العظيم



من فروع ملك مصر بنية الله تعالى

في السيرة الجليلة فطنته هذه قرية بغيره من الملك الرفع من جودك  
في تحليه بنية الكمال وعيسى السجيا قد منحتك الوسع والفكر  
من بين كل الكمال والبرهان من بركاته من بركاته من بركاته

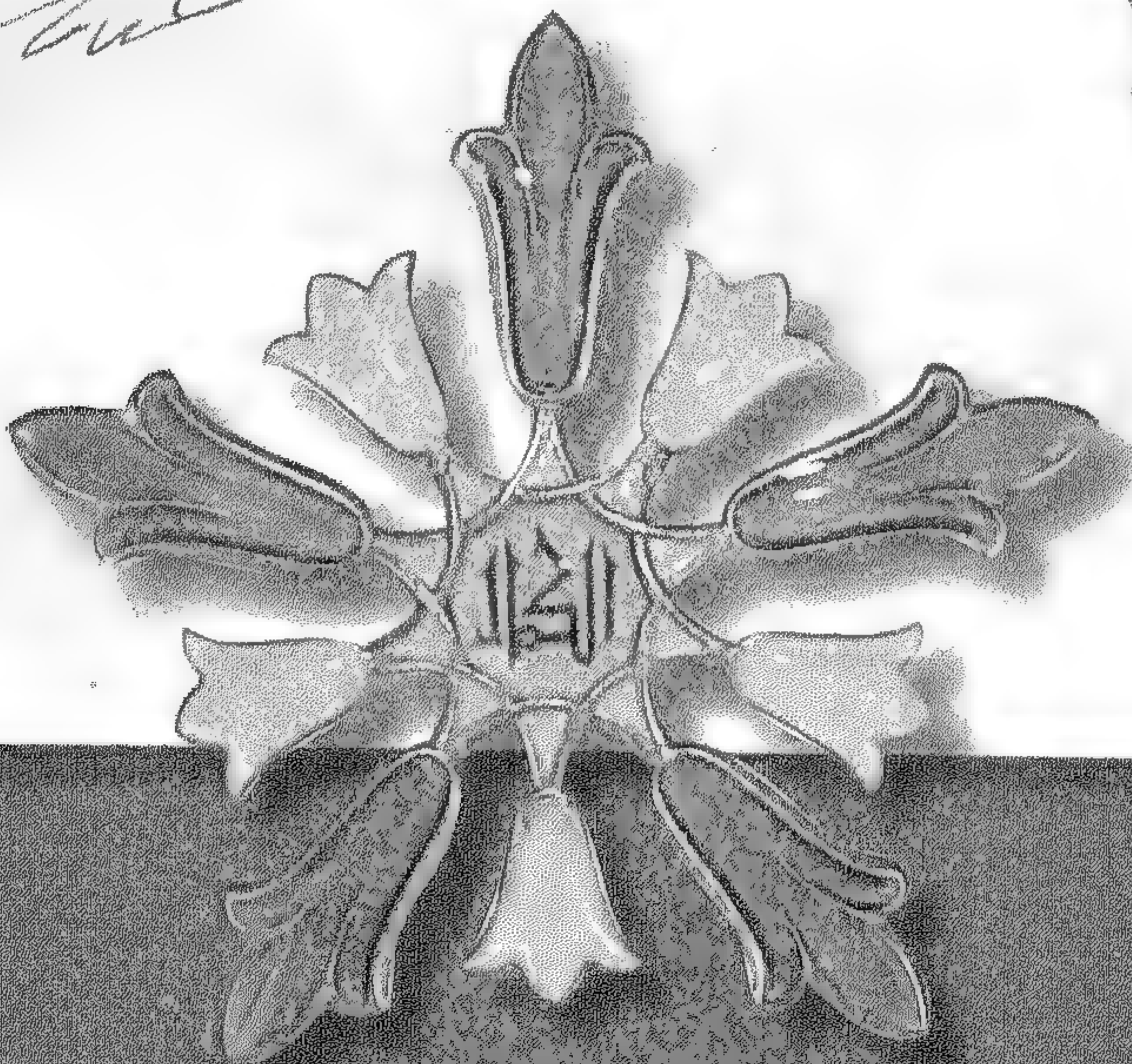
عزى الله الملك والبرهان الملك والبرهان الملك والبرهان الملك

شهر جبر بنية الله والبرهان وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء

صبر من الملك والبرهان الملك والبرهان الملك والبرهان الملك

شهر جبر بنية الله والبرهان وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء وفاء

عزى الله الملك والبرهان الملك والبرهان الملك والبرهان الملك



■ وسام الكمال الخاص

بالسيدة فطنت هانم إدريس راغب





■ امكة الحرة محمد بن محمد  
■ السيف الحارثي محمد بن محمد







■ ذكريات .. محمد محمود باشا







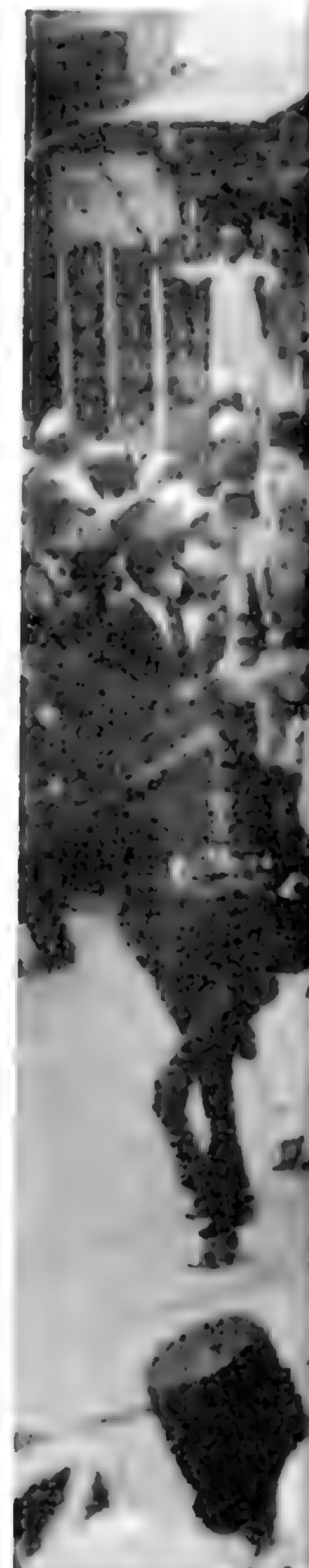




■ نهاية المشوار .. حارة محمد محمود باشا









■ خطابات التعزية في وفاة محمد محمود باشا

مجلس الشيوخ

مكتب الرئيس

حضرة الأستاذ المحترم محمود محمود

لقد كان لفاتة والدكم المغفور له محمود باشا  
أثر حزن عميق في نفوس حضرات أعضاء مجلس الشيوخ  
فوقفوا - عداً عليه - جلسة المجلس التي عقدت  
في ٣ فبراير سنة ١٩٤١ وقرروا إبلاغ أسرته الكريمة  
بشدي أسفهم على هذا المصاب العظيم .  
فأرهبوا أن تقبلوا وأسرتم الكريمة من حضرات زبائن  
وصف أهل عبارات العزاء بك

رئيس مجلس الشيوخ

محمد محمود

القاهرة في ٤ فبراير سنة ١٩٤١

محمد محمود

وزارة الخارجية

سفارة مصر

لندره

شان :

تبريد - ١٣٥ (١٩٤١) - ١٩٤١

رقم التيد

رقم الملف

عدد المرات

حضرة المحترم محمود محمود بك

بحث السير رجنالد وينجت الى السفارة بكلمة تمزيقة  
في وفاة المغفور له والدكم وطلب إبلاغها اليكم فأرسل مع هذا  
صورة منها . تحمد الله الفقيد برحمته ورضوانه .

السفير

حيدر

■ من رئيس مجلس الشيوخ

■ من السير رجنالد وينجت





Le Caire le 13 Mai 1941

Monsieur  
Mahmoud Mohamed Bay  
16, Rue El Falaky

Monsieur,

Au nom du Comité du Club Mohamed Aly & en mon nom personnel, nous vous exprimons les profonds regrets que nous causent la perte cruelle que nous avons faite dans la personne du regretté S. E. feu Mohamed Mahmoud Pacha, notre ami & Membre de notre Comité.

En invoquant sa longue collaboration au Comité & surtout tout le charme de ses relations, le Comité du Club, dans sa Séance de Mardi 13 Mai crt., s'est recueilli dans un instant de silence en hommage à sa mémoire.

Nous vous prions, Monsieur, de trouver ici l'expression de nos sentiments les plus profonds.

POUR LE COMITE  
LE VICE-PRESIDENT

*Alti*



Société Fawad 1<sup>re</sup> d'Economie Politique,  
de Statistique et de Législation,

جمعية فؤاد الأولى للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

AVENUE DE LA REINE NAZLI, No 15  
(Boulevard du Boulvard Fouad 1<sup>er</sup>)  
Boulevard Fouad 1<sup>er</sup>, No 15  
LE CAIRE  
Téléphone, No. 52797

حضرة صاحب العزة الأستاذ محمود محمد محمود بك

في اليوم الثامن من الشهر الجاري عقدت الجمعية العمومية لأعضاء جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع تكافئ في مقدمة أعمالها تأييد المفكر له والدكتور العظيم ذلك السياسي القدير مثال الرقعة المادقة والسيرة الناضرة الذي قدس البلاد بوفاته واحدا من أبنائها المخلصين وحرمت الجمعية عضوا من أقدام أعضائها كان يشغل بينهم أرفع مكانة من التجارة والأحرام وقد عادت الجمعية العمومية التي بهذه المناسبة في أن أقدم اليكم وإلى بنية أعضاء اسرتم الكريمة أخلص عبارات التعزية بهذه الحسارة الفادحة وأن أعرب لكم بلسان جمعيتنا عما في ألبنا جميعا من الأسى وعما يدنين به الذكرى الفريد من الأخصام والأجلال

وتفد لولا سبول الشيب التهمة وفائق الاحترام

الرئيس  
علي

القاهرة في ١٠ أبريل سنة ١٩٤١

■ من رئيس جمعية فؤاد الأول للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

■ من رئيس نادي محمد علي









رجال ومعارك







## حفني محمود باشا وقضية نزاهة الحكم

يعتبر حفني محمود باشا سليمان من الشخصيات البارزة في العائلة السليمية، فقد برز على الساحة السياسية في مصر، في العديد من المناسبات السياسية؛ حيث كان له الدور الأكبر في تقريب وجهات النظر بين سعد باشا زغلول ومحمد محمود باشا أخيه خلال عام 1925، وهي الوساطة التي أدت إلى ائتلاف الساسة المصريين ضد حكومة أحمد باشا زيوار.

وقد خلف حفني بك محمود سليمان، الكاتب الكبير إبراهيم عبد القادر المازني في رئاسة تحرير جريدة السياسة لسان حال حزب الأحرار الدستوريين في 31 مارس عام 1933، وكان يعاونه الدكتور محمد بك حسين هيكل مديرًا لتحريرها.

وقد اشترك حفني بك محمود مع الدكتور محمد بك حسين هيكل في أشهر حملة صحفية قامت بها "السياسة" على مدى تاريخها وهي حملة "نزاهة الحكم"، من خلال سلسلة من المقالات نشرت في جريدة السياسة خلال الفترة ما بين نوفمبر عام 1933 وأبريل عام 1934<sup>205</sup>، وهي الحملة التي تحولت إلى ساحة المحاكم.

وشهدت ضجة سياسية كبرى فقد استدعي للإدلاء بالأقوال اثنان من رؤساء الوزراء هما: محمد محمود باشا وإسماعيل باشا صدقي، والعديد من الوزراء السابقين ووزراء حكومة عبد الفتاح باشا يحيى، وأدت في النهاية إلى سقوط وزارة عبد الفتاح باشا يحيى. وتعرض حفني بك محمود والدكتور محمد بك حسين هيكل للمحاكمة التي قال عنها معاصروها إنها كانت محاكمة للوزارة القائمة إذ ذاك أكثر مما كانت محاكمة لرئيس التحرير وانتهت المحاكمة ببراءة حفني بك محمود.

وقد ظل حفني بك محمود رئيسًا لتحرير "السياسة" حتى توقفت عن الصدور بعد العدد 4153 (12 نوفمبر عام 1936) ولم يعد لرئاسة تحريرها إلا بعد أن عادت لاشراف الحزب في 2 أبريل عام 1938 فانتقل امتيازها لعبد الجليل أبو سمرة، واستعان حفني بك محمود - بعد تعيين الدكتور محمد باشا حسين هيكل وزيرًا في وزارة محمد محمود باشا - بعبد القادر بك حمزة صاحب البلاغ كمشرف على تحرير الصحيفة غير أن الصحيفة ما لبثت أن توقفت عن الصدور بعد العدد (4367) الصادر في 3 مايو عام 1938، فانقطعت صلته بتحرير الصحيفة وعقب عودتها للصدور في أول ديسمبر عام 1944 اكتفى حفني باشا محمود بكتابة مقال بها.



■ عبد القادر بك حمزة





■ محمد محمود باشا يدلي بشهادته في قضية نزاهة الحكم



■ إسماعيل باشا صدقي يدلي بشهادته في قضية نزاهة الحكم وسط معارضة حفني بك محمود



إذا لم يكن الاتصال غنوماً يختم الشركة بعد لاغيا

الطوقجية  
إيصال مؤقتة السياسة

MM/19/3

فيلم لولا الكاد في الاقليم

جنبه

مبلغ

٥٠٠٠

نمرة ٧٥١

وصل من حضرة

صاحب الجلالة السيد محمد

محمدي الميرزا

مبلغ

قيمة شراء سهم من شركة الجزيرة الجديدة لمحمد السيد قسطنطين  
السهم خمسة جنيهات  
تحرير في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤  
وكيل جريدة السياسة

MM/19/9

الطوقجية  
إيصال مؤقتة السياسة

فيلم لولا الكاد في الاقليم

جنبه

مبلغ

٥٠٠٠

نمرة ٧٥٢

وصل من حضرة

صاحب الجلالة السيد محمد

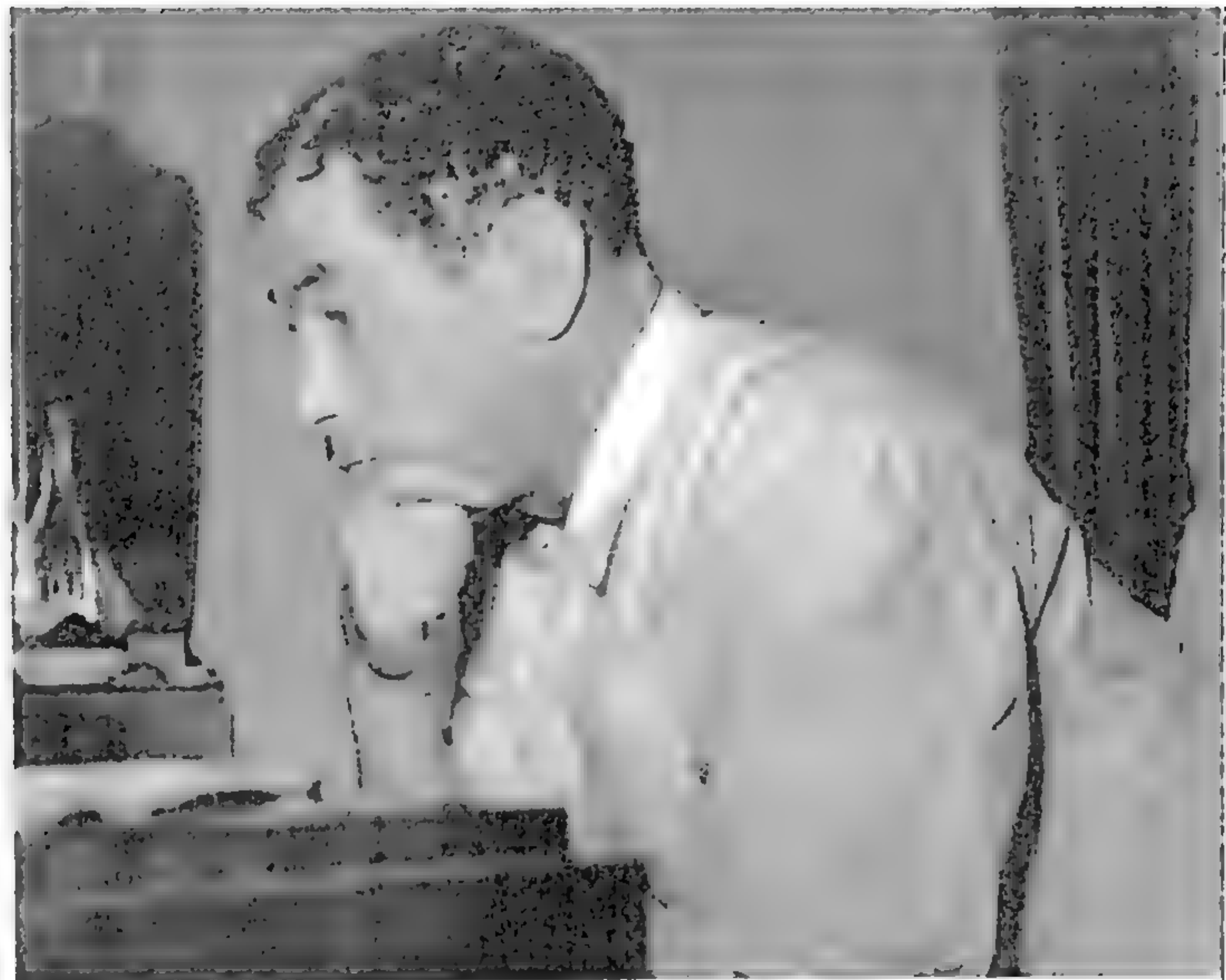
محمدي الميرزا

مبلغ

قيمة شراء سهم من شركة الجزيرة الجديدة لمحمد السيد قسطنطين  
السهم خمسة جنيهات  
تحرير في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٤  
وكيل جريدة السياسة

إذا لم يكن الاتصال غنوماً يختم الشركة بعد لاغيا





■ حفني باشا محمود .. مناقشات وتأملات

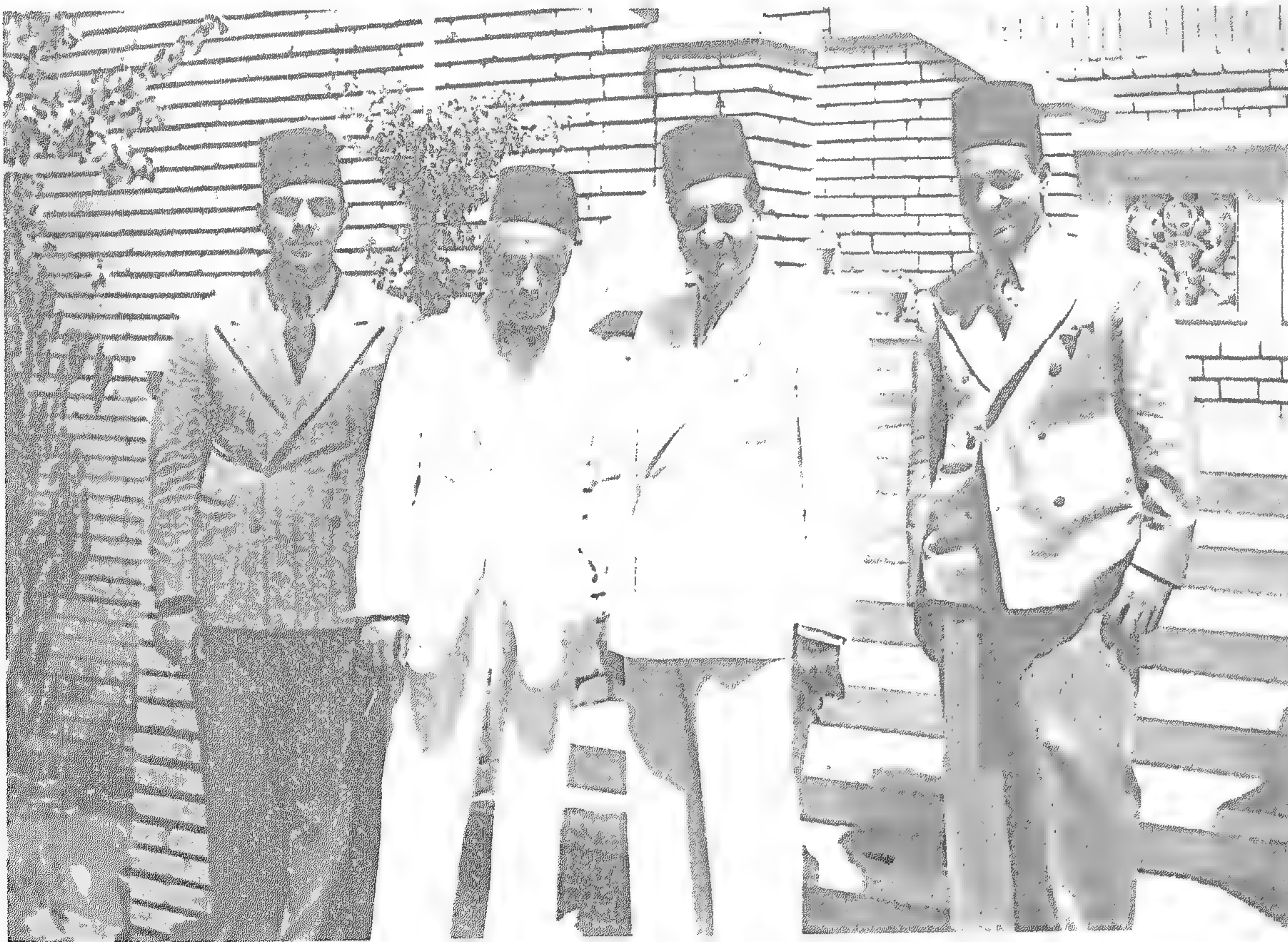








■ مناقشات وتأملات











■ شهادة إجتياز محمود أفندي محمد محمود للدراسة الثانوية (القسم الأول)



## محمود بك محمد محمود وديوان المحاسبة

استصدرت وزارة حسين باشا سري مرسومًا بتعيين محمود بك محمد محمود رئيسًا لديوان المحاسبة<sup>206</sup>، غير أنه لوجود بعض التجاوزات قدم استقالته من منصبه، فما كان من عضو مجلس الشيوخ مصطفى بك مرعي إلا أن قدم استجوابًا في مجلس الشيوخ في جلستي الإثنين والثلاثاء 29 - 30 مايو عام 1950، حول أسباب تلك الاستقالة، أشار فيه مقدم الاستجواب إلى واقعتين: الواقعة الأولى هي استيلاء كريم باشا ثابت المستشار الصحفي للديوان الملكي وأحد أفراد الحاشية الملكية، على مبلغ خمسة آلاف جنيه من أموال جمعية مستشفى المواساة بالإسكندرية بطريقة مريبة. أما الواقعة الثانية فهي تتعلق بما حدث من تلاعب في صفقات الأسلحة التي تم شراؤها أثناء حملة فلسطين<sup>207</sup>.

■ شهادة إجتياز محمود أفندي محمد محمود  
للدراصة الثانوية (القسم الثاني)





FACULTÉ  
DE  
DROIT DE PARIS  
SECRÉTARIAT

UNIVERSITÉ DE FRANCE

Paris, le .

8 12 1930

25038

MONSIEUR,

J'ai l'honneur de vous informer que par  
décision du 12 12 30  
l'équivalence de la licence  
vous a été accordée.

Vous pourrez prendre l'inscription  
de Doctorale le 11 de 9 h. 1/2  
à 11 heures (GUICHET N° 1).

Recevez, Monsieur, l'expression de ma  
considération distinguée.

LE SECRÉTAIRE DE LA FACULTÉ,

N. B. — La présentation de cette lettre sera exigée pour la prise de  
l'inscription.

M. Mahmoud Mohamed

ÉCOLE LIBRE DES SCIENCES POLITIQUES

PLAN D'ÉTUDES

POUR L'ANNÉE SCOLAIRE 19—19—

Section Diplomatique Année d'étude { première } Rayer { Études réparties  
deuxième } les sur { deux } aus.  
troisième } mentions insuffis. }  
Nom : Mohamed Prénoms : Mohamed Nationalité : Egyptien  
Adresse : Hotel Irioune 1 Bis Rue de Vaugirard N° de la carte d'Élève : 466 A  
Carrière que l'élève se propose de suivre : —

1<sup>er</sup> COURS QUE L'ÉLÈVE SUIVRA PENDANT L'ANNÉE 19—19—

NOMS DES PROFESSEURS	NOMS DES PROFESSEURS
MM. <u>Pinon</u>	MM. _____
<u>Percey</u>	_____
<u>Escoffier</u>	_____

2<sup>o</sup> INDICATIONS FACULTATIVES :

a) Cours déjà suivis précédemment :

NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENGAGEMENT	NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENGAGEMENT
MM. _____	_____	MM. _____	_____

b) Cours que l'élève se propose de suivre les années suivantes :

NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENGAGEMENT	NOMS DES PROFESSEURS	ANNÉE SCOLAIRE DE L'ENGAGEMENT
MM. _____	_____	MM. _____	_____

Les candidats ne peuvent jamais être dispensés d'examen sur les cours fondamentaux de leur  
section.

Il leur est permis, parmi les cours non fondamentaux de leur section, le nombre de cours néces-  
saires pour porter à 12 le total des cours fondamentaux. Le total des cours d'année entière sur  
lesquels ils sont interrogés. Les cours de deux années comptent pour deux notes. Deux cours d'un  
semestre équivalent à un cours d'année. Le même candidat ne peut pas demander à faire  
entrer, à la fois, dans son programme d'examen, les cours de comptabilité publique et de législation  
budgétaire.

Les plans d'études mentionnant les options doivent être remis au Secrétariat de l'École avant  
le 1<sup>er</sup> janvier de chaque année.

L'absence d'observations de la part du Secrétariat implique l'approbation des  
options faites par le candidat.

Paris, le 12 Décembre 1930

Un élève n'est lié par son plan d'études que pour  
l'année en cours. Il conserve toujours la faculté de  
le modifier l'année suivante.

DUPLICATA

à conserver par l'Élève

E. S. P. Mod. N° 49 A. 12. — IMP. CHAIX. — 917-1-26.

خطاب من كلية الحقوق جامعة فرنسا إلى محمود بك محمد محمود  
حول أحقيته في إجراء الدراسات العليا

خطة دراسة خاصة بمحمود محمد محمود في المدرسة الحرة للعلوم  
السياسية





■ كريم باشا لايت

■ حسين باشا سري





■ محمود بك محمد محمود وحوار مع  
عثمان باشا محرم



■ استماع وانصات من محمود بك  
محمد محمود رئيس ديوان المحاسبة



### قضية مستشفى المواساة

قام مصطفى بك مرعي بعرض تلك القضية التي دارت حول حصول كريم باشا ثابت المستشار الصحفي للديوان الملكي على خمسة آلاف جنيه من الدكتور أحمد باشا النقيب مدير مستشفى المواساة بدون وجه حق، مما أثار رئيس ديوان المحاسبة محمود بك محمد محمود، فانتقد هذا التصرف، وطلبت الوزارة من محمود بك رفع هذه العبارة من التقرير الخاص بالديوان، فرفض مما أحدث أزمة رفع أمرها إلى القصر، وأمام إصرار محمود بك على رفضه قدم استقالته، فقبلت فور تقديمها، وعين أحمد بك إبراهيم وكيل الديوان رئيساً له<sup>208</sup>.

### تجاوزات حملة فلسطين

وكانت المسألة الثانية التي تضمنها الاستجواب مسألة نفقات حملة فلسطين والتجاوزات التي أحدثها تخويل السلطة للجنة الاحتياجات بالقوات المسلحة لإبرام الصفقات، وتجاوزات موردي الأسلحة خاصة رودي رجيلة، حيث أثبتت تقارير الخبراء عدم كفاءة الأسلحة الموردة ووجود رشاوى وعمولات وتجاوزات في الاسعار<sup>209</sup>.

وفي أثناء نظر الاستجواب وقف الدكتور محمد باشا حسين هيكل موقفه الحر العظيم، وتصدى لنفوذ وسلطان حاشية الملك فاروق الأول، فأتاح لأعضاء المجلس إثارة القضية وبحثها، ودون أن يرهبه أن تكون حاشية الملك فاروق الأول نفسه هو المسئول عن هذه الحادثة. فلما أثار الاستجواب غضب القصر، بذلت المساعي لتخفيف الأزمة بينه وبين الدكتور محمد باشا حسين هيكل، فاقترح أن يلقي الدكتور محمد باشا حسين هيكل كلمة في المجلس يكون فيها ترضية للقصر، ولكنه رفض وأعلن قولته الماثورة في المجلس: "إنني في هذا الكرسي لحفيظ على الدستور"<sup>210</sup>.

وعقاباً لمن أثار الاستجواب ومن شجعوا عليه، صدر مرسوم 17 يوليو عام 1950 بتعيين زكي باشا العرابي رئيساً لمجلس الشيوخ، وإسقاط العضوية عن خمسة عشر عضواً وعلى رأسهم الدكتور محمد باشا حسين هيكل وأحمد باشا لطفي السيد ومصطفى بك مرعي وإبراهيم باشا عبد الهادي. وعندما اعترض النائبان عبد السلام بك الشاذلي وحافظ بك رمضان، وطلبا باسم المعارضة مناقشة دستورية، مُنعا من الكلام بقرار مبيت من الأغلبية، التي تكونت بتعيين من حلوا محل الذين أسقطت عضويتهم<sup>211</sup>.









■ زكي باشا العرابي رئيس مجلس الشيوخ في ضيافة مصطفى باشا النحاس

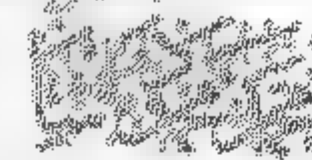
■ فؤاد باشا سراج الدين





2015/8

1990年12月



West, 1982

1822

20/1/1972

12

—

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

22

[illegible]

— 20 —

書寫、

36

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

MISSISSAUGA

謝



一、中国历史

Figure 1. Schematic representation of the experimental design. The subjects were divided into two groups: the control group and the experimental group. The control group was divided into two subgroups: the control group and the experimental group. The experimental group was divided into two subgroups: the control group and the experimental group.

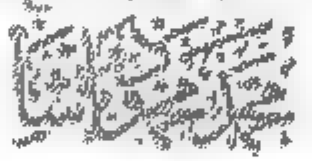
۴۴

4. 2

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

13

*[Handwritten signature]*



2000

2000 年 12 月 20 日

20

23

[illegible]

■ **وفاة اللاعب في تكاليف حملة فلسطين (من صفحة 314 - 329)**



١٦

ثم في المطبخ النافع والنافعة لطيفي الناحية التي جعلها على شكل اربعة اقسام والاطباق والاشربة ثم في المطبخ  
الذي هو على شكل وكرهية ثم في المطبخ الذي هو في اربعة اقسام والاشربة ثم في المطبخ الذي هو في اربعة اقسام والاشربة  
ثم في المطبخ الذي هو في اربعة اقسام والاشربة ثم في المطبخ الذي هو في اربعة اقسام والاشربة

ويعرف ذلك فيما يخصنا من نسخة ماسلوس التي وردت في حيزها من نسخة القبطية التي في "أ" أنه لم يرد شي من هذه النسخة ما يخصه  
المصنفه النسخه التي في "أ" كما ان الحاشية قد شئت من نسخة واحدة أو من عدة حكايات وكذا في النسخة التي في نسخة  
على يد السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة وعقارة بينه وبين نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة  
أو نسخة قبل الحلة أو المصنفه التي في نسخة واحدة إلى ما ليس في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة  
وفيما يخصنا من نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة إلى ما ليس في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة  
وأنه نسخة النسخة لم يرد في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة إلى ما ليس في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة  
فأما النسخة التي في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة إلى ما ليس في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة  
منه نسخة النسخة التي في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة إلى ما ليس في نسخة السيد ر. المصنفه التي في نسخة واحدة.

(ب) حضور جميع ما اشتملت عليه اعمية حياة القضاة لاسمته . وعدد ما هو مائة ذك . والاشتم

[illegible]

فيما يلي:

السطح التماسي. تاريخ عقد الاجتماع الخاصة بسجل ٢٨ طائفة من طائفة مالك. المستند عشرين سنة. التاريخ من تاريخ ١٩٠٤. تاريخ عقد الاجتماع الخاصة بسجل ٢٨ طائفة من طائفة مالك. المستند عشرين سنة. التاريخ من تاريخ ١٩٠٤. تاريخ عقد الاجتماع الخاصة بسجل ٢٨ طائفة من طائفة مالك. المستند عشرين سنة. التاريخ من تاريخ ١٩٠٤.

*(Handwritten note at bottom left)*

الموت والموت : بعد طاقته و *cosi* ، بجانها واستعدت وابتدأت به استعداده ووجه

[illegible]

MM151/14

5

تاریخ: ۱۴۰۲/۰۵/۰۵  
محل: تهران

أما من الاستعلام والتمسك به : فقد تم نعمته على هذا المصنف في الإحصاءات التي قام بها في سنة ١٢٨٠ هـ في مدينة القاهرة  
وحيث قام الاستعلام عليه من قبله في سنة ١٢٨١ هـ في مدينة القاهرة

الرفقة المالية : هو

اشارة المرسلة الى ما ذكره في نظام الفقيه. فليس فيه انه يعبر ما جاء في الكتاب من  
الاجابة من ان يعبر به في الفقيه.

سنة الفجر: هي سنة الفجر... سنة الفجر... سنة الفجر...

1913

MM151/14



نظر مست (٤٥) وزير المالية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

اتشرف بأن ابعث الى دولتكم مع هذا بصور من بعض الكتب التي ارسلناها اخيرا الى معالي وزير المالية ، متضمنة المسائل الآتية ببيانها ، وذلك رجاء التفضل بالاحاطة :

١- اقترح الديوان استخدام جانب من رصيد الدولارات الامريكية الذي يتوافر لمصر في الوقت الحاضر في الحصول على الذهب ، واتخاذ ذلك وسيلة لدعم غطاء البنوك المصرية في المستقبل ، وما يراه الديوان من ان يكون هناك نظام معين للتصرف في العملات الصعبة الناشئة عن عمليات بيع القطن باسماء مخفضة ، يكون ملحوظا فيه تصرا استخدام تلك العملات على شراء الضرورى من السلع والخدمات ، دون ان يكون لمراد الترف او نفقات السباحة نصيب من ذلك كله .

٢- ما يراه الديوان بشأن وقف العمل بالطريقة الاستثنائية الضمنية الآن في الصرف من الاعتمادات الاضافية المخصصة لحملة فلسطين ، والعودة من الآن الى الطريقة العادية المتبعة في اتفاق الاموال العامة ، والتقيد باحكام التعليمات والقواعد المالية المقررة لدى الصرف من الاعتمادات الاضافية المذكورة .

٣- رأى الديوان بشأن وقف اغطاء القوات البريطانية من رسم الانتاج المقرر على ما تشتره من المنتجات المحلية ، ومطالبتها بما هو مستحق عليها من ذلك الرسم .

٤- ما يراه الديوان بشأن معاملة السلطات العسكرية البريطانية في حدود المسوحات المقررة باتفاقية عام ١٩٢١ ، ووقف العمل بالاغطاءات والمميزات الممنوحة لتلك السلطات اثناء الحرب العالمية الاخيرة ، ومطالبة تلك السلطات بالفروق المستحقة عليها .

وتفضلوا بدوائكم بقبول فائق الاحترام

تحريري ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٤٩

رئيس

ديوان المحاسبة  
امضاء

( محمود محمد محمود )

امضاء

( احمد محمد ابراهيم )

صورة طبق الاصل



MM122/34

٤/٢-٦٨

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

نتشرف بان نهى الى معاليكم اننا كنا قد بعثنا الى معالي وزير المالية السابق بكتابنا رقم ٥٠٧٤/٤/٢-٦٨ المؤرخ في ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٤٩ منوهين فيه بما نراه من ضرورة الصلح عن اتباع الطريقة الاستثنائية التي لا تزال تجري عليها وزارة البحرية والبحرية لدى الصرف من الاعتمادات الإضافية المخصصة لحملة فلسطين والفسوة منذ الآن الى الطريقة العادية المتبعة في اتفاق الاموال العامة والتقدير باحكام التعليمات والقواعد المالية المقررة لدى الصرف من المبالغ الإضافية المخصصة للحملة المذكورة اسوة بما في اعتمادات الميزانية وذلك نظرا الى انه لم يعد هناك ما يبرر الاستمرار في اتفاق هذه الاموال دون التقيد بالانظمة واللوائح المالية المقررة لا سيما اذا لوحظ ان الحكومة قد عمدت الى اصدار بعض القروض لتغطية هذه النفقات وهو ما يتطلب في ذاته غاية الحرص في انفاقها

ولما لنا لم نلق اجابة عن كتابنا المذكور حتى الآن وكنا من جهة اخرى شديد الحرص على الوقوف على رأي معاليكم في هذا الموضوع فقد رأينا ان نعاود الكتابة فيه رجاء التفضل بموافقتنا برأيكم بشأنه

واننا لندرجو اذا كانت وجهة نظر معاليكم مطابقة للرأي الذي نقول به ان تنفضلوا بعرض الامر على مجلس الوزراء للنظر في وقف العمل بالقرار الذي كان قد اصدره في ١٢ مايو سنة ١٩٤٨ باعفاء وزارة البحرية والبحرية من القبول والاحكام المالية المقررة فيما يختص بالصرف من الاعتمادات الإضافية المذكورة

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

رئيس

١٥ نوفمبر ١٩٤٩

ديوان المحاسبة

صورة طبق الاصل

دعوى رد حصة سال وزير المالية بتاريخ ١٧/١٢/١٩٤٩  
بأنه لم يرد له حصة ساله في ١٧/١٢/١٩٤٩  
والا فليحضره بالجلسة ١٧/١٢/١٩٤٩  
١٩٤٩/١٢/١٧

١٢٢/٣٣

١٧/٢-٦٨  
٥٣١٠

بخصوص التزوير في صرف المكافآت والعلاوات الاستثنائية لقوات الجيش

( سرى )

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

نتشرف بان نهى الى معاليكم ان الديوان قد اكتشف اننا مراجعته لمستندات مصروفات حملة فلسطين تزويرا في بصمات وتوقيعات استلام المكافآت والعلاوات الاستثنائية ومرفق مع هذا صورة ما حررناه اليوم في هذا الصدد لحضرة صاحب المعالي وزير البحرية والبحرية رجاء التكرم بالعلم واتخاذ ما ترونه بشأنه  
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

١٥ نوفمبر ١٩٤٩

رئيس  
ديوان المحاسبة

رئيس  
١٤

المرقعة مرفوعة بالمكتب الى معاليكم  
ولم يتبادر الى ذهن معاليكم ان الديوان قد اكتشف اننا  
المرقية والبريد







MM22/22

222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000

[illegible]

۱- در مورد این نامه به شما اطلاع می‌دهم که این نامه در تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱۵ به شما ارسال شده است. در این نامه به شما اطلاع می‌دهم که این نامه در تاریخ ۱۳۸۵/۱/۱۵ به شما ارسال شده است.

وقد سئل من ردت الفرائض كما هو المذهب في ١٢/٢/١٩٩٩  
 أن يرد الميراث للزوجة والمساكين من أصل ذرة الميت وأن يرد الباقي  
 للميت ثم من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى وفي نسخة أخرى  
 الفرائض الميراثية من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى  
 في نسخة أخرى الميراثية من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى  
 في نسخة أخرى الميراثية من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى  
 في نسخة أخرى الميراثية من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى  
 في نسخة أخرى الميراثية من ١٤٠٠٠ ص ١٤٠٠٠ في نسخة أخرى

ശബരിമലയിലെ മഹാശാക്തീയ മതത്തിന്റെ പ്രചാരത്തിന് 1959-നോടടുത്തു കേരള  
 സർവ്വകലാശാലയിൽ നടന്ന '1958-ലെ മലബാർ മത സഭാ സമ്മേളനം' മലബാർ  
 മതത്തിന്റെ മതപരമായ പ്രാധാന്യം വ്യക്തമാക്കുന്ന ഒരു സാക്ഷ്യം ആയിരുന്നു.

MM/22/22

الإدارة العامة - مدير حق النمران في رئاسة حسابات البنك مع وزارة المالية .

ولما لم يخلق الديوان نتيجة هذه الدراسة بالترتيب من ماضي أكثر من  
شهرين طلب إلى النشطين المهوره المهتم بمراجعة حسابات البنك مباشرة  
عليهم في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦٦ غير أن سعادة مدير مجلس الإدارة المستبد  
اعتقر أيضا من عدم تمكنهم من أداء هذه المهمة يدعوى أنه لم يملك  
بعد رأى مجلس الدولة - من طريق وزارة المالية - سوى حق الديوان  
في هذه المراجعة وأنه سيراقى الديوان بالنتيجة بعد عرض رأى مجلس  
الدولة على مجلس إدارة البنك .

وإزاء ذلك نرحب التفضل بتوجيه نظر البنك إلى عكبن الشوان من  
مبادرة استثمارات المصارف العربية في قانون المالية وتوضيح موقفها من

وتتطلبها ما لا يحصى من جهود ذاتي الاحترام .

١٠٠

190. *M. L.*





MM122/10

أجازة صرف لمن أدوات مكتبية فاخرة بالنسبة على اعتماد حصة  
للسلطان

سرى

حسرة صاحب المعالي وزير المالية

رأى

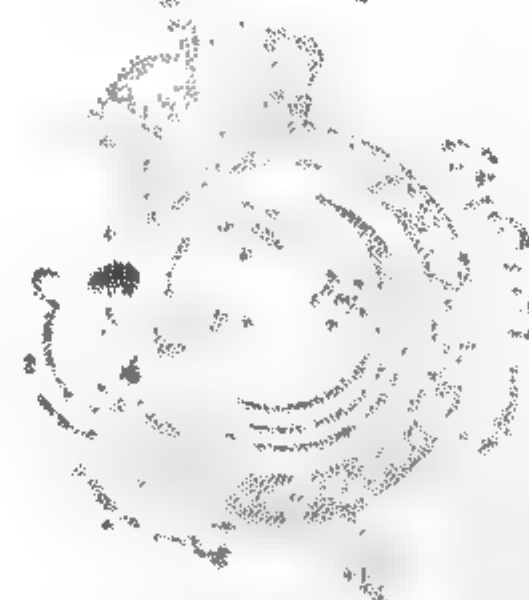
نقترح بان نوفر بهذا صورة من الكتاب الذي وجهناه الى حجرة  
صاحب المعالي وزير المالية والبحرية بشأن شراء أدوات فاخرة للمسلح  
البحري الطكر والحسم بتجهيزها على اعتماد حصة للسلطان .

وان كان وكيل حسابات الوزارة المذكورة قد أجاز صرف فحة هذه الأدوات  
بالحائفة للمادة الثانية من قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ أغسطس سنة ١٩٤٥  
لهذا رأينا أن نكتب لمعاليكم رجاء التفضل بالسير في مشورته والاعادة

وتفضلوا معاليكم بتبليغ لائق الاحترام ...

رئيس  
ديوان المحاسبة  
(محمد محمد)  
نفس

تحريري ٢ فبراير سنة ١٩٥٠





في  
 ١٩١٩  
 في  
 ١٩١٩  
 في  
 ١٩١٩

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

11/10/1919

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

السيد الرئيس لما احفظنا هذا التوقيع من هذا التوقيع في هذا التوقيع

في هذا التوقيع



MM122/7

أما "السياسة العامة بقرض المسلمين وفوائدها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة" : هذا هو صلب القرائات بدون شك

1047-1048

حفرة صاحب المعالي وزير المالية

تتصرف بأن تنهى إلى محالكم أنه حين لنا أن مجلس البرلمان كاط قد أذنا  
للحكومة أن يخصص القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ١٣ مايو سنة ١٩٤٨ ، بأن  
يحدد في موقوفها في حدود مبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ( أربعمائة الف جنيه ) لأجهزة  
الخدمات الاجتماعية لقوات الجيش المصري المراقبة على الحدود بين مصر  
وفلسطين ، وذلك في الوقت الذي مره الحكومة عليها وبالشروط والأوضاع التي  
يحددها وزير المالية بواقعة مجلس الوزراء . وأن مبلغ القرض المذكور يحد  
ذلك إلى ٢٠٠٠٠٠٠٠ <sup>جنيه</sup> يخصص القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ ٢٦ مايو و  
سنة ١٩٤٨ ، ثم إلى ٢٠٠٠٠٠٠٠ <sup>جنيه</sup> يخصص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٨ بتاريخ  
١٨ يونيو سنة ١٩٤٨ .

وسفذا لأحكام تلك القوانين : أصدر مجلس الوزراء قرارا بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٤٦ بشأن إصدار القرض المذكور ، ضمن أن يكون هذا القرض طري نوعين : الأول عوسط الأجل ( ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ) بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ليرة وبقاعدة قدرها ٢٣ % والثاني عوسط الأجل ( ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ) بمبلغ سائل وبقاعدة قدرها ٢٨ % - كما وافق مجلس الوزراء في الوقت ذاته على إعطاء رأس مال هذا القرض بنوعيه وقواته من كل شهية مباشرة أو غير مباشرة ، حالة أو مستقبلة ، فيما عدا رسم الأمولة على التركات .

ويؤدي الديوان بعد ذلك إلى أن ظهر الإخاء على الوجه العظيم ذكره  
أمر ينادى على مخالفة حكم المادة ١٢٠ من الدستور التي تنص على أنه " لا يجوز  
إعطاء أحد من أئمة الشرائع في غير الأحوال المبينة في القانون " . ووجه المخالفة  
هو أنه على الرغم من أن القوانين الثلاثة السابقة الذكر المتعلقة بإصدار هذا  
القرار قد صدرت خالية من النص على هذا الإعطاء فإن الحكومة مستندة  
بـ هذا - إلى ظهوره دون اتباع الطرق الرسمية لذلك قانوناً .

وما هو جدير بالملاحظة في هذا الصدد : أن المرسوم الصادر في ١٠  
أغسطس ١٩٤٣ : الخاص بمحويل الدين العام المصري ، كان قد أذن لوزير المالية

MM122/7





في أن يحدد قروضا بالشروط والأوضاع التي يحددها بموافقة مجلس الوزراء ،  
ولكنه لم يضمن ما يوافق "مداد تلك القروض أو فوائد لها من الضرائب - فلما رأى  
بعد ذلك تقرير هذا الاطاع " استصدرت الحكومة لهذا الغرض المرسوم بقانون  
رقم ١١ لسنة ١٩٤٢ بتاريخ ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤٢ الذي قضى بإعطاء " المداد  
الصادرة طبقا للمرسوم بقانون مذكور من كل ضريبة حالية أو مستقبلية بما في ذلك  
ضريبة الأبنية على الفاتحة " وقد عرض هذا المرسوم بقانون على البرلمان ولم يسم  
بمعارض عليه .

ومن هذا يخرج لعالمكم أن شهر الامانة في الطائفة التي نحن بصددها كان  
يسمونها قاصرياً ، ولا يكن فيه جرح قرار من مجلس الوزراء .

لذلك يجب اتباع تعليمات الأجر ، لكن يجب أن العمل في مجاله ، لا يضر  
وأحكام الدستور ، والادعاء ، لا يتم في هذا الشأن .

وَعَلَّامُوا مَعَالِيَكُمْ يَقُولُ رَبُّهُ ۖ إِنَّكُمْ كَادُونَ عَلَىٰ غُلَامٍ مُّذْنَبٍ ۖ

120. 2-1-1941 v. 10

سیدان الشیخوخة  
(محمد بن محمد)

۱۰۰ (مجموعه ۱۰۰)



١) ذوات الحاشية

مكتب الرئيس

٩ أبريل ١٩٥٠

وزارة المالية

(١) صحيفة خاصة بمشروع... *Guadalupe* ... ١٦ شهر أغسطس

١. اذونات صرف... *Guadalupe* ...
٢. ومقارنة... *Guadalupe* ...
٣. ... *Guadalupe* ...
٤. ... *Guadalupe* ...
٥. ... *Guadalupe* ...

(٢) صحيفة الملاك وفيات  
تقديم اللجنة المالية... *Guadalupe* ...

(٣) صحيفة الملاك ... *Guadalupe* ...

تاريخ الملاك - تاريخ الملاك - تاريخ الملاك ... *Guadalupe* ...

(٤) ... *Guadalupe* ...

صحيفة الملاك ... *Guadalupe* ...

ذوات الحاشية

مكتب الرئيس

٥

هذا تم الصافي ... *Guadalupe* ...

صحيفة الملاك ... *Guadalupe* ...

صحيفة الملاك ... *Guadalupe* ...



MM 122/2

الضرائب المستحقة على المولين الذين تعاقدوا مع وزارة  
الحربية والبحرية لتوريد الأسلحة والمهمات.

حضرة صاحب المعالي وزير المالية

تشرف بأن تنهى الى معاليكم أنه تبين للديوان لدى مراجعة مستندات  
وزارة الحربية والبحرية أن ثمة عقود كثيرة ذات مجال طائلة أبرمتها الوزارة المذكورة مع  
بعض الشركات والأفراد لتوريد مختلف صنوف الأسلحة والمهمات التي كانت تشتتر اليها  
بمناسبة الشؤف الحربية الأخيرة .

ولما كانت الوزارة المذكورة قد أبلغت مصلحة الضرائب أمر الكسبر من تلك  
المقود تنفيذاً لكتاب المصلحة الدوري رقم ١١١ الخاص بمنشورها رقم ١ لسنة ١٩٤٥  
وبالنظر الى ما تدره أمان تلك المصليات بطبيعتها على القاطنين بها من أرباح وفيرة  
وما تتطلب عليه محاسبتهم من اعتبارات خاصة تتطلب سرعة الفحص وبالذات الدقة والاحتياط  
لذلك نرجو التفضل بانادتنا مما اتخذته مصلحة الضرائب حتى الآن من اجراءات بشأن  
ربط المصلحة على الأرباح التجارية والصناعية والمصلحة الخاصة على الأرباح الاحتشائية  
على المولين السالفي الذكر .

وانا لشديدهم الرجاء ان أن تولوا معاليكم هذا الموضوع غاية خاصة  
وأن تفضلوا بتوريد مصلحة الضرائب بالتصليحات الكفيلة بربط المصلحة المستحقة على  
المشتغلين بهذه المصليات على وجه يحقق سرعة الجباية ودقتها .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

رئيس

ديوان المحاسبة

١٢ أبريل سنة ١٩٥٠



بأنه لا بد من أن يكون له من الأثر ما لا بد منه

(١) بأنه فاسدة حتى لا يكون موضع الإحصاءات في قام به

السلع الجوى

(٢) يجب أن يتعرف له من الإحصاءات بوضع السلع الوقائع الآتية

أ. أنه لا بد من طلب تصنيف السلع فيه ..... ليقيم

ب. إحصاءات إحصاءات في قطع جوية معينة ولها دور

البلغ اللزوم

ج. أنه الرضاة في طلب السلع بشرط الوقائع مع

"لإحصاءات" على تصنيف تلك الإحصاءات

د. أنه اللجة الذئبق عارضة في إحصاءات السلع لشدة

قطع الفيا

(٣) ليس به من الإحصاءات التي الإحصاءات ما إذا كان السلع

ف. أهم إحصاءات السلع المصنعة في قطع قطع في قطع

البحر <sup>مما</sup> على السلع في ..... في حدود ما عرفت له

و. لجهة أو أنه تجاوز ذلك السلع

(٤) من بعد ذلك أنه طلب في السلع تصنيف السلع ..... ٥

بأنه في سفر تصنيفها فيه بمرتبته هو أن السلع  
بما هو خطاب من الإحصاءات به ما به لهذا في رتبة الإحصاءات

الموقف للسلع به ..... إلى ..... ٥

و. فظاهر به كره الأما هي الإحصاءات في الإحصاءات في الإحصاءات

لها على أي إحصاءات في الإحصاءات في الإحصاءات

(٥) من أن أن رتبة الإحصاءات في السلع به

..... إلى ..... رتبة الإحصاءات في السلع

لها رتبة في السلع أن رتبة الإحصاءات

(٦) رتبة الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

سلع الإحصاءات

(٧) رتبة الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

إحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

(٨) إحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

(٩) رتبة الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

أ. بالنسبة لسلع الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

ب. بالنسبة لما رتبة الإحصاءات في السلع رتبة الإحصاءات في السلع

الجوى







١٢

424

1

1

1

1

1

10/22/2017

1000

1

1997

100

1

1

11

TABLE 1

100

1

611



MMI51/5

الديوان المحاسنة  
بجدة

حضرة صاحب السعادة الأستاذ محمود بك محمد محمود  
أنشرف بأن أبعث الي سعادتك مع هذا بصورة المرسوم الملكي  
المؤرخ في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ بقبول استقالته من رئاسة ديوان  
الحاسبة .

واني اذ أنشرف بإبلاغ سعادتك ذلك لا أود أن أعبر عن عظيم  
أسف لي لحرمان الديوان من جهودكم الثمالية طوال تقلدكم منصب  
رئاسته لا راجيا لسعادتك أطيب التمنيات بالسعادة والرفاهية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس

ديوان الحاسبة

تحريري ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٠

٢٥/٤

المرسوم  
بقبول استقالة رئيس ديوان الحاسبة

نحن نأمر في الأول ملك مصر

بأنه على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأي ذلك المجلس ،

رسمنا بما هو آت :  
( المادة الأولى )

قبلت استقالة الأستاذ محمود محمد محمود رئيس ديوان الحاسبة .

( المادة الثانية )

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بمصر القبة في ٦ رجب سنة ١٣٦٩ ( ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ )

( نأمر )

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )

رئيس مجلس الوزراء

( مصطفى النحاس )





اطلعت على ما أرفق به من نسخة من مصاديق العالي فوالسراج الشريف باب في محله التبرع بالزمن

منه استدعائهم لترجع لسبب خاصه تسمى ليس في محل مدركه ...

وقد ارجعت هذا القول من جانب صدق العالي فوالسراج الشريف باب في ذلك المنة  
سعدني انه صرفت العالي ومديده العالي حامد زكي بك انما في حل مدانه يبرأ منه  
الديان على سوال سعادته ويطلبه من ذلك كانه في الخوض ان اخطأ ما استقاله  
رأسه ديوانه لم يصب ووفقني الى تقديم تلك الاستقالة وان ما زلت على رأي في ذلك وانزل  
لصالي تفصيل الى ما يريد من طبعه او يريانه

على انه لم يعد خافيا بعد اليوم انه تلك الظروف في محله في ترجع الى ما اثر  
سبب ما اتيته في تقرير خاصه بصورتها مستغنى فوالال (الزاسه) والى ما كنت اتمنى  
مدقني مدقصور وزارة الحريه عنده من جهة الممالك التي كانت في الديوان لدى  
مراجع بصورتها محله فليعلم

ولعل العالي فوالسراج الشريف باب لم ينس بعد عهدنا بديوان الحريه في 19 أبريل  
الماضي الذي بدأته بالكون ما اعمانه من وزارة الحريه ما والى امله فيه علما بانك  
الديوان من الممالك اداره مستغنى فوالال (الزاسه) وموقعه من هذه الممالك  
ولعل العالي يذكر ايضا انه تصرف في اداره المستغنى المذكور لانه كذلك موضع مدبر مع  
منه صلا انما الوضع من الممالك بما عننا قدوة لرفعة على استقاله في اليوم الثاني

منه

اطلعت على ما أرفق به من نسخة من مصاديق العالي فوالسراج الشريف باب في محله التبرع بالزمن

بالزمن من انه استقال في ترجع لسبب خاصه تسمى ليس في محل مدركه ...  
وقد ارجعت هذا القول من جانب صدق العالي فوالسراج الشريف باب في ذلك المنة  
سعدني انه صرفت العالي ومديده العالي حامد زكي بك انما في حل مدانه يبرأ منه  
الديان على سوال سعادته ويطلبه من ذلك كانه في الخوض ان اخطأ ما استقاله  
رأسه ديوانه لم يصب ووفقني الى تقديم تلك الاستقالة وان ما زلت على رأي في ذلك وانزل  
لصالي تفصيل الى ما يريد من طبعه او يريانه

على انه لم يعد خافيا بعد اليوم انه تلك الظروف في محله في ترجع الى ما اثر  
سبب ما اتيته في تقرير خاصه بصورتها مستغنى فوالال (الزاسه) والى ما كنت اتمنى  
مدقني مدقصور وزارة الحريه عنده من جهة الممالك التي كانت في الديوان لدى  
مراجع بصورتها محله فليعلم

ولعل العالي فوالسراج الشريف باب لم ينس بعد عهدنا بديوان الحريه في 19 أبريل  
الماضي الذي بدأته بالكون ما اعمانه من وزارة الحريه ما والى امله فيه علما بانك  
الديوان من الممالك اداره مستغنى فوالال (الزاسه) وموقعه من هذه الممالك  
ولعل العالي يذكر ايضا انه تصرف في اداره المستغنى المذكور لانه كذلك موضع مدبر مع  
منه صلا انما الوضع من الممالك بما عننا قدوة لرفعة على استقاله في اليوم الثاني







## همام محمد محمود وهندسة الإلكترونيات

ولد الدكتور همام محمد محمود في مدينة القاهرة عام 1912، حصل على الثانوية العامة من المدرسة السعيدية، ثم التحق بمدرسة المهندسخانة (كلية الهندسة) في جامعة فؤاد الأول، حيث تخرج منها عام 1933 متخصصًا في مجال الهندسة الكهربائية، وكان ترتيبه الثاني على الدفعة.

عقب تخرجه سافر همام محمد محمود إلى إنجلترا حيث التحق بالكلية الإمبراطورية في جامعة لندن للحصول على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية، فحصل على دبلومة DIC تمهيدًا لحصوله على الدكتوراه، غير أنه عاد إلى مصر عام 1938 قبل حصوله على الدكتوراه نظرًا لظروف الحرب العالمية الثانية.

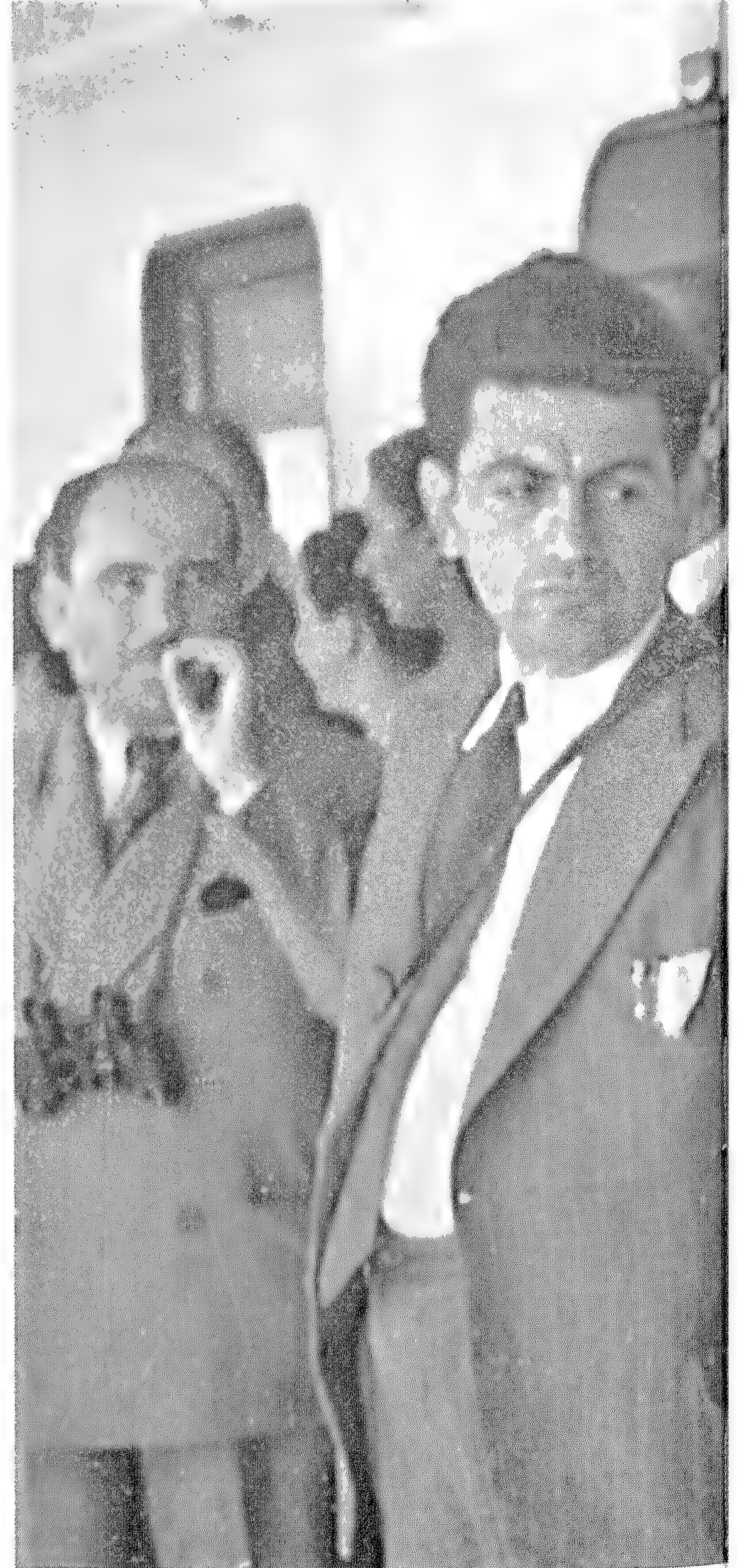
بعد عودته من لندن التحق همام محمد محمود بهيئة التدريس في قسم الهندسة الكهربائية بكلية الهندسة، جامعة القاهرة حيث أخذ يتدرج في المناصب حتى عين رئيسًا للقسم في الفترة ما بين عامي 1957 و1972.

يعتبر الدكتور همام محمد محمود مؤسس مدرسة دراسة هندسة الإلكترونيات في مصر، والأب الروحي لها وأحد أعلامها الأفاضل.

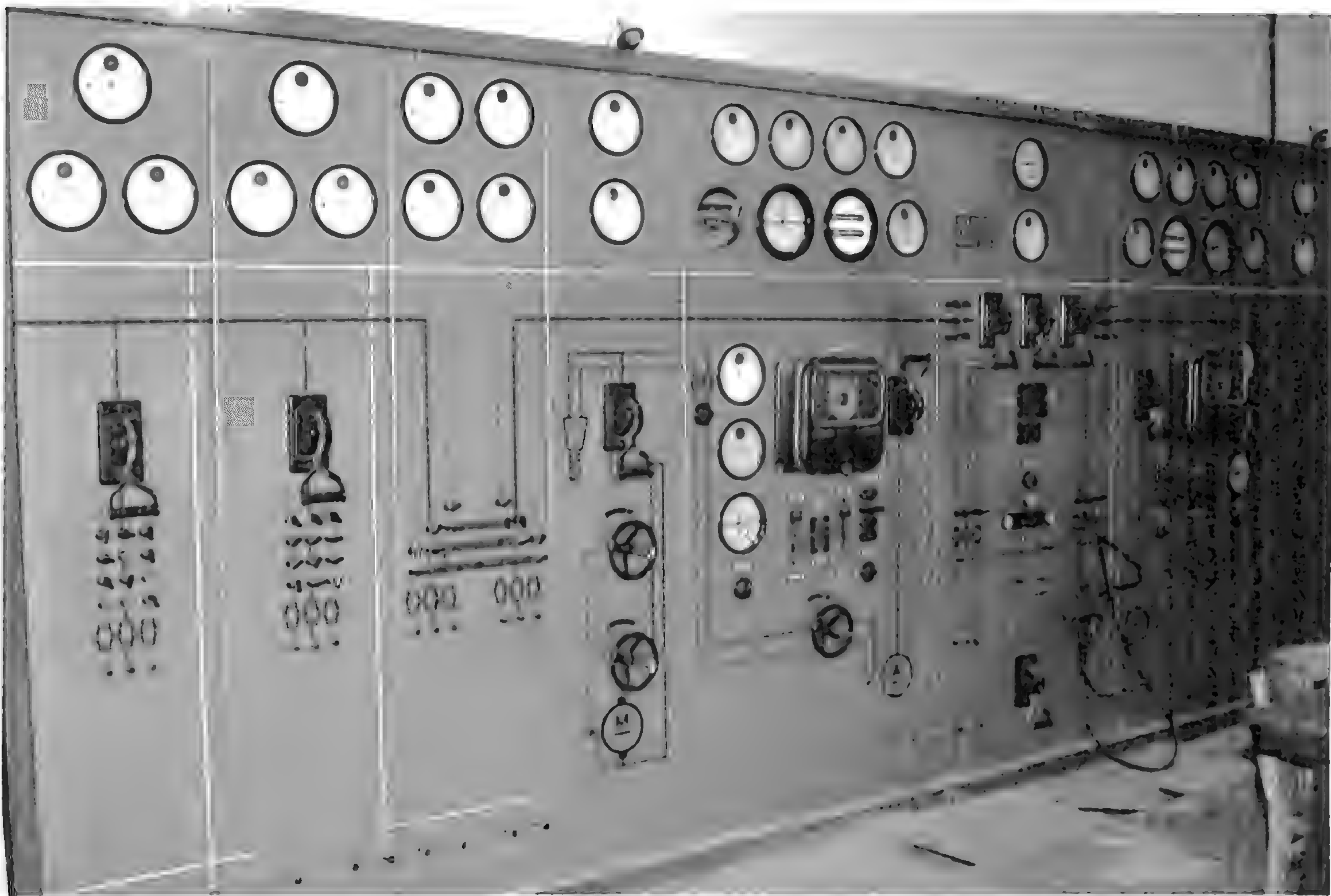
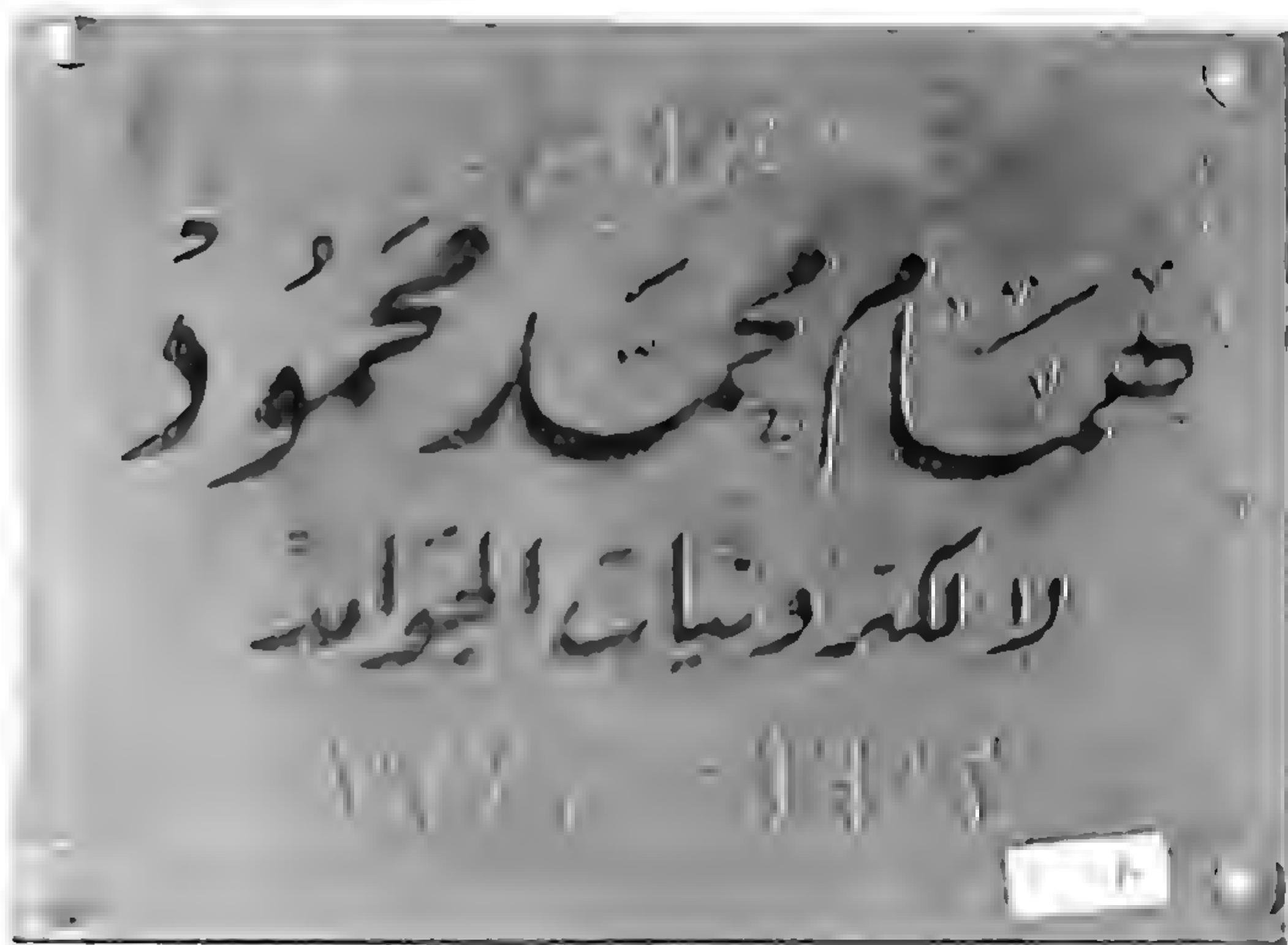
للدكتور همام محمد محمود إسهاماته العلمية فمن خلال معمله في كلية الهندسة انطلق أول بث تلفزيوني في مصر، حيث تخرج من المعمل الكوادر التي انطلقت على يديها إشارات البث التلفزيوني في مصر عام 1960.

مع توقف البث الإذاعي في مصر خلال العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وضرب محطات بث أبو زعبل، لجأت الدولة إلى معمله في كلية الهندسة لإعادة الإرسال مرة أخرى، كما شارك المهندس صلاح عامر في وضع أساس الهندسة الإذاعية، كما شارك في إدخال التلفزيون الملون إلى مصر.

حصل الدكتور همام محمد محمود على جائزة الدولة التقديرية عام 1973، قبل أن تفاجئه المنية في ذات العام.







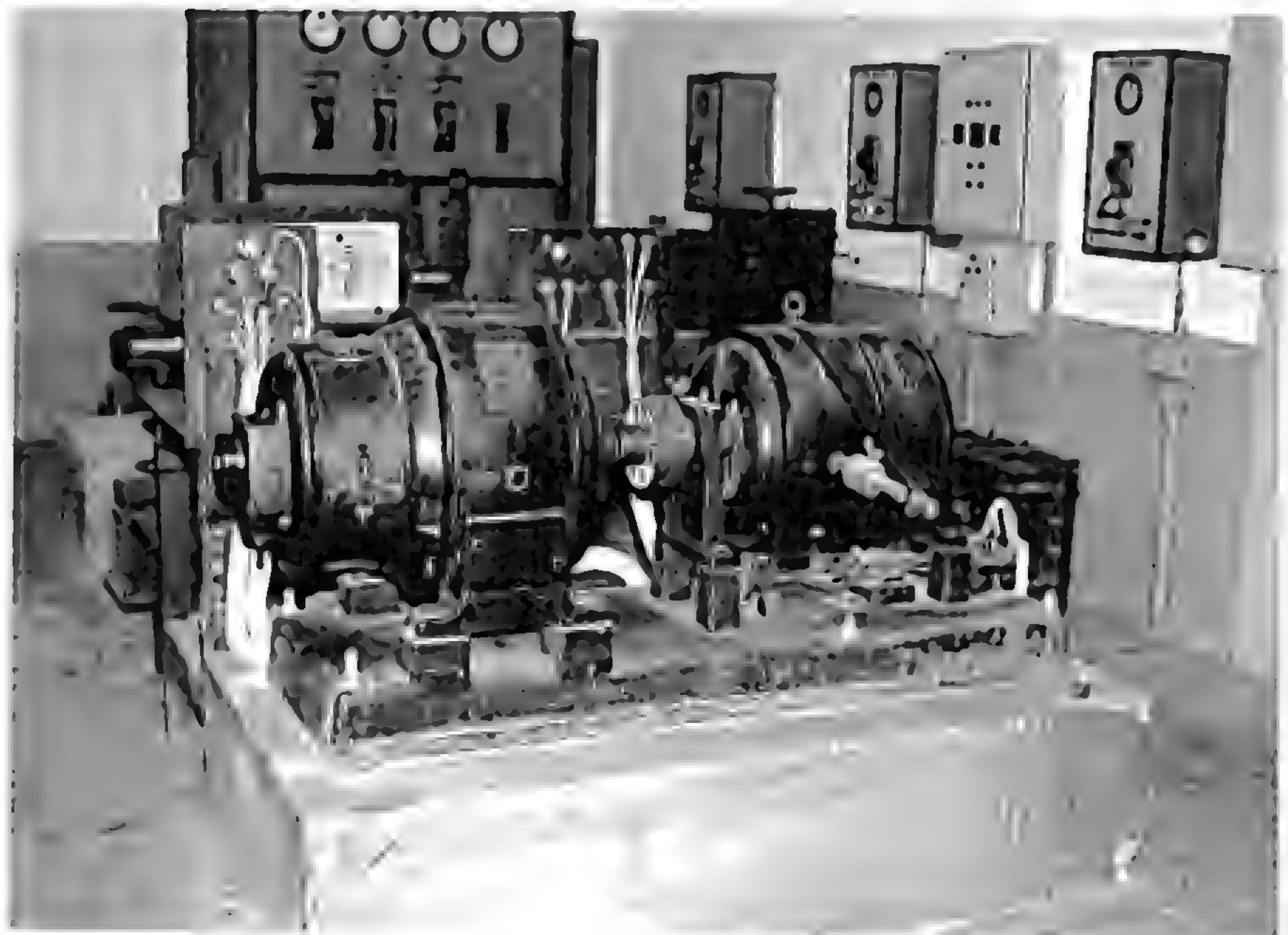
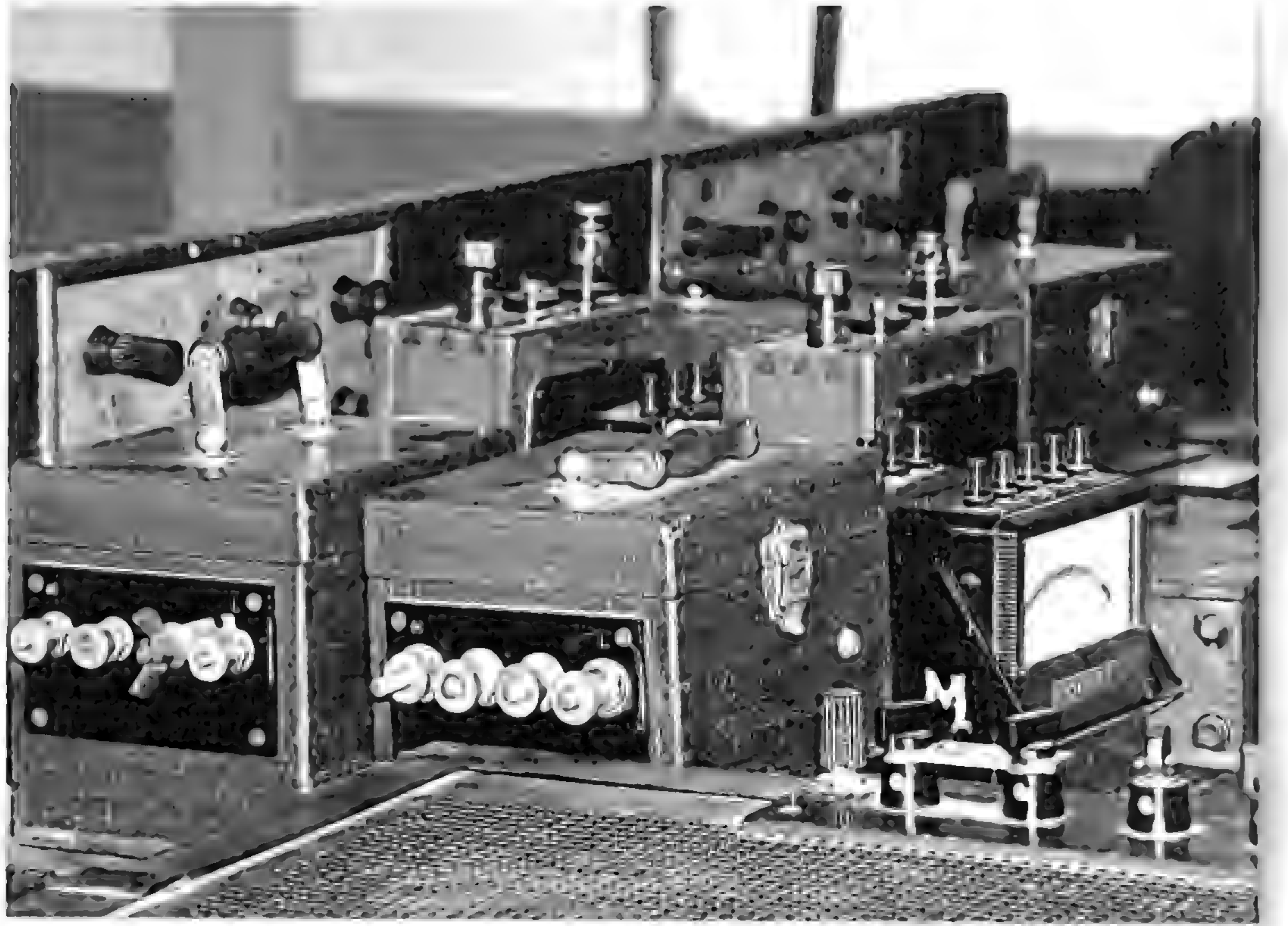


فريد القولا في خاتيل أفندي  
 السيد الشاذلي أفندي  
 محمد الحلال أفندي  
 بطرس حاد الله في آلي أفندي  
 طه في خليل شاكر أفندي  
 محمد كمال خليفه أفندي  
 محمد سعيد يوسف أفندي

سيد ابراهيم في هني كريم أفندي

حسن عبد العزيز في آلي أفندي

هشيل جورج في سطند أفندي  
 هتام في محمد في حمود أفندي  
 حسن في هني رجب أفندي  
 في في في حسن في في أفندي  
 جورج في اريس هزمي أفندي









## العائلة السليمية

قليل من العائلات في مصر أثرت في التاريخ وتركت بصماتها على العديد من أحداثه، وفي العصر الحديث كان هناك العديد من العائلات التي صنعت التاريخ.. من تلك العائلات، العائلة السليمية. يعود أصل العائلة السليمية إلى قبيلة بني سليم العربية، من أحد بطونها وهو بطن جامع مؤسس العائلة، وقد استقر مؤسسة تلك العائلة في بقعة تقع على الشاطئ الشرقي للنيل عرفت فيما بعد باسم ساحل سليم في محافظة أسيوط الحالية.

من العائلة السليمية خرج العديد من الرجال الذي صنعوا تاريخ العائلة منهم نذكر همام بك عبد العال عثمان أحمد وأبو زيد عبد العال أغا الذي تولوا العديد من المناصب الإدارية في القرن التاسع عشر. والمرحوم سليمان بك عبد العال وكيل مديرية قنا، وعبد الرحمن بك محمود عضو مجلس شوري القوانين عام 1866.

ولم يتوقف دور الأسرة عقب قيام ثورة يوليو عام 1952، فقد ظهر من بين أفراد الأسرة العديد من الشخصيات، مثل: حسن فهمي تمام ومحمد عبدالرحمن محمود اللذان كانوا أعضاء في أول مجلس نيابي بعد الثورة (مجلس الأمة).

كما كان من بين أبناء العائلة العديد من رجال السلك الدبلوماسي، الذين مثلوا مصر في الخارج، نذكر منهم: محمد كامل بك عبد الرحيم سفير مصر في الولايات المتحدة الأمريكية وممثل ممثل جامعة الدول العربية في هيئة الأمم المتحدة وهو زوج السيدة أمنة محمد محمود، والسفير صالح عبدالرحمن محمود، والسفير إسماعيل عثمان تمام، والسفير عثمان سليمان، والسفير محمود سليمان عثمان، والسفير عمر حنفي محمود.

وتنقسم العائلة السليمية إلى عدة أفرع، أصلها عبد العال بن عثمان بن أحمد بن حسب النبي بن طابع بن حسب بن محمد بن جامع، الذي توفي تاركاً أربعة أبناء هم:

– أبو زيد عبد العال (هو أخ غير شقيق)

– همام بك عبد العال

– تمام عبد العال

– سليمان بك عبد العال

الفرع الأول: همام بك عبد العال، وتوفي عام 1850، وإليه تنسب قرية الهمامية بمركز البداري، وهو مصدر ثروة العائلة، وقد توفي تاركاً أربعة من البنات، من زوجته السيدة سلم حسن محفوظ من أعيان الحواتكة من قبيلة جهينة العربية.

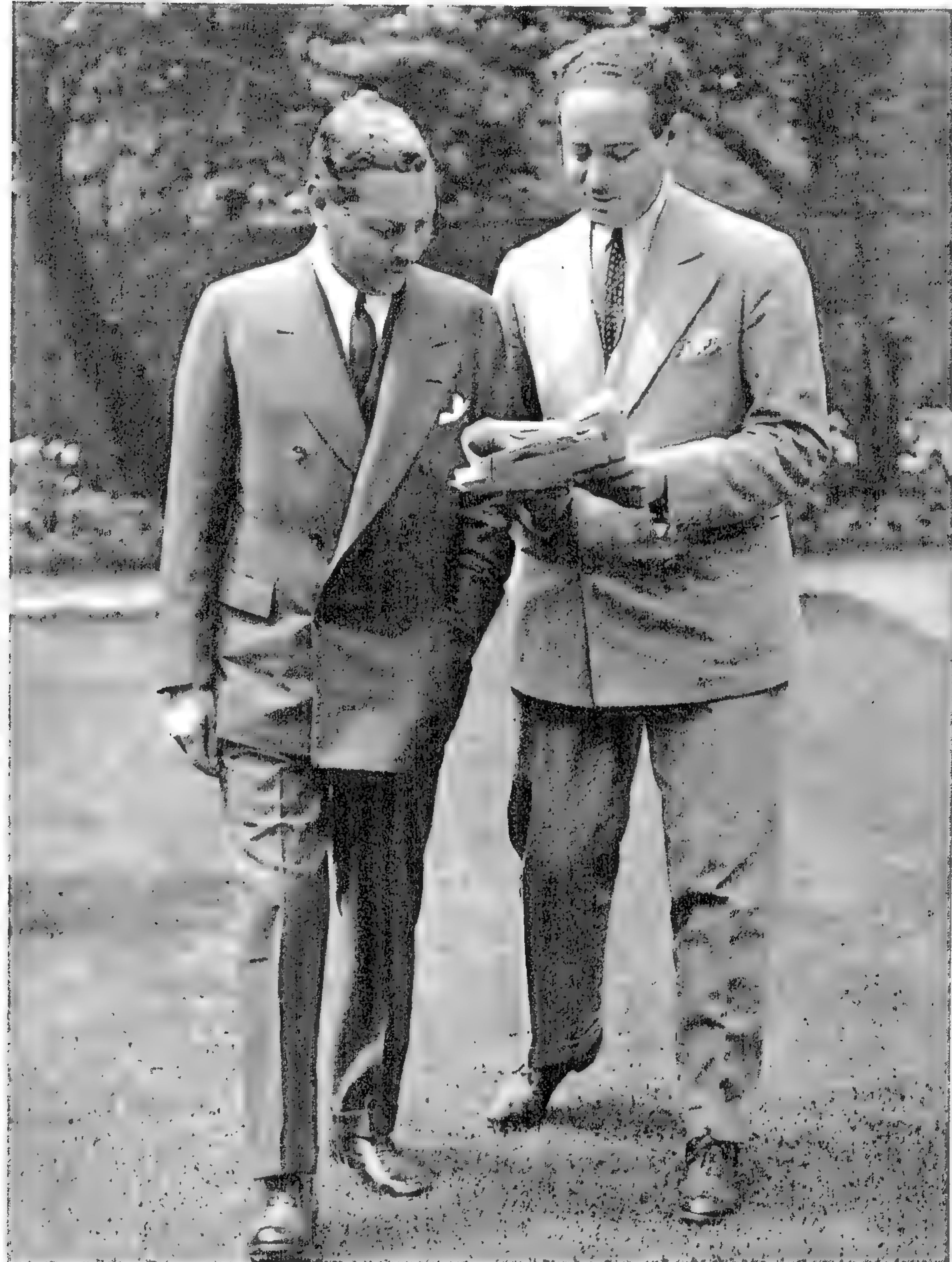
الفرع الثاني: تمام بك عبد العال، وتوفي أثناء أداءه فريضة الحج ودفن بالحجاز، وقد توفي تاركاً أربعة أبناء وخمس بنات، والأبناء هم: حسن وحسين وعلي وإسماعيل.



■ علي بك محمود وأحمد بك حسنين



الفرع الثالث: سليمان بك عبد العال، وتوفي عام 1870، وكان يشغل منصب وكيل مديرية قنا، وقد ترك من أربعة أبناء وبنات، والأبناء هم: محمود وعثمان وحسن ومحمد (الشهير بمهران) الفرع الرابع: أبو زيد عبد العال (أخ غير شقيق لكل من همام وتما وسليمان عبد العال)، وتوفي تاركاً ولداً هو صالح.



■ محمد محمود باشا ومحمد كامل عبد الرحيم





الحواشي والمراجع







1	عاصم دسوقي، كبار ملاك الأراضي الزراعية ودورهم في المجتمع المصري، ص 30، دار الثقافة الجديدة، الطبعة الأولى، القاهرة، 1975.	13	محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 176، دار المعارف، القاهرة، بدون تاريخ.
2	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 4 - 5، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، القاهرة، 1990.	14	زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168.
3	رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص103، دار قباء، القاهرة، 1998.	15	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 18.
4	رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص61 - 65.	16	محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 176.
5	رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص205.	17	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 20.
6	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص8.	18	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 23.
7	رءوف عباس، عاصم دسوقي، كبار الملاك والفلاحين في مصر، ص 213 - 214؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 8.	19	جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 7 - 8، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، 1980.
8	سعيدة محمد حسني، المجالس النيابية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني (1882 - 1914)، ص 49، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1990.	20	جاكوب لاندو، الحياة النيابية والأحزاب في مصر من 1866 إلى 1952، ص 140 - 141، ترجمة سامي الليثي، مكتبة مدبولي، القاهرة، بدون تاريخ؛ سعيد إسماعيل علي، المجتمع المصري في عهد الاحتلال البريطاني، ص488، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1972.
9	زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1994.	21	محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 177.
10	لويس عوض، تاريخ الفكر المصري الحديث من عصر إسماعيل إلى ثورة 1919، ج2، ص 29؛ سلسلة صفحات من تاريخ مصر، عدد 17، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، 1416 هـ/ 1996.	22	محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص 65.
11	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص17.	23	محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص 65.
12	زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 168.	24	ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 24.
		25	كان محمد محمود باشا دائما ما يردد عبارة "أنا ابن من عرض عليه مُلك مصر فأبى"، راجع كتاب اليد الحديدية.
		26	جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 10 - 11.
		27	مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 145.
		28	جريدة الأهرام، عدد 19 نوفمبر 1919.



- 29 Ellis Goldberg, Peasants in Revolt - Egypt 1919, International Journal of Middle East Studies, Vol. 24, No. 2. (May, 1992), pp. 261-280..
- 30 جريدة الأهرام، عدد الأربعاء 23 يناير 1929.
- 31 توفي سنة 1930.
- 32 محمد حسين هيكل، تراجم مصرية وغربية، ص 179.
- 33 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.
- 34 اليد الحديدية، ص 12.
- 35 وثيقة DM221.
- 36 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.
- 37 وثيقة DM220.
- 38 جريدة الأهرام، عدد السبت 1 فبراير، 1941.
- 39 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 42.
- 40 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 221-222.
- 41 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 43.
- 42 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص 408؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1988.
- 43 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 33-34.
- 44 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 45-46.
- 45 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 35.
- 46 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 47.
- 47 زكي محمد مجاهد، الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية، ج1، ص 165.
- 48 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 52.
- 49 وثيقة DM26.
- 50 وثيقة DM152.
- 51 وثيقة DM26.
- 52 وثيقة DM5, DM136.
- 53 وثيقة DM26, DM134, DM136.
- 54 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 57-58.
- 55 وثيقة DM26.
- 56 وثيقة DM5.
- 57 وثيقة DM26.
- 58 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 59.
- 59 وثيقة DM5.
- 60 وثيقة DM26.
- 61 وثيقة DM79.
- 62 وثيقة DM5.
- 63 وثيقة DM5.
- 64 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ص 67، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، بدون تاريخ؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 126، الطبعة الأولى، دار العودة، بيروت، 1975.
- 65 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 15.
- 66 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 131.
- 67 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 15-22.
- 68 عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 135.
- 69 مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 121-124.
- 70 مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 128-131.
- 71 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 26-27.



- 72 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 68؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 143. Malak Badrawi, ismai'il sidqi, p. 12.
- 73 وثيقة MM3/13؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 30 - 31.
- 74 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 33 - 36.
- 75 Harry J. Carman, England and the Egyptian Problem, Political Science Quarterly, Vol. 36, No. 1. (Mar., 1921), pp. 70; Malak Badrawi, ismai'il sidqi, p. 14 - 15.
- إسماعيل صدقي باشا، مذكراتي، ص 48؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 197؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 40 - 41.
- 76 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 61.
- 77 جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 43.
- 78 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 82.
- 79 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 67 - 68.
- 80 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 83؛ يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 27.
- 81 يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 124.
- 82 وثيقة رقم MM49/6.
- 83 وثيقة رقم MM115/1.
- 84 وثيقة رقم MM115/2.
- 85 وثيقة رقم MM1014.
- 86 وثيقة رقم MM63/1.
- 87 وثيقة رقم MM 77/29.
- 88 وثيقة رقم MM 66/1.
- 89 وثيقة رقم MM 115/3.
- 90 وثيقة رقم MM 115/8.
- 91 وثيقة رقم MM115/11.
- 92 وثيقة رقم MM66/8.
- 93 وثيقة رقم MM61/7.
- 94 وثيقة رقم MM78/4.
- 95 وثيقة رقم MM78/11.
- 96 وثيقة رقم MM61/16.
- 97 وثيقة رقم MM61/24.
- 98 وثيقة رقم MM66/7.
- 99 وثيقة رقم MM66/45.
- 100 وثيقة رقم MM1011.
- 101 وثيقة رقم MM64/2.
- 102 وثيقة رقم MM78/12.
- 103 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 83.
- 104 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 87 - 90.
- 105 Harry J. Carman, England and the Egyptian Problem, Political Science Quarterly, Vol. 36, No. 1. (Mar., 1921), pp. 73.
- محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج 1، ص 61؛ جلال الدين محمود الشاعر، تاريخ حزب الأحرار الدستوريين في الفترة من 1918 - 1952، ص 47.
- 106 يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 216؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 258.
- 107 وثيقة MM3/26؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 91؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 266 - 280؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 99 - 100.
- 108 وثيقة MM3/26؛ وثيقة MM3/29؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص 284 - 335.
- 109 وثيقة MM3/12؛ مؤسسة الأهرام، 50 عام على ثورة 1919، ص 495 - 498؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 120 - 122.



- 110 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص104-105؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص38-39؛ الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، 1407 هـ/1987؛ عبد الخالق لاشين، سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية، ص336-339.
- 111 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص66-68.
- 112 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج1، ص121؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص54-55؛ الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، 1982.
- 113 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص76-78، ص81.
- 114 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص128.
- 115 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص75.
- 116 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص79.
- 117 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص84.
- 118 عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج3، ص595-596.
- 119 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص93.
- 120 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص96.
- 121 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص99-102.
- 122 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص243.
- 123 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص107.
- 124 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص153.
- 125 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص106.
- 126 ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص118.
- 127 جريدة الأهرام، عدد 30 مايو 1935.
- 128 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص42.
- 129 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص78-79.
- 130 جريدة الأهرام، عدد 3 ديسمبر 1926.
- 131 وثيقة DM49.
- 132 مشرفة محمد أحمد المليجي، عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة المصرية، ص100؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1989.
- 133 جريدة الأهرام، عدد 19 أكتوبر 1928.
- 134 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص45.
- 135 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص315.
- 136 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص321-322.
- 137 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص60.
- 138 اليد الحديدية، ص17؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص64-65؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص365.
- 139 راجع كتاب اليد الحديدية؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص368.
- 140 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص372.
- 141 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص398.
- 142 جريدة الأهرام، عدد 30 ديسمبر 1937؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص50؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج3، ص63؛ صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص246-247.
- 143 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص411.
- 144 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص56-59.
- 145 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص399-402.
- 146 يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص412.
- 147 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص402-405؛ يونان لبيب رزق، تاريخ الوزارات المصرية، ص416.
- 148 وثيقة MM2/1؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص247-248؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص83-84؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص374.
- 149 محمد شفيق غربال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج1، ص201.



- 150 اليد الحديدية، ص 216؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 89؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 374
- 151 اليد الحديدية، ص 217 - 219؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 374
- 152 اليد الحديدية، ص 232 - 235؛ جريدة الأهرام، عدد 9 مايو 1929؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 91 - 95؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 372 - 373.
- 153 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 249؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 170 - 171.
- 154 بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 1 - 2؛ عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج 2، ص 700.
- 155 عبد العظيم رمضان، تطور الحركة الوطنية في مصر، ج 2، ص 705-706.
- 156 بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 4.
- 157 وثيقة MM8/2؛ محمود سليمان غنام، المعاهدة المصرية الإنجليزية، ص 39 - 40؛ مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1936؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 250 - 251؛ يونان لبيب رزق، مذكرات عبد الرحمن فهمي، ج 2، ص 38 - 39؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 172 - 177
- 158 وثيقة MM2/14؛ بيان عن مفاوضات صيف سنة 1929 التي أدت إلى مشروع المعاهدة الإنجليزية المصرية، ص 50 - 65؛ جريدة الأهرام، عدد 27 يوليو 1929؛ محمد شفيق غريال، تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية، ج 1، ص 212 - 217، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1952؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 2، ص 100 - 102. Memorandum on the negotiations of 1929 which led to the anglo- Egyptian project treaty
- 159 وثيقة MM2/9؛ وثيقة MM3/4؛ وثيقة MM3/5؛ وثيقة MM3/41؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 255؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 180 - 183
- 160 Laila Morsy, The Military Clauses of the Anglo-Egyptian Treaty of Friendship and Alliance, 1936, International Journal of Middle East Studies, Vol. 16, No. 1. (Mar., 1984), pp. 67- 68.
- 161 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 3، ص 24.
- 162 Majid Khadduri, The Anglo-Egyptian Controversy, Proceedings of the Academy of Political Science, Vol. 24, No. 4, International Tensions in the Middle East. (Jan., 1952), pp. 87 - 91.
- ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 166 - 171.
- 163 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 341.
- 164 Treaty of Alliance Between His Majesty, In Respect of the United Kingdom and His Majesty The King of Egypt, The American Journal of International Law, Vol. 31, No. 2, Supplement: Official Documents. (Apr., 1937), pp. 77-90.
- ماجدة محمد حمود، المعتدلون في السياسة المصرية، ص 178 - 181.
- 165 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 123-125؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 205-206.
- 166 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 132؛ ج 3، ص 17؛ ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 480.
- 167 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 18.
- 168 جريدة الأهرام، عدد 14 يوليو 1937.
- 169 جريدة الأهرام، عدد 6 مايو 1938.
- 170 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 2، ص 337.
- 171 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 483.
- 172 وثيقة MM117/13, MM117/14, MM117/15.
- 173 اليد الحديدية، ص 227؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 81.
- 174 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 101-103؛ أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 406
- 175 ماجدة محمد حمود، محمد محمود باشا ودوره في السياسة المصرية، ص 354.
- 176 جريدة الأهرام، عدد 8 مايو 1929.
- 177 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 458.



- 178 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 456 - 459.
- 179 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 247.
- 180 اليد الحديدية، ص 135.
- 181 جريدة الأهرام، عدد 5 مايو 1929؛ اليد الحديدية، ص 207.
- 182 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 459 - 460.
- 183 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 209.
- 184 محمد جمال المسدي وآخرون، مصر والحرب العالمية الثانية، ص 31، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، بدون تاريخ.
- 185 محمد جمال المسدي وآخرون، مصر والحرب العالمية الثانية، ص 33.
- 186 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 375 - 376.
- 187 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 73.
- 188 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 103-105.
- 189 عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 300 - 304.
- 190 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 1، ص 210؛ عبد الرحمن الرافعي، في أعقاب الثورة المصرية، ج 1، ص 316 - 317.
- 191 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 216.
- 192 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 216 - 221.
- 193 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 282 - 284.
- 194 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 250.
- 195 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 286 - 287.
- 196 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 258.
- 197 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 262 - 264.
- 198 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 287 - 290.
- 199 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 282 - 287.
- 200 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 416 - 417.
- 201 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 422 - 424.
- 202 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 291 - 293.
- 203 أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، ص 417 - 420.
- 204 ماجدة محمد حمود، محمد محمود ودوره في السياسة المصرية، ص 272 - 278.
- 205 صبري أبو المجد، سنوات ما قبل الثورة، ج 1، ص 320 - 321.
- 206 وثيقة MM15/8.
- 207 وثيقة MM151/17؛ وثيقة MM151 / 1؛ وثيقة MM151 / 2؛ وثيقة MM151/10؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 298.
- 208 وثيقة MM151/13؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 88.
- 209 وثيقة MM122 / 2؛ وثيقة MM122 / 7؛ وثيقة MM139 / 8؛ وثيقة MM148/ 32؛ وثيقة MM148 / 71؛ MM148/ 77؛ محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 105 - 107.
- 210 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 3، ص 196-200.
- 211 محمد حسين هيكل، مذكرات في السياسة المصرية، ج 2، ص 300.

















ISBN 978-977-452-127-0